الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و مالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات المصغرة

اعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	أوشيكن ياسر	بوبحة سعاد
2	كريوش أنور	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
مرزوقي ياسر	رئيسا
بوبحة سعاد	مشرفا ومقررا
سنوسي أسامة	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

اللهم اني أسألك إيمانا دائما، وقلبا خاشعا ، وعلما نافعا ويقينا صادقا ودينا قيما، و أسألك دوام العافية و أسألك تمام العافية، و أسألك الشكر على العافية،

و أسألك الغنى عن الناس يا رب العالمين نشكره ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه للذي خلقنا وشق سمعنا وبصرنا وصلى الله وسلم وبارك على

سيدنا محمد وعلى أله واصحابه أجمعين.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل الى الأساتذة المحترمين: **بوبحة سعاد ولطرش جمال** على كل ما قدموه من توجيهات قيمة وملاحظات من أجل اثراء هذا العمل.

كما نتقدم بشكر خاص للأستاذ **محمد بن عويدة** على التسهيلات التي وفرها لنا والكم الهائل من المعلومات التي زودنا بها والامتنان للأساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة الموقرة. ولا يفوتنا في هذا المقام ان نقوم بالشكر والتقدير أيضا الى كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

إهداء

لكل بداية نهاية وخير نهاية النجاح والتوفيق من عند الله الذي وفقنا الإنجاز هذا العمل، لك الحمد ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت.

أهدي ثمرة هذه السنين إلى من قال فيهما الرحمان لا تقل لهما اف ولا تنهرهما ، وقل لهما قولاً كريما أتمنى من المولى عز وجل أن يحفظهما من كل مكروه.

كما أهدي ثمرة جهدي إلى أسرتي الكريمة فردا فردا

وإلى المقربين الذين شجعوني في هذا الطريق

(أيمن) (نور الإيمان)

ياسر

إهداء

لكل بداية نهاية وخير نهاية النجاح والتوفيق من عند الله الذي وفقنا الإنجاز هذا العمل، لك الحمد ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت.

أهدي ثمرة هذه السنين إلى من قال فيهما الرحمان لا تقل لهما اف ولا تنهرهما ، وقل لهما قولاً كريما أتمنى من المولى عز وجل أن يحفظهما من كل مكروه **أمي وأبي** اللذان شجعاني للوصول إلى هذه المرحلة.

كما أهدي ثمرة جهدي إلى إخوتي الأعزاء

وإلى أعز الأصدقاء الذين دعموني في مشواري

(فادي) (مسعود)

أنور

ملخص

لقد أخذت المؤسسات المصغرة دورا مهما وأساسيا في إستراتجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية ويرى العديد من الاقتصاديين أن تطوير مثل هذه المؤسسات وتشجيع إنشاءها، يعتبر من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، حيث أصبحت منذ مطلع التسعينات البديل الأمثل أمام العديد من الاقتصاديات وذلك بإعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. وبالرغم من أهمية المؤسسات المصغرة إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل رئيسي يحول دون نموها وهو مشكل التمويل، فهي لا تجد نفس الاهتمام الذي تجده المؤسسات الكبيرة من طرف البنوك ولا حتى من طرف المؤسسات المالية الأخرى وهذا راجع بدرجة الأولى إلى عزوف مؤسسات التمويل على منح الائتمان لمثل هذا النوع من المؤسسات حيث تتجنب عن منح قروض مصغرة خاصة إذا كان طالبي هذه القروض لا يمتلكون ضمانات الكافية لتغطية قيمة القرض، لهذا جاءت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لدعم هذا النوع من المؤسسات بتقديم القروض بدون فائدة إضافة إلى الإعانات والامتيازات.

الكلمات المفتاحية: الدعم، المؤسسات المصغرة، هيئات الدعم، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

Summary

Micro-enterprises have played an important and fundamental role in the economic development strategies of most countries in the world, whether developed or not. Many economists believe that developing such institutions and encouraging their establishment is considered one of the most important tributaries of the process of economic and social development in countries in general and developing countries in particular, as they have become Since the early 1990s, it has been the strongest alternative for many economies, considering it a basic starting point for increasing production capacity on the one hand, and contributing to addressing the problems of poverty and unemployment on the other. Despite the importance of small institutions, they still suffer from a major problem that prevents their development, which is the problem of financing. They do not receive the same attention that large institutions find from banks or even from other financial institutions, and this is primarily due to the reluctance of financial institutions to grant credit. For this type of institution, it neglects to grant loans in small amounts, especially if the applicants for these loans do not have sufficient guarantees to cover the value of the loan. This is why the National Agency for Entrepreneurship Support and Development came to support this type of institution by providing interest-free loans in addition to subsidies and privileges.

Keywords: support, micro-enterprises, support bodies, the National Agency for Entrepreneurship Support and Development.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال والملاحق	V
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة.	06
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة	06
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة	06
المطلب الثاني: أهمية ودور المؤسسات المصغرة	07
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات المصغرة	07
الفرع الثاني: دور المؤسسات المصغرة:	11
المطلب الثالث: خصائص وأهداف المؤسسات المصغرة	13
الفرع الأول: خصائص المؤسسات المصغرة	13
أولا: خصائص المؤسسات المصغرة المتعلقة بالعملاء	13
ثانيا: خصائص المؤسسات المصغرة المتعلقة بالجوانب الإدارية و التنظيمية	15
ثالثا: خصائص المؤسسات المصغرة المرتبطة برأس المال و التمويل و الانتشار الجغرافي	16
الفرع الثاني: أهداف المؤسسة المصغرة	16
المبحث الثاني: طرق انشاء وادارة المؤسسات المصغرة	17
الفرع الأول: تكوين المالك أو المسير	18
الفرع الثاني: الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها	19
الفرع الثالث: الإجراءات القانونية	20
الفرع الرابع: انطلاق النشاط الاقتصادي	21

الفرع الخامس: تأمين المؤسسة	21
المطلب الثاني: ادارة العلاقات المصرفية و التمويلية في المؤسسات المصغرة	21
المطلب الثالث: ادارة المخاطر في المؤسسات المصغرة	22
أولا: مفهوم الخطر	22
ثانيا: تعريف إدارة المخاطر	24
ثالثا: خطوات عملية إدارة المخاطر	24
المبحث الثالث: واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر	30
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات المصغرة في الجزائر	30
أولا : مرحلة الإعداد للاقتصاد المركزي (1963-1966)	31
ثانيا: مرحلة تجسيد الاقتصاد المركزي (1966-1982)	31
المطلب الثاني: معوقات إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر	35
أولا: معوقات تنظيمية	36
ثانيا: المعوقات التمويلية	37
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: هيئات الدعم في الجزائر	42
المبحث الأول: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI	43
المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI	41
أولا: نشأة الوكالة	41
ثانيا: تعريف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI	41
المطلب الثاني: مهام وشروط الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI	41
الفرع الأول: مهام الوكالة.	41
الفرع الثاني: شروط الوكالة.	42
المطلب الثالث: الإمتيازات التي تمنحها الوكالة	44
المبحث الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)	45
المطلب الأول: تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.	45

الفرع الأول: نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	45
الفرع الثاني: تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	45
المطلب الثاني: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وشروط الانخراط فيه	46
الفرع الأول: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	46
الفرع الثاني: شروط الانخراط في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	46
المطلب الثالث: أشكال التمويل والامتيازات الجبائية التي يمنحها CNAC	47
الفرع الأول : أشكال التمويل الممنوحة من قبل CNAC	47
أولا: قبل التعديل	48
ثانيا : بعد التعديل	48
الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية التي تمنحها CNAC	49
أولا: في مرحلة الإنجاز	49
الفرع الثالث: آلية تمويل المشاريع عن طريق CNAC	50
أولا: التسجيل بصفة طالب للشغل ويتم ذلك لدى الوكالة المحلية للتشغيل (ANEM).	50
ثانيا: إيداع الملف لدى الصندوق	50
ثالثا: المرافقة الشخصية	50
رابعا: دراسة المشروع للحصول على شهادة التأهيل (القبول)	50
خامسا: تقديم طلب القرض لدى البنك	51
سادسا: الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القرض	51
سابعا : إنجاز المشروع	51
المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلةANGEM	52
المطلب الأول : تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –فرع ميلة –ANGEM	52
الفرع الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	52
أولا: نشأتها	52
ثانيا: تعريفها	52
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة ANGEM	52

المطلب الثاني: مهام، أدوار وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	54
الفرع الأول: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	54
الفرع الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	54
الفرع الثالث : أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	55
المطلب الثالث: أشكال القروض والامتيازات التي تمنحها ANGEM	55
الفرع الأول: تعريف القرض المصغر وأشكال القروض الممنوحة من طرف ANGEM	55
أولا: تعريف القرض المصغر، أهميته وشروط الحصول عليه	56
ثانيا : أشكال القروض الممنوحة من طرف ANGEM.	57
ثالثا : كيفية سداد القروض	59
الفرع الثاني : الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر	60
أولا : مرحلة الإنجاز	60
ثانيا : مرحلة الاستغلال	61
الفرع الثالث : آلية منح القروض في وكالة ANGEM	61
المطلب الرابع: مدخل لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةNESDA	63
خلاصة	64
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية: واقع دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA للمؤسسات المصغرة	65
المبحث الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع ميلة	66
المطلب الأول : تعريف الوكالة ونشأتها وهيكلها التنظيمي	66
الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لميلة	66
أولا: نشأتها	66
ثانيا : تعريفها	66
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمى للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لميلة	67
المطلب الثاني: مهام أدوار وأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	69
الفرع الأول: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	69
الفرع الثاني : أدوار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	70

الفرع الثالث: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	70
المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة	71
المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات المصغرة على مستوى NESDA	71
المطلب الاول: مراحل المرافقة: من المرافقة الى التمويل	71
المطلب الثاني: الدراسة التقنو إقتصادية للمشروع	75
المطلب الثالث: انماط و طرق تمويل NESDA	77
المبحث الثالث: مدخل لتقديم مؤسسة FLORA	82
الفرع الأول: نشأة المؤسسة	82
الفرع الثاني: تطور المؤسسة	83
الفرع الثالث: قيم المشروع	86
المطلب الثاني: تمويل مؤسسة FLORA	88
الفرع الاول: مرافقة المؤسسة من طرف NESDA	88
الفرع الثاني: الإجراءات التمويلية لمؤسسة FLORA	90
الفرع الثالث: نظرة حول طبيعة القرض وطرق سداده	91
المطلب الثالث: مؤسسة FLORA بين الواقع، التحديات، الآفاق	93
الفرع الأول: واقع مؤسسة FLORA	94
الفرع الثاني: التحديات التي تواجهها مؤسسة FLORA.	94
الفرع الثالث: آفاق المؤسسة	96
خاتمة	99
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نموذج تحليل الخطر	28
02	المشاريع الصناعية المعتمدة بين 1978/1967	32
03	قيمة استثمار المستوى الأول قبل التعديل	48
04	يوضح إستثمار المستوى الثاني قبل التعديل.	48
05	قيمة إستثمار المستوى الأول بعد التعديل.	48
06	قيمة إستثمار المستوى الثاني بعد التعديل	49
07	يوضح سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية	58
08	سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية (من 40.001 دج حتى 100.000دج)	58
09	يوضح القرض المكمل بسلفة بدون فائدة من الوكالة (من 100.001 دج حتى 1000.000دج).	59
10	هيكل التمويل	76
11	المساهمة الشخصية	76
12	القرض غير المكفئ: NESDA	76
13	قرض مصرفي	76
14	الهيكلة المالية للقروض الكلاسيكية	78
15	الهيكلة المالية للقرض الإضافي لكراء المحل	78
16	الهيكلة المالية للقرض الإستثنائي للإستغلال	79
17	الهيكلة المالية لقرض إعادة التمويل	79
18	القرض الكلاسيكي غير المكافئ (قرض الإستثمار)	80
19	القرض غير المكافئ (قرض كراء المحل)	80
20	قرض الإستغلال	80
21	قرض إعادة التمويل	81
22	صيغة تمويل المؤسسة	88
23	الهيكلة الإستثمارية لمؤسسة FLORA:	90
24	الهيكلة المالية	91

25	جدول اهتلاك القرض البنكي	92
26	إهتلاك قرض NESDA	92

2- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	سيرورة الخطر	**23**
02	منطقة إدارة الخطر	**25**
03	مراحل إدارة المخاطر	**26**
04	عمليتا التوقع والاستجابة	**26**
05	شاشة توزيع الخطر	**27**
06	يبين معالجة الخطر	**29**
07	لوحة القيادة لمراقبة ومراجعة إدارة الخطر	**30**
08	مراحل إنجاز المشروع	**51**
09	الهيكل التنظيمي لوكالة تسيير القرض المصغر لولاية ميلة	**53**
10	يوضح آلية منح القروض في وكالة ANGEM	**62**
11	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**68**
12	مراحل مرافقة حامل المشروع	**72**
13	يمثل السوق الكلي للمؤسسة المستهدف	**82**
14	المنتجات الأولية لمؤسسة FLORA	**83**
15	دورة حياة المنتوج	**84**
16	منتجات مؤسسة FLORA (مواد التنظيف)	**84**
17	منتجات مؤسسة FLORA (مواد غذائية)	**85**
18	تطور ونمو المؤسسة مستلهم من دورة حياة المنتوج	**85**
19	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**87**
20	المراحل والخطوات الرئيسية لمرافقة انشاء مشروع	**89**
21	طريقة ومدة تسديد قرض FLORA	**93**
22	التزامات مؤسسة FLORA	**94**
23	سوق مواد التنظيف	**95**

مقدمة

مقدمة:

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات المصغرة والتركيز على دورها في إحداث النمو وتحقيق السمية بما تمارسه من أنشطة اقتصادية متعددة من حيث الطبيعة ، ومختلفة من حيث القطاعات بالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي على عكس النظرة السابقة التي ترى بوجوب اعتماد الصناعات والمؤسسات العملاقة والضخمة كبوابة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة.

لكن يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسات المصغرة وإن كانت تمتاز بالخصائص السالفة الذكر إلا أنها لم ولن تستطيع تحقيق تنمية وإحداث نمو جزئي وكلي إلا إذا نشأت وتطورت ومارست نشاطها في ظل استراتيجيات الاقتصاد الكلي المنافسة من حيث الظرف والمشجعة من حيث الفرص والمساعدة من حيث العوامل وهي متطلبات كلية ضرورية وذلك على صعيد الجانب المالي والمصري وكذا الجانب النقدي.

إن الوعي بضرورة وفعالية هذا القطاع الحساس وقدرته على النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل تتأكد يوما بعد يوم فالإرادة السياسية لترقية وتطوير المؤسسات المصغرة، واضحة منذ بدأ الإصلاحات الاقتصادية والتي تسعى إلى الوقوف في وجه العراقيل والمشاكل التي تعيق نمو هذه المؤسسات وخاصة مشكل التمويل، حيث تحتل مسألة تمويل المؤسسات المصغرة مكانة كبيرة في الأدبيات المهتمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات خاصة مع تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات في خطط التسمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فقد أصبحت المؤسسات المصغرة مع مطلع السبعينات من القرن الماضي البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية مثل مسألة خلق العمالة وزيادة الصادرات وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وذلك يعود للخصائص الهيكلية التي تميز المؤسسات المصغرة مثل صغر الحجم ، المرونة والديناميكية.

إلا أن نمو المؤسسات المصغرة وارتفاع عددها يظل مرتبطا بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار، حيث أن هذه المشكلة أصبحت المعين الأهم للمؤسسات المصغرة ، وذلك محدودية قدرتها على تعبئة الأموال ولكي تستفيد هذه المؤسسات من مزاياها في مجال التنمية والدعم حاولت الدولة الجزائرية إنشاء أجهزة للتمويل من شأنها زيادة تطور وازدهار المؤسسات المصغرة تمثلت في الجهاز المصرفي عامة والبنوك التجارية خاصة ، إضافة إلى أجهزة دعم أخرى كالوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية NESDA ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

– كيف تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات المصغرة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكرها في الآتي:

الأسئلة الفرعية:

1- ما هي مختلف الأدوار التي تلعبها الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة؟

2- ما هي أشكال الدعم المالي ومختلف الإمتيازات التي توفرها NESDA للمؤسسات المصغرة؟

3- ما هو واقع ومختلف تحديات التي تعمل في ظلها المؤسسات المصغرة الممولة في إطار NESDA؟

الفرضيات:

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث فقد تمت صياغة الفرضيات التالية:

1- الدور الذي تلعبه الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة هو التشجيع على إنشاء المشاريع من خلال تمويلها ومرافقتها.

2- أشكال الدعم التي تقدمها NESDA هي التمويل، المرافقة، المتابعة، التكوين، الاستشارة.

3- يمتاز واقع المؤسسات المصغرة بتعدد الاطراف المؤثرة على سير نشاطها ويعود هذا لعدة أسباب منها طبيعة نشاط المؤسسة وقطاع نشاطها أما التحديات التي تواجه المؤسسات الممولة هي تحديات مالية وتحديات تسويقية وتحديات أخرى متعلقة بمقر نشاط المؤسسة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ ابراز دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات المصغرة.
- ✓ الوقوف على نتائج الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على المستوى المحلي؛
- ✓ إبراز خصائص المؤسسات المصغرة خاصة في المراحل الأولى من نشأتها والأهمية التي تلعبها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ إبراز أهم التحديات والمشاكل التي تقف عائقا أمام نموها وتطورها؛
- ✓ تناول تطور وزيادة تعداد المؤسسات المصغرة في الجزائر؛
- ✓ بحث مختلف الجوانب المتعلقة بالمرافقة؛
- ✓ تسليط الضوء على هيئات المرافقة والدعم بالجزائر واسهاماتها؛
- ✓ طرح اقتراحات وتوصيات للارتقاء بقطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع البحث أهمية كبيرة تنبع بشكل أساسي من الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه مختلف أجهزة دعم ومرافقة المشروعات المقاولاتية الصغيرة في دعم المؤسسات المصغرة، وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية خاصة مشروعات القطاع الخاص، وذلك من خلال البحث في دور أحد أهم الأجهزة المستحدثة في الجزائر لهذا الغرض وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA والتي كانت تسمى سابقا ANADE.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بأهم جوانب الموضوع، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع الجانب النظري للموضوع، من خلال استعراض الجوانب النظرية محاولة تحليلها لإسقاطها على الواقع.

وأيضا استخدمنا أداة دراسة حالة لدراسة مؤسسة FLORA الممولة من جهاز NESDA.

أدوات الدراسة:

تم الاعتماد على المقابلة في جمع البيانات انطلاقا من المؤسسة المصغرة خلال الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع قسنطينة"، من إعداد سندرتايبي، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005"، تكونت الدراسة من ثلاثة فصول تناول فيها الباحث بالفصل الأول صيرورة إنشاء المؤسسة الإقتصادية الصغيرة وتناول في الفصل الثاني ديناميكية المرافقة، أما في الفصل الثالث فتطرق إلى دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مرافقة إنشاء المؤسسة الصغيرة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقدم العديد من الخدمات التي تسهم في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، خاصة فيما يتعلق بإعداد الدراسة الثانو- اقتصادية، وبالتالي المساعدة على إعداد دراسة السوق والتقديرات المالي والمساهمة أيضا في تمويل المشروع وتحمل عبء فارق تخفيض معدل الفائدة المفروض على القروض البنكية.

الدراسة الثانية: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالة ولاية قسنطينة من إعداد حليمة الحاج علي جامعة منتوري قسنطينة 2008 2009، تكونت الدراسة من أربعة فصول تناول فيها الباحث في بالفصل الأول مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة، وتناول الفصل الثاني طرق تمويل هذه المؤسسات، أما الفصل الثالث فتطرق إلى تكلفة التمويل والهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة، وتقاول الفصل الرابع والأخير طرق تمويل المؤسسات الصغيرة ودعهما في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: عدم وجود تعريف موحد لا يعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات، فالفرق شاسع بين مؤسسة صغيرة في الدول النامية وأخرى في دولة متقدمة.

الدراسة الاولى دراسة معنونة بإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة دراسة حالة ولاية قسنطينة وقد إعتمدت هذه الدراسة على إبراز الفرق بين المؤسسة الصغيرة في الدول النامية والدول المتقدمة وإشكالية دعم وتمويل المؤسسة المصغرة في الجزائر والدراسة الثانية إعتمدت على دراسة متعلقة بفارق تخفيض معدل الفائدة المفروض على القروض البنكية وكذا دراسة السوق والتقديرات المالية.

إختلفت دراستنا عن هذه الدراسات أنها إعتمدت على دراسة إحصائية تحليلية ونحن إعتمدنا في دراستنا على دراسة ميدانية ، حيث عالجنا الموضوع من جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي، في الجانب النظري تناولنا مفهوم المؤسسات المصغرة وإنشائها والهيئات الداعمة لهاته المؤسسات في الجزائر أما في الجانب التطبيقي فقد إعتمدنا على دراسة واقعية ميدانية في شكل دراسة حالة واقع مؤسسة مصغرة (مؤسسة FLORA) ، حيث قمنا بدراسة الواقع والتحديات التي تواجهها المؤسسة والإمتيازات التي منحتها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA للمؤسسة.

الفصل الأول:

المؤسسات المصغرة

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة

ظهر مصطلح "المؤسسات المصغرة " في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها ، وهذا راجع لاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تعتبر هذه الدول المؤسسات المصغرة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لما تتميز به من ديناميكية ومرونة . فإذا كانت الدول النامية خاصة منها الاشتراكية قد اعتمدت دوما على المؤسسات الضخمة ، فان المؤسسات المصغرة تبقى القلب النابض للتغيرات الناتجة والمتجهة دوما نحو اقتصاد السوق الحر.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المصغرة:

نورد هنا بعض التعاريف المعتمدة للمؤسسات المصغرة كما يلي:

- **التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي** : "المؤسسة المصغرة هي التي يكون فيها عدد الموظفين أقل من 10موظفين، واجمالي أصولها أقل من100.000 دولار أمريكي ، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000دولار أمريكي[1].
- **تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المصغرة:** لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على معيارين هما العمالة والحجم ، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات وقد عرفت المؤسسة المصغرة : " على أنها المؤسسة التي تشغل أقل من 10 أجراء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة "[2].
- **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة:** حيث تعرف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء "أن المؤسسات المصغرة تشغل من 01إلى 14عامل"[3].

---

[1] آيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " آفاق وقيود ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد السادس ، ص .273.

[2] بن يعقوب الطاهر ، شريف مراد ، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة المستخدمة للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ،07-08 أفريل ،2008، ص 03.

[3] عطا ياسين ، دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم التسيير ، جامعة 93،ص2009-2008 ، ص93.

- **تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة :**

تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي واجهت وما زالت تواجه إشكالية تجديد المؤسسات المصغرة، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم1المؤرخ في 27رمضان 1422الموافق لـ: 2001/12/12. والمتضمن القانون التوجيهي ترقية المؤسسات المصغرة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات تعرف بـ[1]:

– تشغل من 01إلى 250عامل.

– رقم أعمالها اقل من 02مليار دج وأرباحها السنوية أقل من 50مليون دج.

– تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن 25%.

المطلب الثاني: أهمية ودور المؤسسات المصغرة:

إن الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى الأهمية أو الدور الذي تلعبه في تحقيق التوازن الاقليمي لعملية التنمية، ان هذه المؤسسات أصبحت ضرورة اقتصادية في بداية مراحل التنمية في الدول النامية.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات المصغرة

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:

أولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة في التنمية تتمثل الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة فيما يلي:

أ– مساهمة المؤسسات المصغرة في زيادة الناتج الوطني: إن أهمية المؤسسات المصغرة من خلال مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عملية الادخار والاستثمارات التي تعمل على زيادة الناتج الوطني عندما تتوجه نحو الاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال، وكذلك الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تنويع المنتجات وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية و التي تؤدي إلى رفع معدلات الانتاجية لعوامل الانتاج التي تستخدمه مقارنة بحال المؤسسات الحكومية أو العامة.

[1] بريبش السعيد، عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17/18أفريل،2006 جامعة الشلف.

ان قدرة المؤسسات المصغرة على النجاح اقتصاديا من خلال سهولة نقل المواد الأولية اللازمة للعملية الانتاجية الى موقع الإنتاج وسهولة اختراق الأسواق بمنتوجاتها وبكلفة أقل ووصولها الى عدد كبير من المستهلكين و هذا ما يساهم في زيادة الاستثمارات الذي يؤدي الى زيادة الناتج الوطني. أيضا تساهم المؤسسات الصغيرة في رفع الكفاءات الاقتصادية للموارد بما تتمتع به من مرونة وديناميكية وكذلك مساهمتها بنصيب أكبر في اجمالي القيمة المضافة خاصة في مجال القطاعات الانتاجية.

تستخدم المؤسسات الصغيرة فنون انتاجية بسيطة و أساليب انتاج مكثف للعمل نسبيا أيضا كما يتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال في البلدان النامية، فإنها بذلك تكون هي الأقدر على تعظيم الناتج الوطني و العمالة المتحققة بإستثمار مبلغ معين لرأسمال، وذلك بالمقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم و التي تميل الى استخدام فنون انتاجية كثيفة رأس المال .

ب- مساهمة المؤسسات المصغرة في توفير مناصب الشغل: تتيح المؤسسات الصغيرة العديد من فرص العمل و تستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى ، و هذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول.

وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل و من هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط و سريع للعامل العادي.

ج- مساهمة المؤسسات المصغرة في تعبئة المدخرات: تقوم المؤسسات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى[1].

د- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تنمية الصادرات: تساهم المؤسسات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم و تشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

[1] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى ، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006، ص93.

هـ- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة: تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة.

وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة ، محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من اجل تنويع الهيكل الصناعي[1] حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite systemحيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة و غيرها من مستلزمات الإنتاج ، وفق مواصفات وإجراءات محددة، وجداول زمنية غاية في الدقة و الانضباط[2].

و- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية: تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية و الريفية وإعادة التوزيع السكاني ، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى. إن المؤسسات الصغيرة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة اكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها.

فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية، وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة ، فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام و المستلزمات الإنتاجية الأخرى و من الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية و ليس في معزل عنه[3].

ز - مساهمة المؤسسات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب و الإبداعات: تحقق المؤسسات الصغيرة عدد من الابتكارات والإبداعات و ذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها و يؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع و يساهم بذلك في التقدم التكنولوجي، حيث تساعد على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

---

[1] نهى إبراهيم خليل، الصناعات الغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009. ص37

[2] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2005، ص88.

[3] فتحي السيد عبدة أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2005، ص 75.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات المصغرة في التنمية:

إلى جانب الأهمية و الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات المصغرة في إحداث تنمية اقتصادية مستقلة ، لا يقف عند هذا الحد لكن الهدف من المؤسسات المصغرة هو تحقيق التنمية الشاملة ، حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد ، هذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد و تفكيرهم و عاداتهم ، و استغلال الوقت الضائع الذي ينجم عنه آفات اجتماعية سيئة.

ومنه تتضح أهمية الصناعات الصغيرة اجتماعيا من خلال ما يلي:

أ – تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني: تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية و مدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها ، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية و تساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين و تكوين مجتمع صناعي من الحرفيين[1].

ب– التخفيف من المشكلات الاجتماعية: و يتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات في مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره و بذلك تساهم في حل مشكلة البطالة ، و ما تنتجه من سلع و خدمات موجها إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا و فقرا و بذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر و التآخي بصرف النظر عن الدين و اللون و الجنس، إن المؤسسات الصغيرة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة و التهميش و الفراغ و ما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي[2].

ج– رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي: إن نسبة الإناث في المؤسسات الصغيرة مرتفعة لأنها تتطلب عمالة نسائية، و هذا ما يساعد على استغلال طاقاتهن و الاستفادة من أوقات فراغهن و زيادة دخلهن و رفع مستوى معيشتهن، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

د – تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال: تعمل المؤسسات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد و أهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل و ذلك في الحرف و التي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقي إليه منذ مراحل الطفولة و حتى تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة و التي تعمل في النسق الواحد والمؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية أو التقليدية و البيئة يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل و يمكن

[1] فتحي السيد عبدة أبو السيد أحمد، ص76.

[2] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، ايتراك، مصر، 2008، ص 54.

أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله[1].

هـ – إشباع رغبات واحتياجات الأفراد : إن المؤسسات الصغيرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن و آرائهم و ترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة[2].

الفرع الثاني: دور المؤسسات المصغرة:

تلعب المؤسسات المصغرة دورا هاما في أي دولة سواء في الجانب الإقتصادي أو الوظيفي أو الإجتماعي وهذا ما سنتطرق له في هذا العنصر.

أولا: الدور الإقتصادي للمؤسسات المصغرة: للمؤسسات المصغرة دورا هاما في إقتصاد أي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة (نامية)، ويتجسد هذا الدور من خلال:

أ- تخفيض تكلفة العمل: وذلك من ناحية صيانة و إعادة إنتاج قوة العمل، إذ تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الإجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها والتي تضاف في النهاية إلى تكلفة الإنتاج، إلا أن المؤسسات المصغرة إعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله، فهم يقبلون شروط أقل مقارنة بما يحدث في المؤسسات الكبيرة من حيث مستوي الأجور والنفقات الإجتماعية؛

ب- إستخدام الموارد المحلية: تساعد هذه المؤسسات في إستغلال الموارد المحلية، فهذه المؤسسات يكون طلبها على رأس المال محددا، ولذا فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات تكون كافية لإقامة إحدى هذه المؤسسات بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة، كما تقوم بإستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة، كما تقوم بإسترجاع النفايات والفضلات نتاج الإستهلاك النهائي للسلع لإستعمالها كمواد أولية؛

ج- المشاركة في التنمية الوطنية: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى سائل التنمية الوطنية، حيث أنها تعتمد على رؤوس أموال وطنية من أجل الإستثمار، كما أنها ترفع من مستوي مشاركة أفراد المجتمع في التنمية؛

د- توزيع الصناعة تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمارس نشاطها بإستخدام الكميات القليلة الموجودة محليا من الموارد الأولية وإستخدام اليد العاملة محليا، هذا يجعلها سهلة الإنتشار على الأقاليم ولا تستدعي تمركزها في مناطق صناعية كبرى، حيث أن إقامة المصانع في المدن الكبرى لم يعد أمرا محبذا إقتصاديا وإجتماعيا؛

[1] فتحي السيد عبدة أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص 77.

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 54.

ثانيا: الدور الوظيفي والإجتماعي للمؤسسات المصغرة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر دورها على الجانب الإقتصادي فقط ولكن دورها يشمل أيضا

الجانب الإجتماعي وسوف نستعرضه في ما يلي[1]:

أ- تلبية الحاجات الجارية للسكان : لقد عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجيات الإقتصادية والإجتماعية الجارية للسكان وذلك بالنظر إلى إتصالها المباشر بالمستهلك فعملت على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير السلع التي يمكن لذوي الدخل المنخفض إقتنائها وعملت كذلك على توفير السلع الوسيطية التي تستعملها المؤسسات الكبيرة في عملية إنتاجها بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل؛

ب- تدعيم الصناعات الكبيرة: المعلوم أنه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ليسا محل منافسة ومفاضلة بقدر ما يكونان محل تكامل فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعات ككلو تنظيم الإستهلاكات الوسيطية و تنوع روابط بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي.

ثالثا: دور ومساهمة المؤسسات المصغرة في الاقتصاديات الوطنية : جرت العادة يتم قياس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإقتصاد من خلال ثلاثة معايير المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العد الكلي للمنشآت في الإقتصاد، وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي[2]:

- توفير المؤسسات المصغرة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار؛

- تعتبر هذه المؤسسات المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الإقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء؛

- هذه المؤسسات هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة؛ تمتاز هذه المؤسسات بأنها توفير بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة؛

- هذا النوع من المؤسسات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وإرتفاع معدلات البطالة؛

- تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

---

[1] أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر الطبعة الأولى، ص60-70.

[2] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 33.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف المؤسسات المصغرة:

تعتبر المؤسسات المصغرة الدعامة و الركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية و أداة للبناء الاقتصادي، و أن هذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى، ويمكن إيجاز أهم هذه الخصائص فيما يلي:

الفرع الأول: خصائص المؤسسات المصغرة:

أولا: خصائص المؤسسات المصغرة المتعلقة بالعملاء:

أ- الطابع الشخصي لخدمة العميل:

المؤسسات المصغرة تتميز بقلة العاملين فيها و كذا محلية النشاط، هذا يخلق نوع من الألفة و المحبة والعلاقات الوطيدة مع العملاء، فصاحب المؤسسة يعرف العملاء بأسمائهم و يعرف حتى ظروفهم الخاصة وعادة و قبل الحديث عن الأعمال يتم التطرق إلى الأمور الشخصية و غيرها من الأحاديث خارج إطار العمل و المصالح، و هذا ما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة و العميل تصل إلى حد تجاهل الألقاب و الرسميات في الحديث، مما يؤدي إلى تقديم المنتوج في جو من الصداقة يجعل من الصعب على العملاء تغيير التعامل معه لاعتبارات ذاتية و هذا ما لا نجده في المؤسسات الكبيرة[1].

ويرجع تفضيل العملاء للمؤسسات المصغرة في كثير من الأحيان إلى هذه الخصوصية المتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل و تقديم المنتج أو الخدمة بصورة شخصية، وقد يكون هذا الأمر السبب الرئيس في توقيف التعامل مع هذه المؤسسات إذا أساء أصحابها أو ممثلوها التعامل مع أحد العملاء دون أن يولي أهمية لنوع و جودة المنتوج أو الخدمة و احتياجه إليها.

ب- المعرفة التفصيلية للعملاء و السوق:

سوق المؤسسات المصغرة محدود نسبيا و المعرفة الشخصية للعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم و احتياجاتهم التفصيلية ثم تحليل و دراسة اتجاهات تطورها في المستقبل و بالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في الرغبات و الاحتياجات، و استمرار هذا التواصل و هذه المعرفة يضمن لهذه البيانات التحديث المستمر. لهذا لا يفاجأ صاحب المؤسسة المصغرة بالتغيرات في رغبات أو احتياجات العملاء، إلا أن هذا الأمر لا يطرح بهذه الكيفية عند الحديث عن المؤسسات الكبيرة، حيث يتطلب التعرف على احتياجات ورغبات العملاء إجراء دراسات وأبحاث تسمى ببحوث السوق ويتم بالاعتماد عليها وضع استراتيجيات و سياسات تسويقية، إلا أن السوق في تغير و توسع مستمر و حركة ديناميكية فعالة، مما

[1] سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مراجعة عبد الفتاح الشربيني، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، بدون تاريخ، ص21.

يستوجب مواصلة و استمرارية هذه البحوث و على فترات متباعدة نسبيا و ذلك بسبب تكاليفها العالية، وهذا الأمر غير مطروح بالنسبة للمؤسسات المصغرة مما يجعلها في وضع أفضل من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات و احتياجات العملاء[1].

ج- قوة العلاقات المجتمعية وتأثيرها على العملاء:

أن أهم ما يميز المؤسسات المصغرة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المتواجدة به، فقوة العلاقات الشخصية في التعامل مع العملاء و المعرفة الدقيقة و شبه الكلية بأحوالهم و ظروفهم، و أحوال و ظروف المجتمع ككل تجعل من العملاء و المجتمع أحسن عون لها في مواجهة صعوبات و عوائق معينة في العمل، كما تستفيد منهم من جهة أخرى في نشر أخبارها فهم يشكلون بذلك فريق ترويج وإشهار للمؤسسة و منتجاتها، ونتيجة لهذا الترابط يصبح المجتمع قوة تساند هذه المؤسسات و تفضل منتجاتها عند تعرضها للمنافس، من مؤسسات أخرى غير محلية أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو حتى الشركات الأجنبية حتى و إن كانت جودة سلع الشركات الأخرى أعلى من جودة سلع هذه المؤسسات المحلية، و هذا مفيد جدا للمؤسسة خاصة في بداية انطلاقها، فعادة المجتمع المحلي يفضل المؤسسات المحلية لأنه يشعر بأن هناك ترابط بينهما.

د- المنهج الشخصي للتعامل مع العمال:

هناك ميزة خاصة تتميز بها المؤسسات المصغرة تجعلها تتفوق على باقي المؤسسات الأخرى و هي العلاقات الشخصية المتينة و القوية التي تربط صاحب المشروع بالمستخدمين نظرا لانحصار عددهم و أسلوب و كيفية اختيارهم و توظيفهم، و التي تستند إلى اعتبارات شخصية بشكل كبير، و في الكثير من الأحيان تكون بينهم علاقات قرابة أسرية، إن صغر العدد يساعد على الإشراف المباشر و التوجيه، و الاتصالات المباشرة بين صاحب المؤسسة و العاملين لا تأخذ الطابع الرسمي ولا تقيدها اللوائح والقرارات و الأوامر و السلم الإداري وغيرها من هذه الأمور الشائعة في المؤسسات الأخرى، مما يجعل القرارات سريعة وفورية تتلاءم مع طبيعة المشكلات المطروحة والمواقف المستجدة المراد معالجتها مما ينعكس إيجابا على الفعالية الكفاءة.

وكذلك تكون الاتصالات واضحة و مفهومة ومباشرة دون حواجز أو ضوابط أو سوء فهم حتى و إن حدث ذلك فمن السهل تفاديه و تصحيحه يتميز أيضا أصحاب هذه المؤسسات بمشاركة العمال أفراحهم وأحزانهم و يساعدهم في حل مشاكلهم حتى و إن كانت شخصية و خارج إطار العمل وبالمقابل يقوم العمال بالعمل بروح الفريق الواحد و الولاء للمؤسسة و المشاركة في حل مشاكلها حتى و لو أدى ذلك إلى التنازل

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص26.

عن بعض مصالحهم كتأخر الأجور أو زيادة ساعات العمل أو تحمل ظروف العمل الغير مريحة إلى حين تحسن الأمور[1].

ثانيا: خصائص المؤسسات المصغرة المتعلقة بالجوانب الإدارية و التنظيمية

أ- مرونة الإدارة:

إن الإدارة في المؤسسات المصغرة تتميز بقدر عال من المرونة و سرعة مواكبة التغيرات في العمل و ظروفه و التكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك إلى الطابع الغير للتعامل بين العملاء و العاملين و صاحب المؤسسة و يميزها ببساطة الهيكل التنظيمي و مركزية اتخاذ القرارات و عدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ هذه القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة و خبرته في تقدير المواقف و معالجتها.

إن المؤسسات المصغرة أكثر قدرة على مواكبة التغيرات المستجدات و و تبني سياسات جديدة على عكس المؤسسات الكبيرة مثلا و التي تتميز بتعدد مراكز اتخاذ القرارات و تعدد المستويات الإدارية، بالإضافة إلى رسمية العلاقات الوظيفية و التدرج، مما يجعل القرار الإداري يستغرق وقتا طويلا نسبيا[2].

ب- الفعالية و الكفاءة:

تتجلى فعالية و كفاءة المؤسسات المصغرة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لمالكيها و إشباع رغبات و احتياجات العملاء بشكل كبير[3].

ج- سهولة التأسيس و حرية اختيار النشاط:

تتميز المؤسسات المصغرة بسهولة التأسيس مما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الذاتي و ترقية الاقتصاد وتعطي فرصة لاختيار النشاط و الذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية و ترقية المبادرات الفردية و إظهار المقدرة على الإبداع و الاختراع الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تفرض وجودها عدديا في كل أنحاء العالم[4].

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سابق، ص 27.

[2] سمير علام، مرجع سابق، ص 23.

[3] مباركي محمد الهادي، المؤسسة الصغيرة المفهوم و الدور المرتقب، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد11، 199، ص 133-134.

[4] مباركي محمد الهادي، مرجع سابق، ص 134.

ثالثا: خصائص المؤسسات المصغرة المرتبطة برأس المال و التمويل و الانتشار الجغرافي:

أ- الضآلة النسبية لرأس المال و سهولة التمويل

صغر حجم رأس المال و ضالته النسبية في المؤسسات المصغرة يسهل الحصول وقلة على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي و هذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك و المؤسسات التمويلية الأخرى، كذلك صغر الحجم التخصص تعتبران ميزتين تؤهلان المؤسسة لتحقيق المرونة و سرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية و حتى العالمية في ظل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي[1].

ب- محدودية الانتشار الجغرافي:

إن معظم المؤسسات المصغرة تكون محلية أو جهوية النشاط و تكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها و تقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، و هذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية و استغلالها الاستغلال الأمثل و القضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا[2] .

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات المصغرة:

للمؤسسات المصغرة مجموعة من الأهداف بالإضافة إلى الدور الإجتماعي والإقتصادي لها وهذا ما سنحاول إيجازه في الأتي:

إن أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف حسب كل مؤسسة فقد لا يكون جني الأموال هدف المؤسسات التي تتطلع أكثر لتحقيق الذات وممارسة الهواية إذ نجد بعض ملاك هذا النوع من المؤسسات يطمحون إلى تحقيق أهداف شخصية أو إشباع إهتمامات خاصة والأموال التي يمكن جنيها منها قد لا تكون أساسيا للدعم المالي، كما قد يكون هدف المؤسسات الفردية هو تحقيق دخل معقول لصاحب المؤسسة، إلا أنه أحيانا يكون يكون هدفها يختلف تماما عن الأهداف المذكورة.

يمكننا إيجاز أهم أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تحقيقها في[3]:

---

[1] مباركي محمد الهادي، مرجع سابق، ص 134.

[2] حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، أفريل ،2002، ص52.

[3] محي الدين مكاحلية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات يل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، 2015، ص 55-56.

– إستحداث فرص العمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق إستخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الإستحداث لفرص العمل يمكن أن يحقق الإستجابة السريعة للمطالب الإجتماعية في مجال الشغل؛

– إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص العمالة فيها جراء جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

– إستعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي؛

– يمكن ان تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في إستخدام ذات المدخلات؛

– تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الإستثمارية الجيدة، ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛

– تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الإقتطاعات والضرائب المختلفة، كما تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛

– المحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني خاصة بين الريف والمدينة وهو ما يساهم في تقليص ظاهرة النزوح أو الهجرة الريفية، ويعمل على تحقيق تنمية متوازنة على المستوى الوطني؛

– ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية بإستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة ثم التخلي عنها لأي سبب كان.

المبحث الثاني: طرق انشاء وادارة المؤسسات المصغرة

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ما يلي[1]:

المطلب الأول: طرق إنشاء مؤسسة مصغرة

الفرع الأول: تكوين المالك أو المسير

[1] فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ط1؛: ، 2006 ، ص20

يعتبر تكوين المالك أو المسير من أهم المراحل المتبعة في عملية إنشاء المؤسسة، وذلك ليكون المسير قد استوفى بعض الشروط اللازمة لتجسيد هذا المشروع أم لا ؟! ويظهر ذلك جليًا من خلال الاستعداد النفسي والمعنوي وكذلك المادي للمسير، فهذا الاستعداد هو الذي يشكّل إحدى مصادر النجاح أو الفشل للمشروع المراد تحقيقه، ولضمان نجاح المشروع توجد هناك بعض المميزات والخصائص التي يجب أن تتوفر في صاحب المشروع من بينها:

أولا: ترتيب الملاك أو المسيرين وفق تصرفاتهم:

الذي يعتبر أحد الأوائل الذين درسوا هذا الموضوع، يوجد نوعين أساسيين من الملاكM.R.Smith حسب أو المسيرين وهما:

المالك أو المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميّز بعقلية مقاولتية ضعيفة ،كما أنّه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.

المالك أو المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميّز بعقلية مقاولتية معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.

ثانيا: تكوين المالك أو المسير:

إنّ عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدّي به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، لأنّ النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، ومن بين هذه النتائج:

- النقص في التنظيم.
- عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص.
- عدم القدرة على التسيير.
- رفض دائم لاقتسام المسؤوليات.

لتجنّب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معين للمالك أو المسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميّز هذا الأخير.

يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أنla flamme.M وحسب يتوفر عليها المالك أو المسير فيمايلي[1]:

– القدرة على التنبؤ ورفع التحديات.

– القدرة التصورية قدرات تحليلية، تحديد الأهداف التنسيق ودراسة المعلومات.

– القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة ومنحهم الثقة. تنظيم جد مدروس للعمل وقبول المناقشة.

– القدرات التقنية، معرفة نشاط المؤسسة ومعرفة المنتجات الملائمة.

من خلال ما سبق نستنتج أنّ التكوين سواء للمالك أو المسيّر يعتبر ضروريا لإنشاء وتسيير مؤسسة.

الفرع الثاني: الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها

تبدأ معظم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بإمعان الفكر الاستراتيجي و التخطيط الدقيق لذلك وذلك من خلال[2] :

أولا: إيجاد الفكرة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة : لأنّ صاحب المشروع يمر أولا وقبل كل شيء بمرحلة حاسمة والمتمثلة في وضع الأسس الأولى المسطرة، ولذلك يجب علينا إيجاد الإجابة على الأسئلة التالية:

– سهل الوسائل موجودة لتحقيق ذلك؟.

– كيف يمكن أن تتحقق المشاريع؟

– ما هي الإمكانية للنجاح في ظروف اقتصادية متقلبة ومتغيرة؟.

ثانيا: تطوير الفكرة: تعتبر هذه المرحلة مكملة للمراحل السابقة، فهي تجسد مسار المقاول المنشئ للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فهي تقوم أساسا على قدرة المالك أو المسير على جمع المعلومات والمعطيات الضرورية الخاصة بالنشاط المعهود للمؤسسة المراد إنشاءها، وكذلك خصوصيات المحيط المباشر لهذه المؤسسة.

وحتى يتمكن المالك أو المسير من الابتعاد عن التصور العشوائي لعملية الإنشاء، يجب عليه الإجابة على الأسئلة المطروحة التالية:

---

[1] لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 36.

[2] أحمد سعد عبد اللطيف، إدارة المشروعات الإنشائية، الطبعة 01، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2004، ص 29.

ماذا سيفعل؟ لمن ؟ مع من؟ وكيف؟

وبالتالي فعلى المالك أو المسير أن يراعي جميع هذه الخطوات عند توجيهه لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، وتختلف هذه الإجراءات حسب درجة تعقد المشروع.

ثالثا: التمويل: يعد تمويل المؤسسات المصغرة ، وصعوبة الحصول على القروض من أكبر المشاكل التي قد تواجه صاحب المشروع، لأنّ معظم البنوك التجارية والمؤسسات المالية لا تظهر الرغبة في تمويل المؤسسات المصغرة سواء عند نشأتها أو توسعها أو حتى من خلال نشاطها الإنتاجي، لأن معظم البنوك تفضل المؤسسات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة، لذلك تقتضي عملية الحصول على القروض والمساعدات اللازمة جهدا كبيرا فيما يخص اختيار البنك ووضع رزنامة عمل تسمح بإقامة مفاوضات معه.

ويجب أن يركّز في تقديم ملف طلب التحويل إلى البنك على عدة جوانب خاصة بالمنتوج من جهة، ومناصب الشغل وطبيعة الاستثمارات من جهة أخرى، كما أنّ تقديم صورة إيجابية عن طبيعة العمل وإتباع الإجراءات المناسبة هي أمور مهمة من أجل الحصول على الأموال اللازمة من أي بنك. كما أن الضمانات الواجب تقديمها تتراوح حسب قيمة الاستثمار ، ويجب أن يكون صاحب المؤسسة واقعيا في تقدير احتياجاته، وإذا استطاع أن يقنع البنك بأنّ الأموال يوظفها في مشروع مربح وأقل مخاطرة، فإنّه يتحصل على القرض بسهولة، أما منح القرض من طرف البنك لا يتم إلا بعد:

- دراسة شاملة عن الشخص الذي سيقترض المال.

- تقدير الاحتمالات المستقبلية حول حجم السوق، المبيعات والأرباح للمشروع المقدم.

الفرع الثالث: الإجراءات القانونية

إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كمايلي:

أولا: وضع الإطار القانوني: قبل أن تنطلق المؤسسة في العمل، يجب الانتهاء من الشكليات القانونية خاصة القيد في السجل التجاري، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بالشخصية المعنوية القانونية مثل كل هوية اقتصادية، ويجب أن تبين الشكل التنظيمي لهذه المؤسسة، هل هي شركة

أشخاص (شركة تضامن شركة توصية بسيطة، شركة ذات مسؤلية محدودة ...)؟ أم هي شركة رؤوس أموال (شركة التوصية بالأسهم شركة مساهمة...)؟.

ثانيا: المسار القانوني[1]: حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض الخطوات 3 المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري، ويتم تقييد المسير، تحديد مسؤولياته وتسيير الشركة حسب القانون التجاري للبلاد والذي ينظم المسار القانوني للمؤسسة.

الفرع الرابع: انطلاق النشاط الاقتصادي

بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاقة النشاط الاقتصادي، وعند انطلاقة المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

أولا: الطلبيات الأولى: وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حتى يضمن الحصول على الطلبيات الأولى، ويتم تجسيد العلاقة مع الزبائن والموردين كمايلي:

- وضع الأدوات الترويجية للسياسة التجارية.
- كتابة النصوص التقنية أو الاشهارية.
- زيادة أكبر عدد من الزبائن.
- تجسيد العلاقة مع الموردين من خلال:
- تبادل لرسائل تأكيد الأسعار وللشروط ولآجال التسليم.
- إعطاء النصائح القيمة والأفكار الجديدة.

ثانيا: وضع وسيلة العمل: وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي.

الفرع الخامس: تأمين المؤسسة

عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الأخطار، وفي بعض الحالات يكون التأمين إجباريا بمقتضى القانون فهو يحمي العلاقات المهنية، ويريح أيضا المؤسسة اتجاه العملاء.

المطلب الثاني: ادارة العلاقات المصرفية و التمويلية في المؤسسات المصغرة

تعد العلاقات المصرفية والتمويلية أمرًا حيويًا للمؤسسات المصغرة. فهذه العلاقات تعمل على توفير التمويل اللازم للمؤسسات لتلبية احتياجاتها المالية وتمويل مشاريعها ونموها. بالإضافة إلى ذلك، توفر

[1] Simon, Philippe le Financement des Entreprise, 2 eme ED,Paris : Dalloz,2007, p 25

العلاقات المصرفية والتمويلية دعمًا ومشورة مهنية من الشركاء المصرفيين والتمويليين المتخصصين في مجال الأعمال المصغرة. تساعد هذه العلاقات أيضًا في توسيع قاعدة العملاء وتحسين السمعة والمصداقية للمؤسسة.

وفيما يلي بعض النصائح لإدارة هذه العلاقات بشكل فعال:

أ- اختيار الشريك المصرفي المناسب: يجب على المؤسسة المصغرة اختيار البنك أو المؤسسة المالية التي تلبي احتياجاتها بشكل جيد، سواء من حيث الخدمات المصرفية أو التمويلية أو التكلفة.

ب- بناء علاقات قوية مع البنك: يجب على صاحب الأعمال بناء علاقات جيدة مع مدير حسابه في البنك، والتواصل معه بانتظام لضمان تلبية احتياجاته وحل أية مشكلات قد تطرأ.

ج- إدارة التمويل بشكل فعال: يجب على صاحب الأعمال إدارة التمويل بشكل جيد، من خلال تخطيط جيد للاحتياجات المالية وضبط التكاليف وإدارة التسديدات بانتظام.

د- استخدام خطوط الائتمان بحذر: يجب على صاحب الأعمال استخدام خطوط الائتمان بحذر، وضبط سقفها حسب احتياجاته دون التجاوز عن حده.

هـ- مراقبة التغيرات في سوق التمويل: يجب على صاحب الأعمال مراقبة التغيرات في سوق التمويل والفائدة، وضبط استراتيجية تموله بناءً على ذلك.

و- تنظيم سجل مالى دقيق.

ز- استشارة خبراء ماليين.

المطلب الثالث: ادارة المخاطر في المؤسسات المصغرة:

لقد أملت الظروف الراهنة ضرورة إيجاد طريقة هدفها التحكم والسيطرة على مختلف المخاطر بهدف خلق مركز قوة تلعب فيه المؤسسة دور الريادة والقيادة، من خلال إيجاد وسائل وإجراءات من شأنها أن تعطي قدرة وكفاءة أعلى في كيفية التكيف مع هذه المخاطر، وجعلها عنصرا دافعا نحو التقدم والتميز في ميدان بيئة الأعمال لا عنصرا للزوال.

أولا: **مفهوم الخطر**

اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت بتعدد الرؤى والتوجهات نذكر منها ما يلي:

– يعرف كل من وليامز وهاينز الخطر بأنه الشك الموضوعي فيما يتعلق بنتيجة موقف معين، أي أن الخطر هو حالة من عدم التأكد[1].

ويعرف الخطر كذلك على أنه "الخسارة المادية المحتملة نتيجة وقوع حادث معين[2]"

ويعرف أيضا على أنه "التوليفة" بين احتمالية حدوث حدث مفاجئ مع النتائج التي تترتب عن ذلك، أي أنه المزيج المركب من احتمالية تحقق الحدث ونتائجه[3]

من هذه التعاريف يمكن القول إن الخطر هو عبارة عن حالة من عدم التأكد والقلق الذي يلازم متخذ القرار نتيجة عدم تأكده من نتيجة قراراته والتي قد ينتج عنها خسائر مادية أو معنوية. لذلك فمفهوم الخطر يتضمن ثلاثة عناصر أساسية والتي تتدخل في تكوين وحدوث الخطر، وهي مسبب الخطر الحادث الخسارة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): سيرورة الخطر:

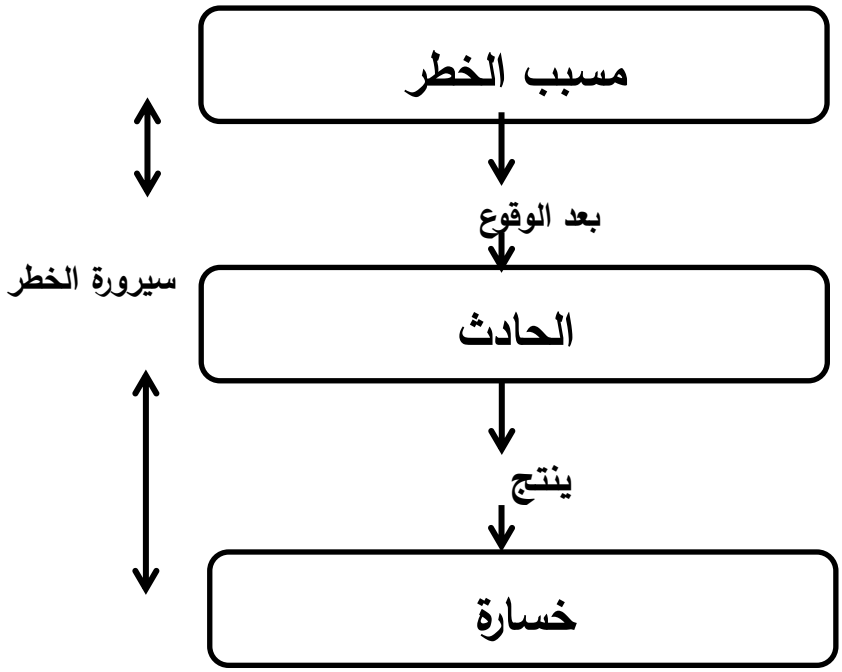

المصدر: عبد الله بن الوناس، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص45.

من الشكل يتبين أن أي خطر يمر بثلاثة مراحل أساسية، فالظاهرة قبل وقوعها تسمى مسبب الخطر أو مصدر الخطر، وبعد الوقوع الفعلي لها تسمى حادثا ، هذا الحادث تكون نتيجته خسارة.

[1] محمد توفيق البقليني، جمال عبد الباقي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتاب الأكاديمية، المنصورة، 2004، ص 12.

[2] Jackie, boisselier, prévention et gestion des risque industriels industriels dans l'entreprise, les edition d'organisation, paris , 1979, p20.

[3] الجمعية المصرية لادارة الأخطار، معيار إدارة الخطر egypt.org www.erma

ثانيا: تعريف إدارة المخاطر

لقد اختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر نظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها وكذا لارتباط مفهومها بمفاهيم أخرى تعددت في مضامينها وأشكالها، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على التعريف نتيجة ما مر به من مراحل تاريخية ساهمت في بلورته في عدة أشكال وأصناف متعددة، ولعلنا نوجز أهمها في ما يلي:

يرى هاينز أن إدارة المخاطر هي الوظيفة الرئيسية التي تهتم باكتشاف الخطر وتقويمه والتأمين عليه[1] وينظر إليها كذلك على أنها عملية اكتشاف ومعالجة الخطر من خلال فهم وإدراك الفرص والمخاطر الناتجة عن البيئة الداخلية والخارجية، بهدف إضافة قيمة مضافة لنشاطات المؤسسة[2].

وينظر إليها كذلك على أنها عملية اكتشاف ومعالجة الخطر من خلال فهم وإدراك الفرص والمخاطر الناتجة عن البيئة الداخلية والخارجية، بهدف إضافة قيمة مضافة لنشاطات المؤسسة

وتعرف أيضا على أنها "عملية اتخاذ القرار الذي عن طريقه يستطيع الفرد أو المنظمة تخفيض الإحساس السلبي الناتج عن وجود خطر[3].

من خلال هذا يمكن أن نقول إن إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق التوقع والرقابة والسيطرة على المخاطر المحتملة، وكذا تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".

ثالثا: خطوات عملية إدارة المخاطر:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المخاطر المتعددة، والتي ترجع لطبيعتها وسيرورة العمل فيها الشيء الذي يفرض عليها ضرورة إيجاد طرق ووسائل فعالة قادرة على جعلها تعمل في ظل بيئة مستقرة نسبيا وخالية نوعا ما من عنصر عدم التأكد، وكذا التقليل من الموارد والعوامل المعرضة للخطر.

أ- منطقة إدارة المخاطر:

ويمثل الشكل التالي الهدف من عملية إدارة الخطر والمتمثل في تعظيم المساحات التي يكون لدى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إمكانية السيطرة على جملة المخاطر التي تقع داخلها، وفي الوقت نفسه

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص22

[2] Marc bijot, la gestiondes risques dans les PME romandes, HPRSA, genève, 2007, p8.

[3] محمد توفيق البقليني، جمال عبد الباقي واصف، مرجع سابق، ص29.

تخفيض أو تدنئة المساحات التي لا يكون لها فيها سيطرة[1] . أي التعظيم من حجم ومساحة منطقة إدارة الخطر والذي يمثل تحديدها من أهم أولويات عملية إدارة الخطر داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (02): منطقة إدارة الخطر

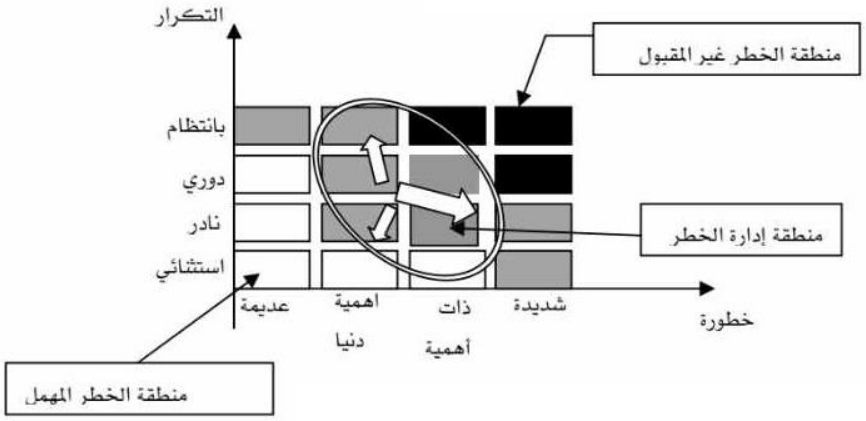

Source : Economies Des Assurances, Edition Lambert –D–C:II P36–42.1996. Ammand Colin, France

ب– مراحل إدارة المخاطر: إن عملية إدارة المخاطر داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نهج منظم لتقييم ومراقبة المخاطر داخل وخارج المؤسسة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الخطوات الإستراتجية[2] ،

والمبينة في الشكل التالي:

[1] جورج ريجدا، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 29.

[2] بوشنافة أحمد، جمول طارق، إدارة الخطر بشركات التأمين ومتطلبات تفعيلها، ملتقى دولي حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي 25–26 نوفمبر 2008، ص2.

الشكل رقم (03): مراحل إدارة المخاطر

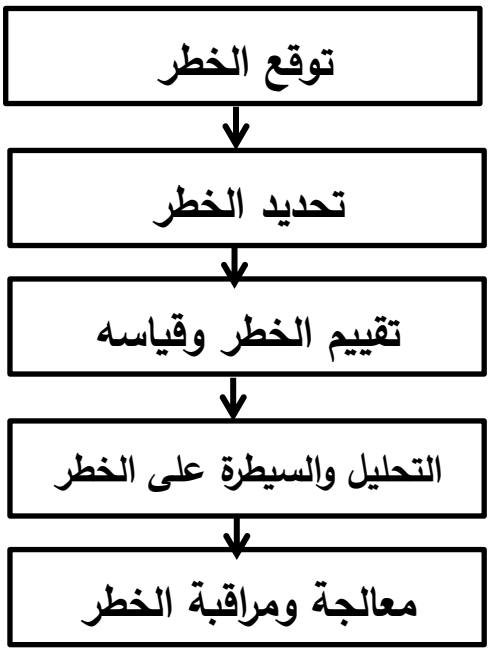

المصدر: عبد الله بن الوناس، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص47.

1- توقع الخطر وأساليب الاحتياط وهو جزء من الإدارة بالتوقع والتي تشكل أحد أهم أساليب الإدارة الإستراتيجية إذ يسمح توقع الخطر بتخفيض من عامل المفاجأة وعدم التأكد، واستيعاب الظواهر غير المنتظمة والشكل التالي يوضح العلاقة بين الإدارة بالتوقع والإدارة برد الفعل أو بالاستجابة ادارة المخاطر فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (04): عمليتا التوقع والاستجابة

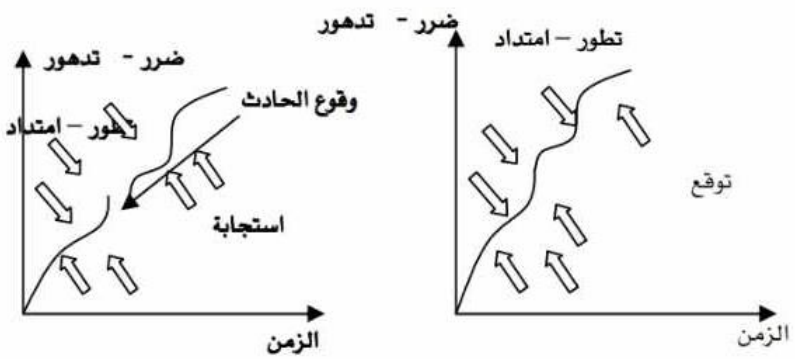

Source :gérer les risques-pourquoi,? Comment ?, édition AFNOR, France, 2006, p 86.jean le ray:

فعملية توقع الخطر والاحتياط يؤثر في عامل الخسارة وتحقق الخطر، حيث تتحقق الخسارة بوقوع حوادث غير متوقعة كما هو مبين في حالة الإدارة برد الفعل أو الاستجابة والذي يحدث انقطاعات تدفع بالمؤسسة إلى تجنيد موارد لمواجهة الخسارة المحققة وتحسين الوضع تحت ضغوطات عديدة، أما توقع الخطر فيخفف من نتائج وقوع الحوادث وتحقق الخسارة وتفادي الانقطاع في عمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح بالتطور والتحسن المستمر في أدائها وذلك من خلال التوقع والاحتياط من كل تدهور قد يؤدي إلى تحقق الخطر.

2- تحديد الخطر: يتم تحديد الخطر من خلال جمع معلومات لفترات زمنية سابقة عن الحالات التي وقع فيها هذا الخطر، مع ملاحظة أنه كلما طالت الفترة الزمنية كلما حصلت المؤسسة على أكبر قدر من المعلومات والنتائج حول الخطر، فعملية تحديد الخطر يتمثل في معرفة احتمالية وقوع الأخطار ونتائجها ، وذلك من خلال التعرف على احتمالية وقوعها وكذا درجة الأثر الناتج عنها والشكل التالي يبين ذلك :

الشكل رقم (05): شاشة توزيع الخطر

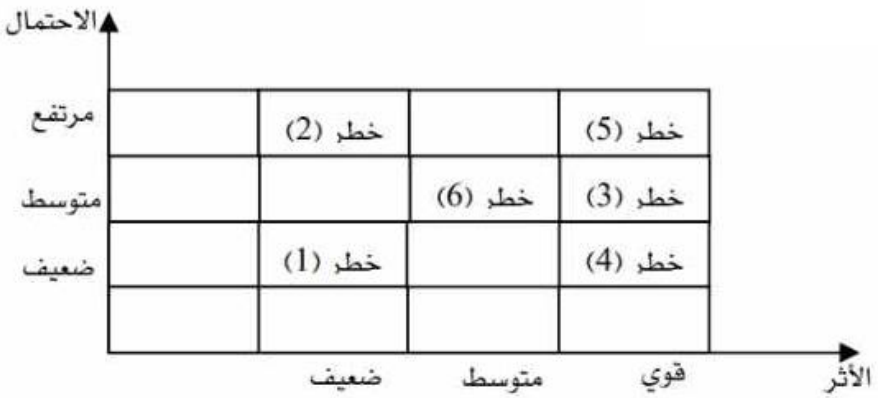

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على مرجع Gerer les risques- pourquoi? Comment? Jean le ray

من خلال المنحنى يتبين أن المؤسسة تسعى جاهدة إلى تصنيف الأخطار المحتمل التعرض لها حسب معياري درجة الأثر والاحتمال، وذلك بتوزيع جملة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها حسب هذين المعيارين فمثلا كما هو موضح في الشكل نلاحظ أن الخطر رقم (2) أثره ضعيف ولكن احتمال حدوثه كبير ونفس الشيء لقراءة باقي المخاطر الموزعة على الشكل، لذا فإن مرحلة تحديد الخطر تتطلب معرفة جوهرية بالمؤسسة والسوق الذي تشارك فيه والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتواجد ضمنها، بالإضافة إلى الفهم السليم لأهداف الشركة الإستراتيجية.

3- تقييم الخطر وقياسه بعد القيام بتحديد الأخطار التي من المحتمل أن تتعرض لها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تأتي مرحلة أخرى في مخطط إدارة الخطر تعتبر مكملة لسابقتها، والتي يمكن من خلالها إجراء تقييم مادي للأضرار والخسارة المترتبة على التحقق الفعلي للأخطار المتوقعة، فقياس الخطر قد يتضمن تحليل العائد والتكلفة وكذا المتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية الاقتصادية والبيئية واهتمامات أصحاب

المصلحة... الخ، فعملية تقييم الخطر وقياسه هي تحديد عامل عدم التأكد وتقدير خطورة الضرر أو احتمال وقوعه ومن بين مبادئ هذه المرحلة تحديد الظروف الخطرة والقرارات التي يحتمل أن تسبب أضرارا أو تؤدي إلى تحقيق فرصة خسارة.

فعادة قياس درجة الخطر قياسا كميا ليس ممكنا إلا إذا وجدت مقاييس معنوية تشابه مقاييس المنفعة في مفهوم الاقتصاديين والرياضيين، وكان أقصى ما تم التوصل إليه هو تحديد درجة دنيا وأخرى عليا وتصنيف الأخطار الأخرى بينها، وقد وضع معيار الاحتمالات لقياس درجات الخطر في المؤسسة والذي ينقسم إلى مجموعتين مجموعة الاحتمالات الحسابية وتوضع على أساس طرق رياضية ثابتة ومجموعة الاحتمالات التجريبية وتوضع على أساس تجارب ومشاهدات زمنية على أساس قياس تاريخي لمختلف المخاطر، الشيء الذي يمكن أن يضمن تقييما دقيقا للمخاطر المحتملة.

4- التحليل والسيطرة على الخطر: يجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بتحليل المخاطر الرئيسية لكي لا تعاني من عجز في تعامل معها، وذلك من خلال تحديد كل الجوانب التي تمس الخطر وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نموذج تحليل الخطر

رقم الخطر	وصف الخطر	بيئته ونتائجه	قرارات المعالجة	الأهداف	التاريخ المتوقع	المسؤولية	الملاحظات
01	-	-	-	-	-	-	-
02							
03							
04							
05							
06							
07							

Source : sophi gaultier-gaillard, jean-paul louisot, diagnostic des risques, ed : AFNOR, paris, 2006, p107.

فمن خلال الجدول يتضح أنه على المؤسسة إعطاء تفصيل وتحليل دقيق حول الخطر من جميع الجوانب كوصفه بصفة دقيقة ومعرفة مسبباته والنتائج التي قد تنجر عنه وكذا تحديد القرارات المتخذة تجاهه وكذا مسؤولية أي جهة مخولة بالتعامل معه وهكذا. فالغاية من التحليل والسيطرة على الخطر هي عرض الأخطار التي تم تحديدها وتقييمها بأسلوب منهجي واضح، فأهمية هذه المرحلة تقتضي عملا كبيرا وبحثا

معمقا حتى تكون القرارات المتخذة لاحقا لمواجهة هذه الأخطار من خلال المراحل الموالية من إدارة الخطر فعالة وناجعة.

2-5- معالجة ومراقبة الخطر: إن معالجة الخطر تقتضي وضع أولويات بمراعاة ندرة وأهمية الموارد وكذا أهداف المؤسسة وغيرها والشكل التالي يبين سيرورة معالجة الخطر:

الشكل رقم (06): يبين معالجة الخطر:

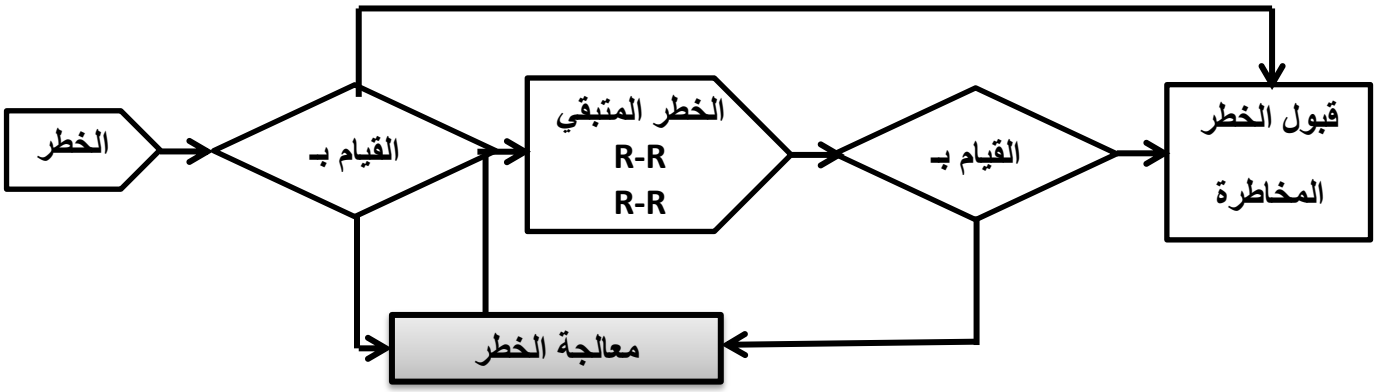

المصدر: Jean le ray op.cit, p 312

وبالاعتماد على معطيات المراحل السابقة تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة باختيار الأسلوب العلاجي المناسب والذي يتماشى مع نوع طبيعة ، وتكاليف الخطر والذي يمنع وقوع الخطر والتقليل من حدته.

وباعتبار عملية إدارة المخاطر عبارة عن سيرورة متواصلة فإنها تتطلب ضرورة مراقبة عملياتها ومراجعة مدى تطبيق المؤسسة لإجراءات التحكم وإدارة الخطر المناسبة ومدى استيعابها وتحضير ما يسمى بالمخطط الاسترجاعي لأن تحقق بعض الأخطار ذات الخسارة الكبيرة، كثيرا ما يؤثر في مالية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى بعد عملية إدارة الخطر وقد يؤثر حتى على استمراريتها ، فنجاح مرحلة مراقبة ومراجعة عملية إدارة الخطر، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمراحل السابقة لإدارة الخطر، لأنها تعتمد على معطيات هذه المراحل في أغلب الأحيان، أي أننا نراقب مدى تطبيق أساليب المعالجة من جهة وتطور المخاطر من جهة أخرى كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): لوحة القيادة لمراقبة ومراجعة إدارة الخطر

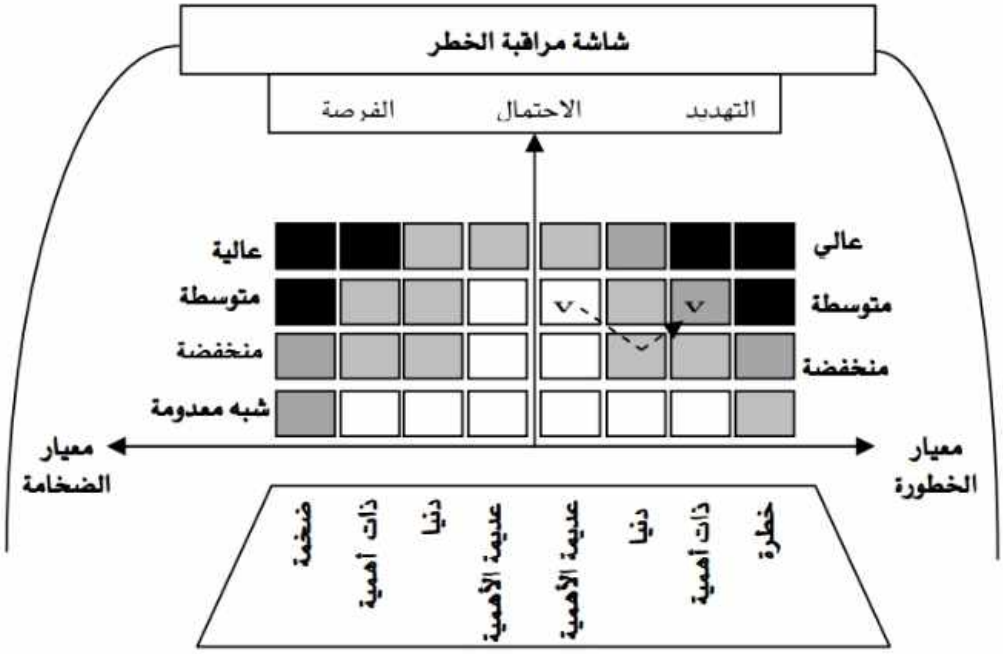

المصدر : بوشنافة أحمد وجمول طارق، مرجع سابق، ص 228

المبحث الثالث: واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات المصغرة في الجزائر:

انتهجت الجزائر غداة الاستقلال سياسة التصنيع الشامل والكبير وذلك من أجل إحداث تنمية اقتصادية، مما اثر على وجود المؤسسات المصغرة بسبب تأخر تطورها ونموها بشكل بطئ، والتي كان معظمها ملكا للمستعمر[1] في سنة 1967 أدمجت المؤسسات المصغرة ضمن أملاك المؤسسات الوطنية التابعة للقطاع العام مع ظهور المؤسسات المصغرة الخاصة، والتي نلخص مراحل تطورها كالآتي:

المرحلة الأولى: من 1963-1982:

نلاحظ من خلال هذه المرحلة بأن قطاع المؤسسات المصغرة كان مهمشا من قبل كل الأوساط (اقتصادية سياسية واجتماعية)، حيث لم يحظى هذا القطاع بالاهتمام الكافي، حيث كان الاستثمار متجه نحو اقتصاد مركزي موجه، من خلال المرحلتين التي مرت بهما الصناعة الجزائرية.

[1] -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002 ص 8.

أولا : مرحلة الإعداد للاقتصاد المركزي (1963-1966)

في سنة 1963 أقرت وزارة الصناعة مجموعة من الخصائص المميزة للصناعة الجزائرية وهي[1]:

- صناعة تحويلية محدودة وغير متجانسة.
- الاعتماد على الصناعة الغذائية.
- تبعية معظم الصناعات للخارج خاصة في مجال التزود بالمواد الأولية.

وبصدور القانون الأول الخاص بالاستثمار في إطار مرسوم 1963 المتعلق بالتسيير الذاتي، انطلقت التعاونيات المسيرة ذاتيا من أجل تجسيد عملية التصنيع والقيام باستثمارات في الجانب الصناعي، وقد بلغ حجم الاستثمارات 2488 مليون دج موزعة بنسبة 64% منها تخص القطاع الأجنبي الخاص، أما 36% فتعود لمساهمة القطاع العمومي، وخلال هذه الفترة كان النسيج الصناعي الجزائري مقسما إلى أربعة قطاعات:

- قطاع التسيير الذاتي والذي يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخلفة - قطاع خاص أجنبي ينظمه قانون 1963 للاستثمارات.
- قطاع خاص ملك للجزائريين.
- قطاع عام ممثل في المؤسسات العمومية.

ثانيا: مرحلة تجسيد الاقتصاد المركزي (1966-1982)

من الاستعمار في عام 1966 صدر قانون الاستثمار الجديد الخاص الذي يهدف إلى تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص إطار التنمية الاقتصادية.

بداية من عام 1967 حاولت الدولة إيجاد استقلال اقتصادي يتبنى إستراتيجية تنموية بعيدة المدى، وذلك من خلال استرجاع الثروات الطبيعية، التركيز على الصناعة القاعدية.

عرفت هذه المرحلة تنفيذ المخططين الثلاثي 1967-1969 والرباعي الأول 1970-1973 من أجل وضع سياسة صناعية تهدف إلى خلق تكامل، والمخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 الذي حدد تطور

[1] لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر – ، قسم العلوم الإقتصادية، 2003-2004، ص 125.

المؤسسات المصغرة. توجهت معظم المؤسسات المصغرة الخاصة خلال المرحلة المركزية إلى النشاطات ذات المردودية العالية وفي نفس الوقت التي لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو يد عاملة مؤهلة[1].

بالرغم من وجود المؤسسات المصغرة الخاصة خلال هذه المرحلة إلا أن وجودها كان ضعيفا جدا مقارنة بالاستثمار العمومي، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي المتعلق بعدد المشاريع الخاصة المعتمدة مقارنة بحجمها الاستثماري منذ سنة 1967 /1978.

الجدول (02): المشاريع الصناعية المعتمدة بين 1978/1967:

السنوات	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	المجموع
مبلغ الإستثمار 10^6 دج	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18	940
عدد المشاريع المعتمدة	66	220	279	123	43	29	23	26	31	24	08	17	889

المصدر: محسن عواطف: إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، 12 ماي 2008، ص 15.

تحليل النتائج: لقد كان للأهداف العامة لسياسة التنمية المنتهجة خلال هذه المرحلة أثرا واضحا على القطاع الخاص، فمن خلال تحليل أرقام الجدول أعلاه يظهر لنا تراجع حاد في استثمارات هذا القطاع، فبعد أن قاربت رخص الاستثمار الممنوحة 570 مشروع بين 1967/1969 نلاحظ وابتداء من سنة 1975 تراجع ملحوظ في عدد المشاريع المعتمدة، وذلك راجع أساسا إلى تأثير مختلف القرارات التي وضعت الاقتصاد الجزائري تحت مراقبة الدولة، وقد دلت الإحصائيات على أن مساهمة القطاع الخاص الوطني في الاستثمارات الكلية خاصة خلال الفترة الممتدة من 1967/ 1974 ضئيلة.

المرحلة الثانية 1982-1988

في هذه المرحلة تغيرت السياسة الاقتصادية نتيجة المشكلات المتراكمة خلال المرحلة السابقة، فظهرت إرادة حكومية تسعى إلى تأطير وتوجيه المؤسسات المصغرة حيث انتهجت الجزائر سياسة انفتاحية، وذلك من خلال تطبيق سياسة اقتصادية أكثر حرية وخوصصة، وهذا وفق الأهداف التي سطرتها المخططات

[1] محسن عواطف، إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية – دراسة حالة شركة الجزائرية للكهرباء والغاز، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 15.

الحكومية التنموية مثل الخماسي الأول 1980- 1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989 وتكمن أبرز أهدافها في [1]:

-العمل على تدعيم الجهاز الإنتاجي في إطار ما يعرف بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات.

-تطوير صناعة متنوعة ومتوازنة بتوجيه الاستثمارات الصناعية نحو الصناعات التحويلية وخاصة الاستهلاكية.

- ترقية المؤسسات المصغرة والنهوض بها، وذلك عن طريق التنويع الجغرافي للاستثمارات المنتظر تحقيقه في إطار اللامركزية .

- يؤدي هذا إلى إدماج القطاع الخاص وذلك برفع القيود وفسخ المجال للاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة الصناعية منها.

وهنا بدأت الدولة اهتمامها بالمؤسسات المصغرة عكس ما كان معمولا به في فترة السبعينات فبعد قانون 1982 تزايد الاهتمام بالمؤسسات المصغرة وتحديدا الخاصة منها، الأمر الذي نتج عنه إدماج القطاع الخاص في السياسة التنموية، بتحديد إطار تشريعي ، وتنظيمي ، جديد لتأطير نشاطاته.

إلا أننا نشير بأن هذا القانون يبقى يتضمن بعض القيود والعراقيل التي كانت عائقا أمام تطور ونمو هذا القطاع، نذكر منها ما تضمنته الدراسة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (P.N.U.D)حول المؤسسات المصغرة في الجزائر، ومن هذه العوائق نذكر منها[2]:

-الإجراءات المعقدة للحصول على رخص اعتماد الاستثمار التي أصبحت شرط من شروط الاستثمار. - التمويل البنكي المحدود بـ 30 % من مبلغ حجم الاستثمار المعتمد فقط.

-تحديد سقف المبالغ الاستثمارية ب 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة (S.A.R.L) أو المساهمة(S.P.A) ، و10 ملايين دج لإنشاء المؤسسات الفردية أو التضامن.

-منع تجمع أكثر من نشاط اقتصادي في يد نفس المستثمر.

وقد تدعم هذا القانون بإجراءات تنظيمية أخرى، أهمها القيام سنة 1983 بإنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص ومتابعته وتنسيقه (OSCIP) الذي وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية التي حددت مهامه وكانت كما يلي:

---

[1] لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 134

[2] مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص26.

– توجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية نحو النشاطات والمناطق القادرة على توفير حاجيات التنمية وتساهم في نفس الوقت في تدعيم القطاع العمومي.

–ضمان تكامل أحسن للاستثمارات الخاصة في عملية التخطيط.

عرف هذا التوجه تطورا كبيرا في إطار تنمية القطاع الخاص من خلال الأطر القانونية إلا أن هذه الأخيرة كانت غير كافية وضعيفة، حيث أفرزت عند تطبيقها عدة قيود عرقلت تطور القطاع الخاص.

كما توجد عوائق أخرى تمنع من الوصول إلى إنشاء العدد المناسب من الاستثمارات الخاصة نذكر منها:

–**التمويل:** توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قرابة 50% من المستثمرين لا يملكون كل الأموال اللازمة لإنجاز مشاريعهم كما أنهم لم يتمكنوا من تعبئة القروض البنكية.

– **أرض البناء:** يواجه المستثمرين صعوبة في الحصول على أراضي للبناء، بسبب القيود البيروقراطية التي تفرضها الجماعات المحلية والهيئات التي تشرف على التسيير العقاري.

– **التجهيزات:** أكثر من نصف المستثمرين الذين تحصلوا على الاعتماد لم ينجزوا مشاريعهم بسبب صعوبة الحصول على تجهيزات الإنتاج، نظرا لغياب رخص الاستيراد، وعدم توفر الموارد المالية بالعملة الصعبة.
المرحلة الثالثة من 1988–2001

نظمت الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة منذ 1988[1] اقتصاد السوق، حيث سمحت بالتحرر من بعض الأطر القانونية وإعادة بناء الاقتصاد على أسس صحيحة، خلق مناصب الشغل واللجوء إلى معايير ومقاييس للرقي بها، مما سمح بإدماج المؤسسات المصغرة الخاصة في مسار التنمية اعترافا بدورها الفعال سواء الاقتصادي أو الاجتماعي.

من خلال الأهداف المنتظر تحقيقها بفضل توسع انتشار هذه المؤسسات الخاصة نذكر منها[2]:

– مشاركة واسعة لقطاع المؤسسات المصغرة الخاصة في التنمية المحلية والجهوية والهضاب العليا، والجنوب والمناطق الريفية.

–مشاركة متكاملة مع القطاع العام في أنشطة كفيلة بإحلال الواردات، خاصة عبر أنشطة المقاولة الباطنية.

– ترقية مجالات التكنولوجيات والنوعية، والحيوية والابتكار.

–تنويع المنتجات والسلع والمساهمة في تغطية الحاجيات الوطنية من السلع الاستهلاكية والوسيطية.

[1] محسن عواطف، مرجع سابق، ص 173.

[2] لخلف عثمان مرجع سابق، ص 178.

-المساهمة في التخفيف من حجم البطالة بإنشاء مناصب عمل جديدة.

وقد تجسد اهتمام السلطات العمومية لتنمية وتطوير هذه المؤسسات على عدة مستويات، أهمها المستوى التنظيمي والتوجيهي الذي عرف صدور العديد من القوانين والمراسم التنظيمية منها:

- قانون الاستثمارات لسنة 1988.

-قانون الاستثمارات لسنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات.

-قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية. القانون التجاري المعدل.

وبجانب هذا فقد تجسد الاهتمام في مستوى الهيئات الحكومية، بإنشاء العديد من الهيئات الساهرة على تنمية الصناعات المصغرة وأهمها:

-الوزارة المنتدبة للصناعات المصغرة.

- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات المصغرة.

-وكالة ترقية الاستثمار.

-المجلس الوطني الاستشاري كترقية المؤسسات المصغرة.

أما على المستوى المهني والمالي فإن القوانين التي صدرت لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، كانت حافزا أمام المستثمرين لمواجهة المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق وكان ذلك عبر:

-**الغرفة الوطنية للتجارة:** التي حلت مكان الديوان الوطني لتوجيه ومتابعة الاستثمارات .(L'OSCIP) الجمعيات المهنية بظهور كل من الكنفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل الكنفيدرالية العامة للمتعاملين الاقتصادية الجزائرية والكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين وجمعية كنفدرالية المقاوليين.

-**الشركات المالية:** حيث تم إنشاء كل من الشركة المالية الجزائرية الأوروبية(la FINALEP) ، وشركة الخدمات المالية والاستثمار(la SOFIN) ، والبنك الخاص.

المرحلة الرابعة: من 2001 إلى يومنا هذا:

تعتبر سنة 2001 بداية للمرحلة الرابعة والأخيرة هي المرحلة التي أكدت اهتمام الحكومة بهذا القطاع من خلال الانطلاقة الرسمية له وإصدار القانون التوجيهي الخاص بهذه المؤسسات والذي ينظم عملها ويمنحها الامتيازات.

المطلب الثاني: معوقات إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر

رغم الأهمية الكبيرة التي تلعبها المؤسسات المصغرة، واهتمام العديد من الدول بهذا النوع من المؤسسات إلى أنها ما زالت تعاني في المعوقات التي تواجه نموها وتطورها والتي سنذكر منها:

أولا: معوقات تنظيمية:

أ- العوائق الإدارية

في الجزائر يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات المصغرة والصغيرة بعراقيل إدارية عديدة والمتمثلة أساسا في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية عدم الشفافية وعدم احترام النصوص القانونية[1]، الأمر الذي يجعل المؤسسات المصغرة والصغيرة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:

- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة.

- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتسير المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل البنوك الصناديق الوطنية...الخ.

نقص خبرة مسيري المؤسسات المصغرة والصغيرة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات[2].

ب- العوائق الجبائية والجمركية:

من الملاحظ أن الجباية والأعباء الاجتماعية معيقة للمؤسسات المصغرة والصغيرة رغم إجراءات التخفيف المطبقة وتظهر هذه العوائق على مستوى:

- فرض ضريبة إضافية على الإنتاج الوطني.

- صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية الدولية"[3].

---

[1] يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 83-84.

[2] برني ميلود، وظيفة التسويق في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة المؤسسة العامة للبسكوست SGB، جامعة بسكرة، 2008.

[3] عبد الرحمان بن عنتر وآخرون، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها ودعم قدرتها التنافسية المغاربية، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 25-26- ماي 2003.

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات المصغرة والصغيرة لا تساعدها على العمل الإنتاجي بل على العكس فهي تؤدي إلى تنامي العديد من الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، زيادة على ذلك فان النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تعيق نموها نظرا لما تتميز به من بيروقراطية كبيرة.

ج- العوائق المرتبطة بالعقار الصناعي:

يعد الحصول على العقار المناسب من المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر وهذا راجع إلى: صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار.

التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية.

-أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكر لمؤسسات عمومية مفلسة أو أملاك خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة.

- التوزيع الغير عادل للمؤسسات المصغرة والصغيرة بين المناطق الحضرية والمناطق النائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية.

ثانيا: المعوقات التمويلية:

يعد مشكل التمويل من أهم المشاكل البارزة في كل الدول النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة بالنسبة للمؤسسات والذي ركزت علية معظم الدراسات الاقتصادية إثر تحليلها للمشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة والصغيرة، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي (السياسي) عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات، فإن الواقع الجزائري يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي وهي تمثل أكبر العقبات التي تواجهها أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المصغرة منها لأنها تمتلك قدرات مالية محدودة، فنجد أن المشاكل المالية تعترض المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة والبنوك الجزائرية على حد سواء.

ويمكن تقسيم هذه العوائق إلى:

أ- عوائق مالية من وجهة نظر المؤسسات المصغرة الجزائرية:

تواجه المؤسسات المصغرة الجزائرية مشاكل تمويلية خاصة تلك المتعلقة بالنظام المصرفي الموجود ويمكن تلخيصها فيما يلي:

-نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.

- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار.

- الفضاءات الوسيطة (البورصة) سواء كانت مالية أم تجارية فهي تمثل فضاء إعلاميا وتنشيطيا هاما، أما في الجزائر فنلاحظ غياب هذا الدور بسبب عدم فعاليتها.

- طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القروض على مستوى العاصمة، هذا ما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمتعاملين المتواجدين داخل البلاد لأنه يؤدي إلى تأخيرات مرتبطة ببطء التنفيذ.

-غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة.

- عدم تأقلم التشريع مع التطور والتحول الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق، ويتمثل ذلك خاصة في التعامل الصارم لموظفي البنوك في معالجة طلبات القروض.

- الشروط الصعبة للاستفادة من قروض بنكية لتغطية احتياجات التسيير أو الاستثمار بالإضافة إلى استغراق إجراءات تحويل الأموال لوقت طويل.

- ارتفاع تكاليف التمويل بالإضافة إلى الضمانات المبالغ فيها أحيانا يحدان من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة، الأمر الذي يمثل عائقا كبيرا.

- الإجراءات المطبقة من طرف البنوك تقليدية ومعقدة تتطلب كثير من الوثائق وهذا نظرا لعدم تكيف المنظومة المصرفية مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي[1]

-غياب صيغ تمويلية مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى خاصة المعايير الموضوعية التي تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض كالمكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة.

- اقتصار البنوك الجزائرية على الأساليب الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة في الدول المتقدمة خصوصا وأن العديد من الدول تحولت إلى اقتصاد السوق، أين أصبحت تسود ثقافة اقتصاديات أسواق رأس المال لا اقتصاد الاستدانة[2] .

---

[1] صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ع 03، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص 41.

[2] قدي عبد المجيد وآخرون، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية- بسكرة، يومي 21-22- نوفمبر 2006.

– تدخل البنك في شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفرض الوصاية عليها من خلال القرض الممنوح لها.

ب– عوائق مالية من وجهة نظر البنوك الجزائرية.

تتحمل البنوك العمومية الجزائرية على عاتقها عبء توفير التمويل اللازم للمؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة الخاصة، دون مشاركة تذكر طرف البنوك الخاصة، وهذا راجع للمشاكل البنكية سواء داخلية أو خارجية التي تعيق مسيرتها في السعي إلى انتقاء المشاريع الناجحة وتمويلها لتحقيق تنمية اقتصادية ومن الممكن أن يعود سبب تلك المشاكل إلى أسلوب تسيير القطاع البنكي الجزائري في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وعدم مقدرته على التأقلم وأسلوب التسيير الحديث الذي يقتضيه اقتصاد السوق والمنافسة وتتمثل هذه المشاكل في:

1– عوائق تمويلية داخلية: وهي تلك العوائق المتعلقة بالمحيط الداخلي للبنك وتتمثل في:

– صعوبة تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات المؤسسات المصغرة والصغيرة بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية، مما يؤدي بها للعزوف عن تمويلها.

– تطبيق ميكانيزمات غير ملائمة من طرف البنوك، حيث أنها لم تتأقلم حسب القوانين الجديدة للسوق المفتوح.

– ضعف مستوى الإعلام البنكي ونظام الدفع وطرق دراسة ملفات القروض، مما يؤثر سلبا على الخدمات المقدمة من طرف البنوك اتجاه المؤسسات المصغرة.

– انعدام عمليات المتابعة وتسيير القروض وضعف مراقبة الأموال الممنوحة.

2– عوائق تمويلية خارجية: وهي تلك العوائق المرتبطة بالمحيط الخارجي للبنوك الجزائرية سواء كانت مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو مؤسسات عمومية أو هياكل حكومية وتتمثل في[1]:

– التفاوت في تزامن الإصلاحات البنكية مع برامج إصلاحات الاقتصاد الوطني واقتصاد المؤسسات وعدم التطبيق الفعلي السليم الإصلاحات.

– غياب نظام إعلامي فعال عن القطاع البنكي وضعف التسويق مما لا يعطي فكرة للمستثمرين عن مختلف الخدمات التي توفرها البنوك.

[1] بن وسعد زينة، جميل عبد الجليل، واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24–25 أفريل 2006.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل إشكالية وضع تعريف محدد وموحد للمؤسسات المصغرة ويرجع ذلك لمجموعة من العوامل(الكمية و النوعية) التي صعبت عملية وضع هذا التعريف، حيث يختلف تعريف المؤسسات المصغرة من دولة إلى أخرى منظمة إلى أخرى كما تطرقنا إليه في دراستنا فعمدنا إلى تقديم مجموعة من التعاريف لبعض الدول. كما تطرقنا إلى مختلف الخصائص التي يمكن من خلالها التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبيرة، إضافة إلى دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات المصغرة والأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات في العديد من الدول المتقدمة أو النامية والتي أدت بها إلى لعب دور جد مهم في النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي. إضافة إلى تعرضنا إلى واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر ودراسة تاريخها منذ نشأتها إلى غاية هذا اليوم وذلك من خلال التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها هذه الأخيرة، مع الإشارة إلى أهم الهياكل التي تدعم إنشاء هذه المؤسسات في الجزائر وفي الأخير تم التعرض إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه نمو وتطور المؤسسات المصغرة واستخلصنا أن إشكالية تمويلها تعد من أبرز المعوقات التي تواجهها وتعيق قدرتها على التوسع شأنها شأن المؤسسات الكبيرة .

الفصل الثاني:

هيئات الدعم في الجزائر

تمهيد:

عرفت هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية إزدهارا كبيرا ومكانة أساسية في السياسات العمومية للعديد من دول العالم، بسبب الدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمكن أن تؤديه هذه الهيئات خصوصا اتجاه الفئات الهشة، ومنذ سنوات 1990 عرفت هذه الهيئات تطورات متوالية على الصعيد الوطني الجزائري، كونها وسيلة ممكنة لمكافحة البطالة، وهي أحد أهم وسائل السياسة العمومية بالنسبة للتنمية المحلية والاجتماعية، حيث أنها تعمل على ظهور بعض الأنشطة وفرص العمل المحلية، كما أنها قد تساهم في ظهور وتطوير بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

تسعى هيئات الدعم والمرافقة إلى تشجيع العمل المقاولاتي ودعم الفئات الهشة في المجتمع من بطالين نساء ومسرحين من العمل، لتحقيق حياة اجتماعية أفضل من خلال تحسين تشجيع، دعم، ومرافقة هذه الفئات في إنشاء مشاريعهم الخاصة ومساعدتهم في مواجهة المشاكل المتوقعة خلال المراحل الأولى من فترة حياة المؤسسة. كما تهدف هذه الهيئات إلى خلق عدد كبير من المؤسسات المصغرة للمساهمة في خلق مناصب العمل المؤقتة والدائمة.

وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار aapi.
- **المبحث الثاني:** الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac.
- **المبحث الثالث:** الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة angem .

المبحث الأول: الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار (aapi)

تعد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من الهيئات الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إشرافها ومتابعتها لمختلف الاستثمارات في الوطن، وهو ما جعل المشرع الجزائري يعيد النظر في المهام المنوطة بها من خلال إصدار قانون جديد للاستثمار سنة 2022، هدفه استقطاب المستثمرين أجانب أو محليين بغرض الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للتحرر التدريجي من تبعية قطاع المحروقات في الدخل الاقتصادي العام.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار (aapi).

أولا: نشأة الوكالة

تم إنشاء الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار (aapi) بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، وكانت تدعى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار (APSI) منذ 1993 إلى غاية 2001، والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ثانيا: تعريف الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار (aapi)

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. تعمل تحت وصاية الوزير الأول، تختص بدعم و مرافقة المستثمرين الوطنيين و الأجانب في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية[1].

المطلب الثاني: مهام وشروط الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار (aapi).

أولا : مهام الوكالة.

– تتولى الوكالة في مجال الإستثمارات، وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، المهام الآتية:(4) تتولى ترقية الإستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛

– تستقبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتعلمهم وتساعدهم في إطار تنفيذ مشاريع الإستثمارات؛

– تسهل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد؛ تمنح المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛

[1] الموقع الرسمي لوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar/ تم الإطلاع عليه يوم: 2024/05/12 على الساعة 00:35.

– تتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء كل الالتزامات التي تعهدوا بها؛

– تسيير صندوق دعم الإستثمار؛

– تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.

ثانيا: شروط الوكالة.

يستفيد من الشروط التالية:.

كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم يرغب في إنشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري وقع اختياره على الإستثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع والخدمات غير المستثناة ؛ لا يمكن للأشخاص الذين استفادوا من الإمتيازات الجبائية في إطار مختلف أجهزة دعم الإستثمار (NESDA, ANGEM, CNAC) الانضمام إلى الوكالة إلا بعد تسوية الوضعية في نفس النشاط ؛ انتهاء فترة الإعفاء فيما يخص مرحلة الاستغلال الممنوحة في إطار جهاز دعم الإستثمار .

المطلب الثالث: الإمتيازات التي تمنحها الوكالة

تتمثل المزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فيما يلي:

– تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستورة والتي تدخل مباشر في إنجاز الإستثمار؛

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛

– الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص المشتريات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.

كما تتولى الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار منح المزايا خاصة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة المناطق الخاصة أو الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شانها ان تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، حيث تستفيد تلك الإستثمارات من المزايا المبينة أعلاه ومزايا أخرى هي:

– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 8 فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

– الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي، ومن الرسم على النشاط المهني ؛

– الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.

المبحث الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

يعتبر هذا الجهاز من بين الأجهزة التي تعمل على محاربة البطالة، والعمل أيضا على خلق أكبر عدد ممكن من مناصب العمل للبطالين، وذلك بمنحهم بعض القروض ومساعدتهم على خلق مؤسسات خاصة بهم.

المطلب الأول: تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

هذا الصندوق أو هذا الجهاز هو أحد الصناديق التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي تم إنشاؤه وفق عدة مراسيم وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

من أجل حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية فى إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94–09 المؤرخ في 16/05/1994 والمرسوم التنفيذي رقم 94–188 المؤرخ في 06/07/1994، وفي إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الجماعي أنيط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 2004 بمقتضى المرسوم التنفيذي 04/02 المؤرخ في 03/01/2004 بمأمورية تسيير جهاز دعم إحداث

النشاطات.

الفرع الثاني: تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

هذا الصندوق عبارة عن جهاز ينشط في إطار الضمان الاجتماعي، تتمثل مهامه الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب اقتصادية، وكذا في تحويل فترة البطالة (سواء كانت طويلة أو قصيرة إلى فرصة لإعادة التكوين والتأهيل[1].

[1] سميرة العابد وزهية عباز: ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد ،00جامعة باتنة، 2012، ص 80.

المطلب الثاني: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وشروط الانخراط فيه

يتولى هذا الصندوق عدة مهام، كما أن المنخرطين فيه يجب أن تتوفر فيهم بعض الشروط حتى يتمكنوا من الحصول على القروض التي تقوم بمنحها.

الفرع الأول: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عن مهام يقوم بها ومن بينها[1]:

– ضبط باستمرار بطالة المنخرطين وتحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة تسريح العمال.

– تسيير الأداءات المقدمة من قبل المنخرطين.

– مساعدة ودعم البطالين بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإعادة إدماج المستفيدين منهم من أداءات التأمين عن البطالة.

– تأسيس صندوق للاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف. يساهم في إطار مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل من

استحداث مناصب عمل لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم لا سيما من خلال ما يلي: التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل.

*التكفل بالدراسات التقنية والاقتصادية لمشاريع استحداث مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.

* تقديم مساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل الحفاظ على مناصب العمل الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.

الفرع الثاني: شروط الانخراط في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

للاستفادة من مزايا الصندوق لابد أن تتوفر الشروط التالية[2]:

– أن يتراوح السن ما بين 35–50 سنة.

---

[1] قنيدرة سمية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة –دراسة ميدانية بولاية قسنطينة– ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009–2010، ص 37.

[2] شباح رشيد: ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر –دراسة حالة لولاية تيارت– ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011–2012، ص 163.

- أن يكون المنخرط مقيما بالجزائر.

- أن لا يشغل أي عمل مأجور عند تقديم طلب الاستفادة من الصندوق.

- أن يكون مسجلا لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM) على الأقل مند 06 أشهر كطالب عمل أو

- منخرط لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

- يجب أن يتمتع بكفاءات مهنية تتلاءم والنشاط المستهدف.

- إمكانية المساهمة في تمويل المشروع.

- أن لا يكون قد قام بنشاط لحسابه الخاص مند 12 شهرا على الأقل.

- عدم الاستفادة من إعانات في إطار إحداث نشاطات.

المطلب الثالث: أشكال التمويل والامتيازات الجبائية التي يمنحهاCNAC

يوجد في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة شكل وحيد للتمويل وهو تمويل ثلاثي حيث يحصل المستفيد منه على مجموعة من الإعانات الجبائية، والتي تهدف أساسا إلى تدعيم ومساعدة الشباب المنخرطين فيه، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى التمويل الثلاثي وكذا تلك الإعانات بالإضافة إلى المراحل التي يمر عليها تمويل المشاريع عن طريق.CNAC

الفرع الأول : أشكال التمويل الممنوحة من قبلCNAC

كما سبق الذكر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يمنح تمويلا وحيدا أو شكلا وحيدا للتمويل يتمثل في التمويل الثلاثي، ويكون من قبل ثلاثة مصادر[1]:

- البطال: صاحب المشروع بمساهمة نقدية.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسلفة واجبة السداد بدون فوائد.

- البنك : يقرض منخفض الفوائد.

وهناك مستويين للتمويل الثلاثي، وهذين المستويين تغيرا ابتداء من 2011، وهما كما يلي[2]:

[1] الموقع الرسمي لـ www.cnac.dzتاريخ الإطلاع: 2024/03/28، على الساعة 15:07.

[2] المرجع نفسه.

أولا: قبل التعديل

كانت قيمة المستويين كالتالي:

أ- المستوى الأول:

يمكن توضيح قيمته في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : قيمة استثمار المستوى الأول قبل التعديل

قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض بدون فائدة (CNAC)
أقل أو تساوي 2.000.000دج	0.5%	70%	25%

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.anac.dz بتاريخ 2024/05/10 على الساعة 11:37

ب- المستوى الثاني:

يمكن توضيح قيمته في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يوضح إستثمار المستوى الثاني قبل التعديل.

قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض بدون فائدة (CNAC)
ما بين 2000.01دج و5000.000دج	10%	70%	20%

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.anac.dz بتاريخ 2024/05/10 على الساعة 11:37

ثانيا : بعد التعديل

أصبحت قيمة الاستثمار بعد تعديل 2011 كالتالي:

أ- المستوى الأول:

يمكن توضيح قيمته في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): قيمة إستثمار المستوى الأول بعد التعديل.

قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض بدون فائدة (CNAC)
أقل أو تساوي 5000.000دج	1%	70%	29%

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.anac.dz بتاريخ 2024/05/10 على الساعة 11:37

ب- المستوى الثاني:

يمكن توضيح قيمته في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): قيمة إستثمار المستوى الثاني بعد التعديل:

قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض بدون فائدة (CNAC)
ما بين 5000.000دج و10.000.000	%02	70%	%28

المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.anac.dz بتاريخ 2024/05/10 على الساعة 11:37

الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية التي تمنحهاCNAC

يمنح الصندوق الوطني للتأمين على البطالة مجموعة من الامتيازات الجبائية، وذلك خلال مرحلة وكذا في مرحلة الاستغلال.

أولا: في مرحلة الإنجاز

يمنح CNAC مجموعة من الامتيازات في هذه المرحلة وأهمها[1]:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في عملية إنجاز المشروع.

- نسبة منخفضة بـ 05% على الرسوم الجمركية.

- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية على الاقتناءات العقارية.

- الإعفاء من رسوم التسجيل على عقود تأسيس الشركات. ثانيا في مرحلة الاستغلال يمنح CNAC مجموعة من الامتيازات الجبائية في السنوات الثلاث الأولى لاستغلال المشروع وتتمثل في[2]:

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي .(IRG) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات(IBS)

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.(TAP)

- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات المبنية.

[1] الموقع الرسمي لـ www.cnac.dzتاريخ الإطلاع: 2024/03/28، على الساعة 15:07.

[2] نفس المرجع.

وبعد تعديل 2011 وفضلا عن هذه الامتيازات يستفيد أصحاب المشاريع من التشجيعات التالية[1]:

– توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد المبشرة على القروض البنكية (80 بالنسبة للشمال و 95% بالنسبة للجنوب والهضاب العليا)

–تمديد فترة تأجيل دفع الفوائد بسنة، وتأجيل تسديد القرض البنكي بـ 03 سنوات. ولأول مرة منح القروض الاتية:

– منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500.000 دج عند الاقتضاء، لتأجير محل يشغل في أنشطة مقيمة أو لحيازة مركبة يتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني.

– منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 1.000.000 دج عند الاقتضاء لتأجير محل يشغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية، أو مكتب محاماة أو غيره من حملة الشهادات الجامعية.

الفرع الثالث: آلية تمويل المشاريع عن طريقCNAC

يتم تمويل المشاريع عن طريق CNAC وفقا للمراحل التالية[2]:

أولا: التسجيل بصفة طالب للشغل ويتم ذلك لدى الوكالة المحلية للتشغيل.(ANEM)

ثانيا: إيداع الملف لدى الصندوق.

ثالثا: المرافقة الشخصية

يوجه البطال الذي يقبل ملفه نحو مستشار يتولى تقديم كافة الاستشارات الضرورية للدراسة والتركيب ولإنجاز مشروعه والانطلاق فيه.

رابعا: دراسة المشروع للحصول على شهادة التأهيل (القبول)

حيث يعرض ملف صاحب المشروع على لجنة الانتقاء والمصادقة لتولي الفصل في مدى ضرورة وديمومة المشروع، وإذا دامت المصادقة على المشروع تمنح له شهادة القابلية ويقدم ملفه للبنك.

[1] بو البردعة نهلة، الغطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة منوري قسنطينة، 2011–2012، ص 83.

[2] بو عبد الله هيبة: مرجع سبق ذكره، ص 217.

خامسا: تقديم طلب القرض لدى البنك

على إثر إيداع الملف كاملا يتوفر البنك على أجل أقصاه 03 اشهر للفصل في طلب القرض وتبليغ القرار لصاحب المشروع والصندوق بذلك.

سادسا: الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القرض

بعد موافقة البنك على منح القرض، تتم دفع الاشتراك لتسلم على إثرها شهادة الانخراط لصاحب المشروع ترفق هذه الوثيقة بالملف البنكي لتكون بمثابة تغطية لأخطار الاستثمار والتي تعتبر كشرط أساسي.

سابعا : إنجاز المشروع

بعد وضع القرض حيز التنفيذ يبقى الصندوق بجانب صاحب المشروع ويواصل دعمه لإنجاز مشروعه وانطلاق مؤسسته. ويمكن توضيح هذه المراحل أكثر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): مراحل إنجاز المشروع

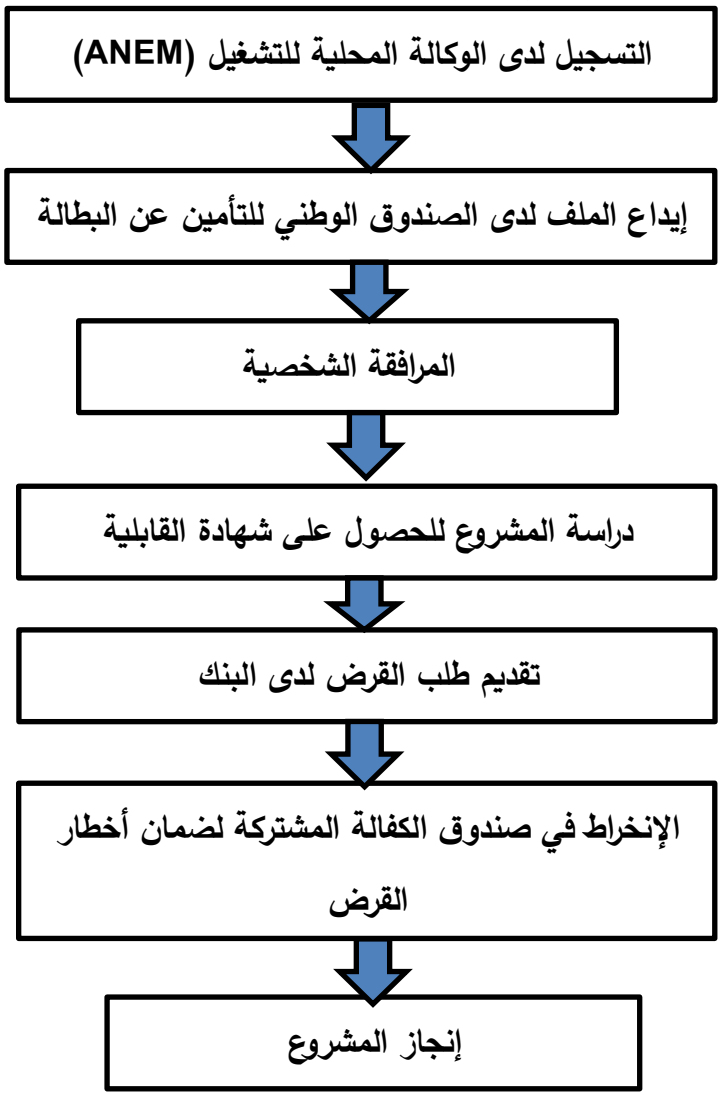

المصدر من إعداد الطلبة

المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة

(ANGEM) تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أحد الهياكل الداعمة للشباب البطالين، وهي تعمل على تحقيق أهداف اقتصادية وفى الواقع هى أهداف اجتماعية وعلى رأسها التخفيف من نسبة البطالة بين الشباب، وبالتالي ترقية الاقتصاد الوطني ودفعه نحو النمو والتطور.

المطلب الأول : تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –فرع ميلة –

سوف نتطرق في هذا المطلب لبعض الجوانب حول هذه الوكالة قصد التعريف بها وهيكلها، مهامها أهدافها أنواع القروض التي تقدمها وكدا الإعلانات التي تمنحها.

الفرع الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: نشأتها :

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر، والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التحويل المصغر، ثم خلق جهاز القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 04/13 المؤرخ في 22/01/2004، والذي أسندت مهمة تسييره إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1]، والتى تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22/01/2004.

ثانيا: تعريفها :

هي عبارة عن وكالة مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحساباتهم الخاصة، وهذا الجهاز أو الوكالة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي، تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والتضامن الوطني المتابعة لمجمل نشاطات الوكالة[2].

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة

بناء على المعلومات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية للوكالة، استطعنا تقديم الهيكل التنظيمي لها في الشكل التالي:

[1] منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، .

[2] رماش هاجر: أتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، مدكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012-2023، ص 93.

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لوكالة تسيير القرض المصغر لولاية ميلة

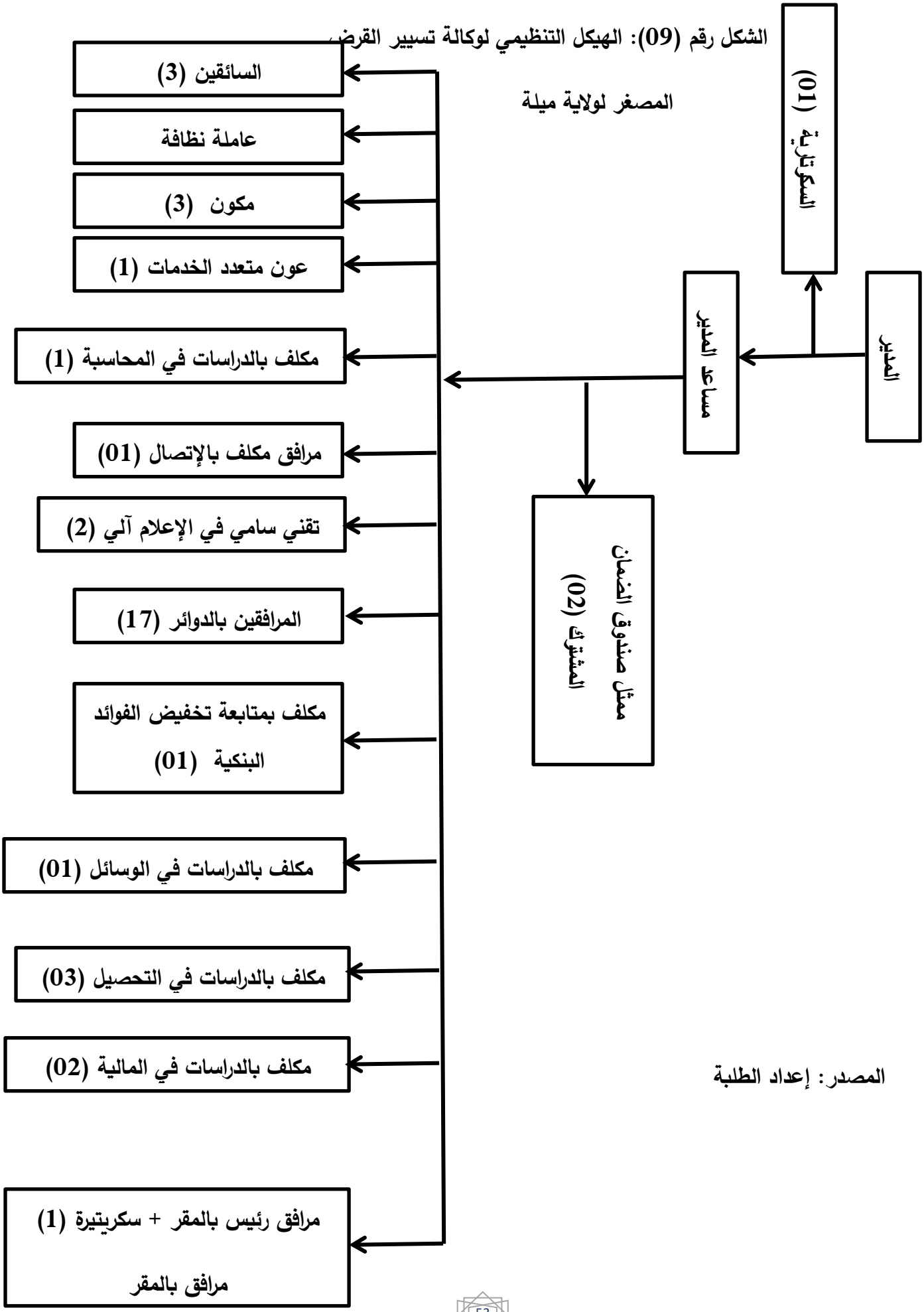

المصدر: إعداد الطلبة

المطلب الثاني: مهام، أدوار وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمجموعة من المهام والأدوار، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف والتي في مجملها تعود إيجابا على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى الشباب بصفة خاصة.

الفرع الأول: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتولى هذه الوكالة بالاتصال مع المؤسسات المعنية القيام بالمهام التالية[1]:

- تسيير جهاز القرض المصغر.
- دعم نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح القروض بدون فائدة.
- إبلاغ المستفيدين من القرض المصغر بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.

ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون من القرض المصغر، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

الفرع الثاني: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تلعب هذه الوكالة دورا هاما، ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية[2]:

- تشكيل قاعدة معطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

[1] منشورات خاصة ب.2015 .
[2] نفس المرجع.

– إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيد أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

الفرع الثالث : أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تسمى هذه الوكالة من خلال قيامها بالمهام السابقة الذكر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[1] :

– محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضارية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النساء.

استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة للسلع

والخدمات المذكرة للمداخيل.

– تنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد على اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

المطلب الثالث: أشكال القروض والامتيازات التي تمنحهاANGEM

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من السلفة الصغيرة لتأمين لقمة العيش سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.00 دج وتصل مدة تسديدها إلى 03 سنوات) إلى قروض معتبرة التي لا تتجاوز 1000.000 دج وتصل مدة تسديدها إلى 11 سنة) تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك، كما تمنح هذه الوكالة بعض الإعلانات.

الفرع الأول: تعريف القرض المصغر وأشكال القروض الممنوحة من طرف ANGEM

هناك ثلاثة أنواع من القروض تمنحها هذه الوكالة، وقبل التطرق لهذه القروض لابد من الإشارة لتعريف مبسط للقرض المصغر، أهميته والشروط الواجب توفرها في طالبي القروض حتى يتمكنوا من الحصول عليها.

[1] منشورات خاصة ب.2015 .

أولا: تعريف القرض المصغر، أهميته وشروط الحصول عليه

أ- تعريف القرض المصغر : هو قرض موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل مبادرتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت، وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط بيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة[1].

ب- أهمية القرض المصغر: للقرض المصغر أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية لأي دولة، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية [2]:

- تخفيف الفقر.
- تخفيف البطالة.
- رفع مستوى المعيشة.
- استخدام العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة.
- تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة.
- المساهمة في تحقيق التنمية.

ج- شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر: للاستفادة من القرض المصغر لابد من توفر بعض الشروط[3]:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة، تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة(0,5% القرض البنكي).

[1] صوفان العيد: دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية،" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2010-2011، ص 120.

[2] عزمي مصطفى وأحمد نصار: دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر الجزائر، 17-18 ديسمبر 2002، ص 07.

[3] منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2015.

- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.

- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـ 1% من الكلفة الإجمالية للمشروع.

- الالتزام بتسديد السلفة حسب الجدول الزمني.

- لا يكون النشاط متعلق بالتجارة (بيع وشراء السلع الاستهلاكية).

ثانيا : أشكال القروض الممنوحة من طرف.ANGEM

هناك نوعين للقروض الممنوحة من طرف هذه الوكالة ويمكن تصنيفها ضمن صيغتين هما[1] :

أ- التمويل الثنائي:

ويكون بين صاحب المشروع والوكالة، وهذا القرض يكون قصد اقتناء المواد الأولية، وقيمته تغيرت وفقا للتعديلات التي أجريت عليها وهي كما يلي:

1- قبل التعديل 2005 حتى ماي 2011

كان هناك قرض بقيمة 30.000 دج يساهم فيه صاحب المشروع بـ 10% و 90% الباقية تقدم في شكل قرض بدون فائدة من طرف الوكالة (خاص باقتناء المواد الأولية)

2 - بعد التعديل (بعد ماي 2011)

رفعت قيمة القرض الأول من 30.000 دج إلى 100.000 دج وبدون مساهمة شخصية.

كما جاء التعديل بقرض جديد تقدر قيمته بـ 40.000 دج وبدون مساهمة شخصية.

ويمكن تلخيص التمويل الثنائي (بعد التعديل) في الجدولين التاليين: سلفة بدون فائدة لشراء المواد الاولية أقصاها 40.000 دج).

[1] منشورات خاصة ب .2015

الجدول رقم (07): يوضح سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
حتى 40.000	كل الأصناف (شراء المواد الأولية)	%0	%0	%100	%0

سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية (من) 40.001 دج حتى 100.000دج).

الجدول رقم (08): سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية (من 40.001 دج حتى 100.000دج)

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من 40.001 حتى 100.000دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية)	%0	%0	%100	%0

ب- التمويل الثلاثي

يكون بين صاحب المشروع، الوكالة والبنك لاقتناء عتاد ولوازم نشاط معين، وقيمة هذا القرض تغيرت وفقا للتعديلات التي أجريت عليها وهي كما يلي:

1 - قبل التعديل (2005 حتى ماي 2011):

قيمة القرض كانت تتراوح بين 50.000 دج و 400.000 دج، وكانت مقسمة كالتالي:

ج- المساهمة الشخصية:

1- بالنسبة لأصحاب الشهادات.

5% *بالنسبة لأصحاب شهادات العمل. مساهمة الوكالة (في شكل قرض بدون فائدة). 27 بالنسبة لأصحاب الشهادات.

25% *بالنسبة لأصحاب شهادات العمل.

مساهمة البنك:

70% *بالنسبة للصنفين.

2 – بعد التعديل بعد ماي 2011)

رفعت قيمة القرض من 400.000 دج إلى 1000.000 دج، مقسمة كالتالي:

–المساهمة الشخصية:

تكون بنسبة 1%. مساهمة الوكالة:

29% تقدم في شكل قرض بدون فائدة.

3– مساهمة البنك:

70%مع التخفيض في نسب الفوائد 80% بالنسبة للمناطق الحضرية و 95% بالنسبة للمناطق الخاصة

وهذا التعديل جاء دون التمييز بين حاملي الشهادات الجامعية وأصحاب شهادات العمل. ويمكن تلخيص التمويل الثلاثي (بعد التعديل) في الجدول التالي:

الجدول رقم (09) : يوضح القرض المكمل بسلفة بدون فائدة من الوكالة (من 100.001 دج حتى 1000.000دج).

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من 40.001 حتى 100.000دج	كل الأصناف	%1	%70	%29	%0

ثالثا : كيفية سداد القروض

تكون طريقة سداد القروض المقدمة من طرف الوكالة كما يلي[1]:

[1] مقابلة مع إطار تكوين في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة

أ- بالنسبة للتمويل الثنائي

1 - بالنسبة لقرض 40.000 دج : السداد يكون على 24 شهرا بحيث تقسم قيمة القرض على 24 شهر ويسدد من خلال دفعات ثلاثية (تقدم كل ثلاثة أشهر دفعة).

2- بالنسبة لقرض 100.000 دج السداد يكون على 36 شهرا، بحيث تقسم قيمة القرض على 36 شهرا ويسدد من خلال دفعات ثلاثية تقدم كل ثلاثة أشهر دفعة).

ب- بالنسبة للتمويل الثلاثي

يبدأ السداد بمرور ثلاث سنوات من الاستلام يوضع جدول سداد القرض البنكي بنسبة الفائدة المخفضة (80% إلى 95% لمدة 05 سنوات، وبعد انتهاء هذه المدة يوضع جدول سداد القرض بدون فائدة المقدم من الوكالة لمدة ثلاث سنوات، وتكون مدة سداد القرض 08 سنوات مع 03 سنوات إرجاء أي بعد مرور 11 سنة من الاستلام.

الفرع الثاني : الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر.

هناك بعض الامتيازات تمنحها ANGEM للمستفيدين منها في مرحلة الإنجاز وكذلك في مرحلة الاستغلال ويمكن توضيح هذه الامتيازات فيما يلي[1] :

أولا : مرحلة الإنجاز

أ- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (tva) للعتاد التجهيزات والخدمات الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الإستثمار بتطبيق نسبة05.%

[1] منشورات خاصة بـ ،ANGEM.

ثانيا : مرحلة الاستغلال

أ- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) وكدا من الرسم على النشاط المهني (TAP) لمدة 03 سنوات وحتى 06 سنوات بالمناطق الخاصة.

ب- تطبيق تخفيض في ضريبتي (IRG) و (TAP) المستحقتين بعد نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال 03 السنوات الموالية لفترة الإعفاء الضريبي، ويكون هذا التحقيق كما يلي:

السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيضا قدره 70.%

السنة الثانية من الإخضاع الضريبي : تخفيضا قدره 50.%

السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيضا قدره 25.%

الفرع الثالث : آلية منح القروض في وكالةANGEM

من خلال المعلومات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ميلة يمكن تلخيص مراحل تمويل المشاريع عن طريق هذا الجهاز من خلال الشكل التالي:

الشكل (10): آلية منح القروض في وكالة ANGEM

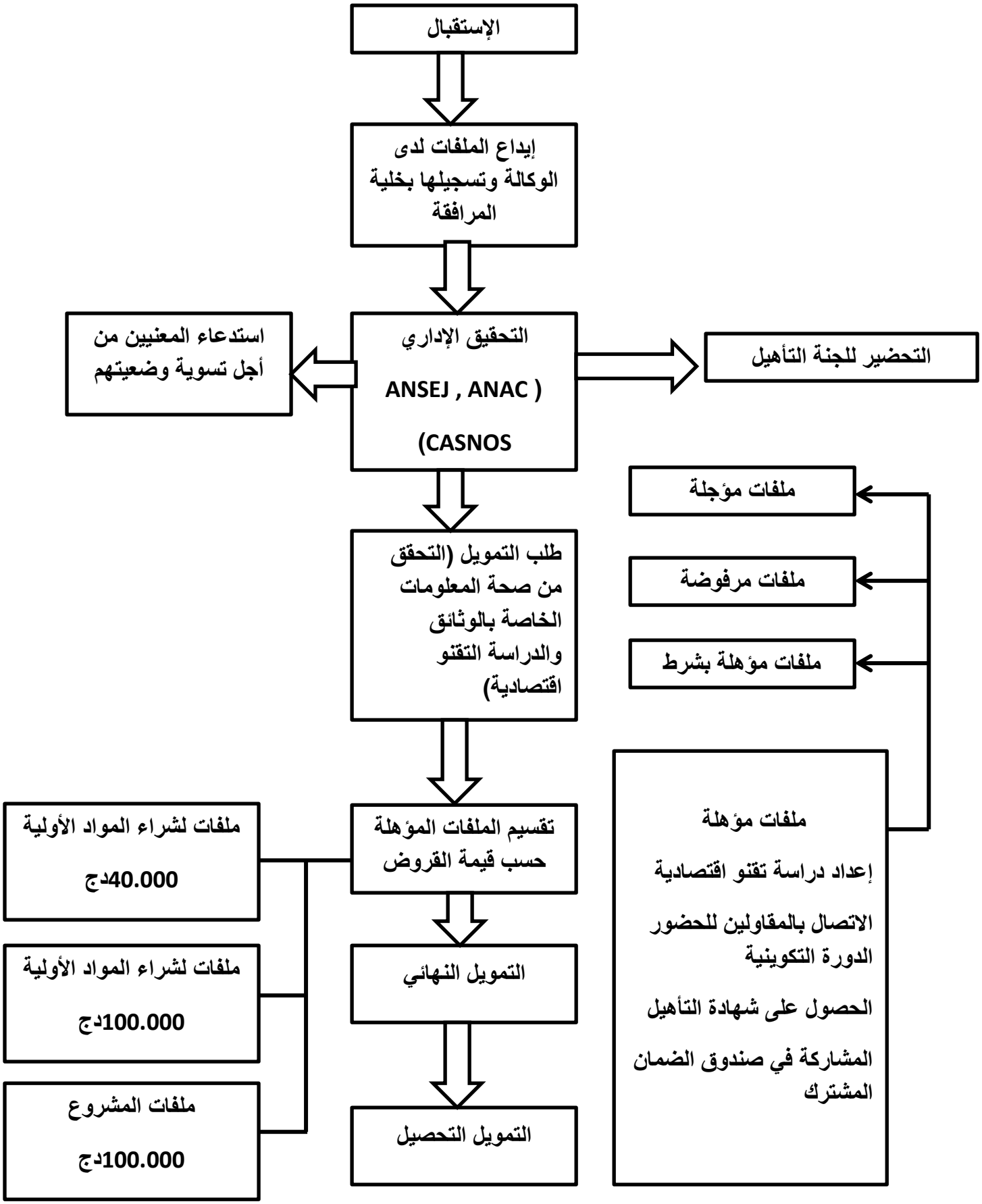

المطلب الرابع: الإطار العام لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

سعيا منها إلى ترقية الشغل من خلال تمويل المؤسسات المصغرة عكفت الدولة على إنشاء هياكل وأجهزة للدعم من بين هذه الأجهزة جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 والتي إستندت إلى وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة بتاريخ 2022/10/20 بعدما كانت قبل هذه الفترة مسندة إلى وزارة التشغيل.

عملت الوكالة على المساهمة في تغيير ملامح الإقتصاد الوطني من خلال إجراءاتها الرامية إلى تشجيع الفكر المقاولاتي لدى شريحة الشباب، الحملات التحسيسية حول أهمية الإستثمار لفائدة حاملي الأفكار، كذلك من خلال التكوين المكثف في الأوساط الشبانية سواء في أوساط حاملي المشاريع أو على مستوى الأوساط التعليمية.

كما ساعدت الوكالة غلى لعب دور هام في تحريك دولاب التنمية المحلية من خلال تحسين مناخ الأعمال محليا عبر حزمة من الإتفاقيات التي تجمع آراء الفاعلين في الشان الإقتصادي وتقريب وجوهات نظر الشركاء المحليين الإقتصاديين كل هذا في شكل إتفاقيات ثنائية وثلاثية هدفت هذه الإتفاقيات إلى تشجيع الشباب على الاستثمار في كافة القطاعات لقطاع السياحة، الطاقة، الحرف، الإتصالات السلكية ولا سلكية، قطاع الفلاحة والخدمات ولعل أهم إتفاقية هي تلك المبرمة بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمركز الجامعي غبد الحفيظ بوالصوف كشراكة إستراتيجية جمع قطاع المقاولاتية مع قطاع التعليم العالي هدفت هذه الشراكة إلى إستهداف فئة الطلبة الجامعيين فقط حاملي الأفكار في تمويل المشاريع.

إن المستقرأ لواقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ إنشائها يلحظ تطور وتنوع في المؤسسات والمشاريع المنشاة والمجسدة في إطار هذا الجهاز ولعل السبب في ذلك يعود إلى سياسة الوكالة في تمويل كافة المشاريع من جهة وإلى الامتيازات والإعانات المالية التي يوفرها هذا الجهاز لحاملي المشاريع من جهة أخرى[1].

[1] مقابلة مع مكون وكالة NESDA.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بأهم المفاهيم والتعريفات المتعلقة بالإطار النظري لهيئات الدعم والمرافقة وكمحصلة يمكن الخروج بها من خلاله أنه ورغم إختلاف شروط التأهيل الخاصة بكل هيئة دعم ومرافقة إلا أن العامل المشترك والأبرز هو تركيزها بصفة خاصة على الشباب البطالين، كذلك مرافقة المشاريع المصغرة وسهرها على منح التسهيلات والإعانات سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الجانب التطبيقي:

واقع دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA للمؤسسات المصغرة

تمهيد:

تجدر الإشارة إلى أنه سوف نتطرق إلى جهاز دعم وتنمية المقاولاتية بشئ من التفصيل فيما يتعلق بشروط الإستفادة الامتيازات الجبائية ، الإعانات المالية، أنماط التمويل ومستوياتها، الهيكلة المالية، الهيكلة الاستثمارية، وبصفة عامة دراسة آليات المكلف في هذا الجهاز.

المبحث الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع ميلة

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها وعلى رأسها تخفيض معدلات البطالة من خلال تشجيعها للشباب على إنشاء مؤسسات خاصة بهم.

المطلب الأول : تعريف الوكالة ونشأتها وهيكلها التنظيمي:

سوف نتطرق في هذا المطلب لبعض الجوانب المتعلقة بوكالة دعم وتنمية المقاولاتية من تعريف وهيكل تنظيمي وغيرها من الجوانب التعريفية بالوكالة.

الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لميلة

أولا: نشأتها

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر سنة 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة وجاء فيها ما يلي: عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 08 صفر عام 1417 الموافق لـ 24 جوان 1996 والمذكورة أعلاه، تحدث هيأة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدعى في صلب النص"الوكالة"[1]

ثانيا : تعريفها

هي هيئة ذات طابع خاص، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومقرها بمدينة الجزائر

[1] منشورات داخلية خاصة بالوكالة، 2023.

ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءا على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار مجلسها التوجيهي[1]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمى للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لميلة

بناء على المعطيات التى تحصلنا عليها من الدراسة الميدانية للوكالة، استطعنا أن نقدم الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة في الشكل التالي:

[1] منشورات داخلية خاصة بالوكالة، 2023.

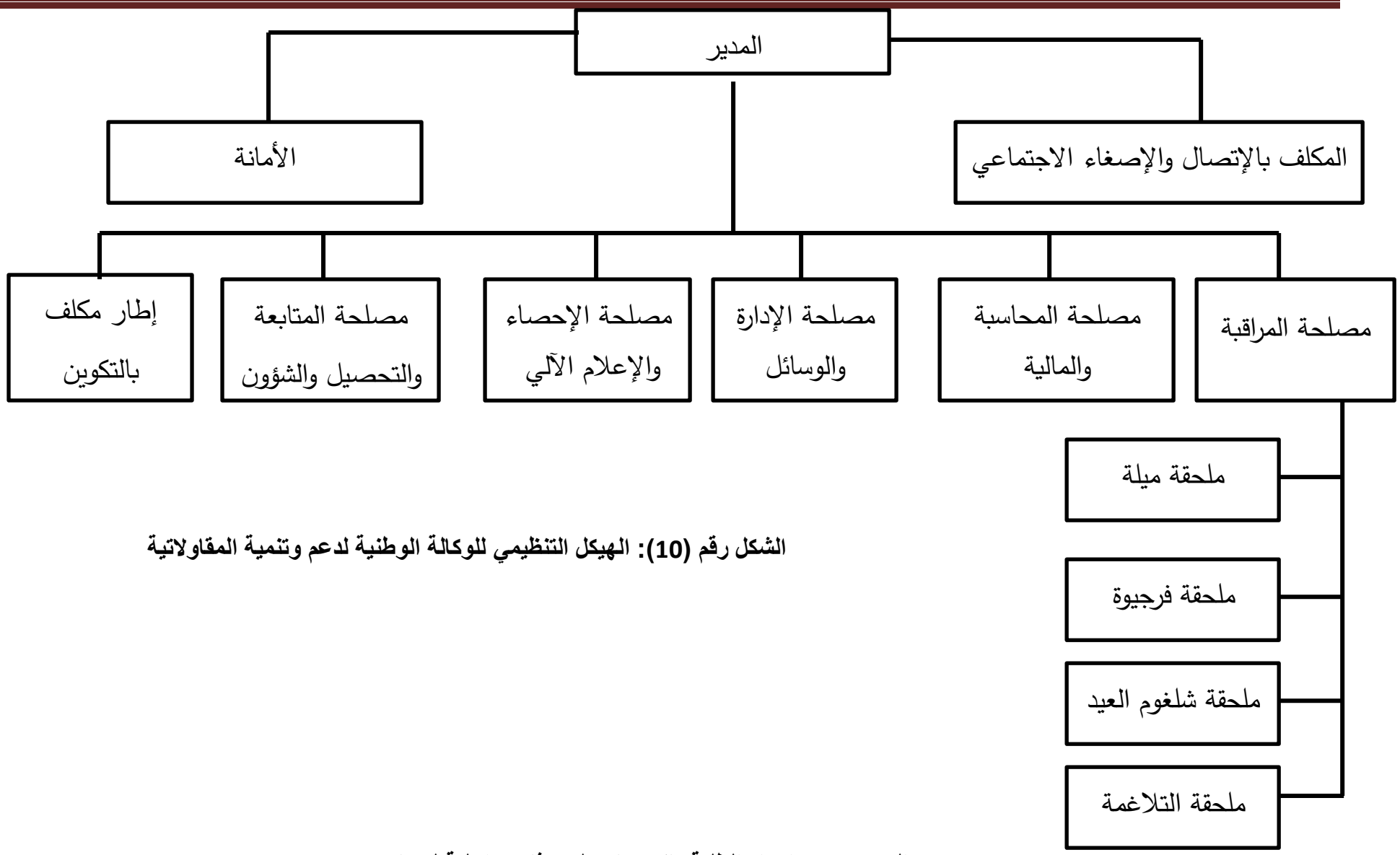

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق داخلية لجهاز NESDA

المطلب الثاني: مهام أدوار وأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

لقد نصت المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 على الأهداف والمهام المخولة للوكالة القيام بها وعدلت هذه المهام والأهداف ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تقوم هذه الوكالة بمجموعة من المهام، ومن بينها[1]:

– تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

– التسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

– تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعلانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

– متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.

–تقديم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

– إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

–إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

[1] منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم .وتنمية المقاولاتية، .2023.

الفرع الثاني : أدوار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

لهذه الوكالة عدة أدوار وذلك نظرا للأهمية التي تكتسيها في مجال لدعم وتنمية المقاولاتية ، ومن بين هذه الأدوار أنها[1]:

تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.

– تنظيم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.

– تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

– تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفرع الثالث: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تسعى هذه الوكالة إلى تشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة، ومن بين الأهداف الأساسية لهذا الجهاز[2]:

– تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

– تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

– دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد المناصب العمل.

– ترقية التكوين التأهيلي بغرض تسيير الاندماج في عالم الشغل.

– تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل.

[1] منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، .2023.

[2] بن يعقوب الطاهر ومهري أمال: تقييم نتائجANSEJ من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 2001-2014 جامعة فرحات عباس سطيف، 11-12 مارس 2013، ص07.

المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة

- **في مرحلة إنجاز المشروع**
- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على المكتسبات العقارية المحدثة في إطار إنشاء نشاط صناعي .
- **في مرحلة الاستغلال**
- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة (03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات) حسب موقع المشروع، ابتداءً من تاريخ إتمامها.
- إعفاء كامل لمدة (03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات) حسب موقع المشروع، ابتداءً من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول.
- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة أعلاه، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمّال على الأقل لمدة غير محددة.

الشروط المؤهلة لاستثمار التوسيع:

للاستفادة من توسيع المؤسسة المصغرة، يجب استيفاء الشروط الآتية:

– تسديد نسبة 18%من القرض البنكي.

– تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي.

– تسديد نسبة 18%من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.

– تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام.

– تصريح بالموجود لإثبات 82سنوات استغلال(في المناطق العادية) و 89سنوات (في المناطق الخاصة).

– تقديم الحصائل الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة[1].

[1] منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، .2023.

المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات المصغرة على مستوى NESDA

المطلب الاول: مراحل المرافقة: من المرافقة الى التمويل:

الشكل رقم (11): مراحل مرافقة حامل المشروع

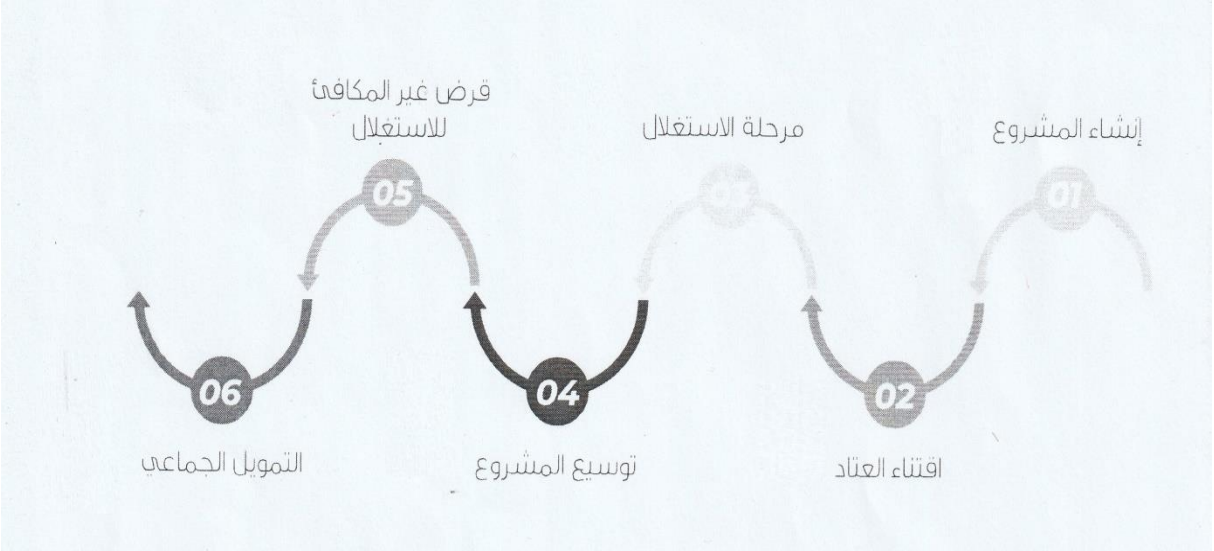

المصدر: دليل حامل المشروع NESDA 2022.

مرحلة التسجيل ، ايداع واعتماد المشروع:

- يقوم حامل المشروع بالتسجيل عن طريق ملأ الإستمارة عبر المنصة الالكترونية للوكالة (رابط التسجيلhttps://promoteur.ansej.dz)
- يتم تأكيد التسجبل من طرفكم في ظرف 24 ساعة.
- يتم مراسلتكم عن طريق البريد الالكتروني لتحديد تاريخ المقابلة الفردية وكذا الوثائق المطلوبة لإيداع الملف.
- يوم المقابلة الفردية يتم اعتماد التسجيل من طرف الوكالة . إيداع الملف واعداد الدراسة التقنو-اقتصادية (business plane للمشروع.)
- متابعتكم لتكوين إجباري في مجال المقاولاتية مبرمج من طرف الوكالة .
- يتم عرض المشروع على لحنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع بحضوركم وباقي الشركاء (إن وجدوا).
- في حالة اعتماد المشروع نمنحكم الوكالة شهادة التأهيل[1].

[1] دليل حامل المشروع NESDA 2022.

- في حالة التمويل الثلاثي تقوم الوكالة بإيداع الملف على مستوى البنك الممول للمشروع واما باقي صيغ التمويل فيتم الانتقال مباشرة الى المرحلة التالية[1].

مرحلة تمويل المشروع:

عليكم التقرب من البنك للحصول على المدافعة السكنة (حال الدول الثلاثي) من أجل إبداع ملى التمويل على مستوى الوكاله والذي يكون مما يلي:

الموافقة البنكية

– وصل دفع المساهمة الشخصية في المشروع .

– الرقم التعرت الشبكي للحساب الشخص

– (RIB) السجل التجاري أو بطاقة علاج، بطاقة درقي أو اعتماد بالنسبة للنشاطات المدنية [2].

– عقد إبحار لمدة 24 شهرا قائلا للتحديد على الأقل، عقد الملكية. عهد هبة، عقد عارية الاستعمال، أو فرار استفادة من مدل موجه لإيواء النشاط إن وجد

– محضر معادية المحل منكر من طرف محضر قضائي . نسخة من شهادة التصريح بالوجود، أو رقم البطاقة الجنائية .

– القانون الأساسي للمؤسسة في حاله شخص معنوي .

– الفواتير الشكلية للعباد (بإحسان كل الرسوم) الفواتير الشكلية لتأمين على الأخطار المتعددة وكل الأخطار للتجهيرات الإحتساب كل الرسوم) .

– كيف ارسال بهيئة المحل (بإنتساب كل الرسوم) إن وحدي. . عقد الانخراط بصندوق الكفالة

بعد تحويل قيمة القرض غير المكافئ إلى حساب حامل المشروع البنكي يتم:

– إستلام أول أمر بسحب الصك البنكي خاص بدفع اشتراك الانخراط في صندوق ضمان أخطار القروض البنكية ولاستلام أمر بسحب الصك البنكي خاص بالطلبية بجب تقديم الوثائق التالية:

[1] مقابلة مع مكون وكالة ميلة
[2] المرجع نفسه.

– نسخة من الصك البنكي خاص بدفع اشتراك الإنخراط في صندوق ضمان أخطار القروض البنكية .
تحرير عقد التوريد مع المورد لدى الموثق (العتاد المنقول غير معني) . وصل الطلبية مؤشر عليه من طرف المورد حسب طبعة العتاد.

اقتناء العتاد:

بعد تسليم الشيك الخاص بالطلبية وتوفر العتاد لدى المورد ومن اجل استلام الصك البنكي الخاص بالقيمة المتبقية من الطلبية يجب توفر ما يلي :

– معاينة العتاد من طرف الخبير المعتمد بحضور ممثل الوكالة على مستوى المورد (حالة النشاطات الصناعية والتحويلية).

–استلام العتاد في المحل التجاري للمستثمر بحضور المورد او ممثله المستثمر، ممثل الوكالة والمحضر القضائي هذا الأخير يقوم بتحرير محضر معاينة. الرهن الحيازي للعتاد (حسب نوع التمويل).

بداية النشاط:

–التأمين الشامل للعتاد (كل) صيغ التمويل) مع إحلال التأمين (التمويل الثلاثي والثنائي)

– التوجه إلى مصالح الضرائب من اجل الحصول على وثيقة تثبت الانطلاق الفعلي للنشاط.

خلال هذه المرحلة تمنحكم الوكالة قرار منح الامتيازات الضريبية لمرحلة الاستغلال (0603, 10 سنوات، حسب المنطقة) وهذا بعد استلامكم للعتاد وبداية النشاط وتتمثل الامتيازات فيما يلي

– الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة 3 "سنوات، 6 سنوات او 10 سنوات حسب موقع المشروع

ابتداء من تاريخ إتمامها . اعفاء لمدة " 3 سنوات، 6 سنوات او 10 سنوات " حسب موقع المشروع.
ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة IRC ، (BS)أو .TAP)
في حال اختيار صاحب المشروع الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي[1].

عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في المطة الثانية يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الاقل لمدة غير محددة. (عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها).

[1] وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

غير أن المستثمرين – الاشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة – يبقون مدينين بدفع الحد الادنى للضريبة الذى يجب ألا يقل عن 10000 دج، من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل سنة مالية مهما يكن رقم الاعمال المحقق.

المطلب الثاني: الدراسة التقنو إقتصادية للمشروع:

– بعد التطرق إلى المراحل المرافقة وأنماط ومستويات التمويل على مستوى جهاز الوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية نسلط الضوء في هذا المطلب إلى الدراسة التقنو إقتصادية كمرحلة من مراحل دراسات الملف من جانبيه التمويلي خاصة، والتعرف على مختلف عناصرها كمي للمشروع خاصة من جانبه التمويلي من خلال أدواة تقييم المشاريع والجدير بالذكر أن جهاز NESDA يعتمد في هذا التقسيم VAN القيمة الحالية الصافية والتي تعتمد على التراكمات المالية الصافية، ويتم من خلالها القبول المبدئي للملف.

عناصر الدراسة التقنو إقتصادية: تتكون الدراسة التقنو إقتصادية من عدة عناصر[1].

- **البطاقة التقنية للمشروع:**

تحتوي هذه البطاقة التقنية على معلومات عامة حول المشروع كتاريخ إيداع فكرة المشروع في شكل ملف إداري رقم المشروع على مستوى الوكالة عنوان المؤسسة مثلا: ميكانيك السيارات، زراعة الحبوب.....

كذلك تحتوي هذه البطاقة التقنية على الشكل القانوني للمشروع وقطاع النشاط التمويلي الثلاثين الثنائي، الذاتي.

- **رقم الأعمال التقديري:**

حيث يتم إحتسابه من طرف حامل المشروع من خلال المبيعات التقديرية والخدمات المقدمة ليتم من خلال رقم الأعمال إحتساب واستخراج باقي القيم المرتبطة بالدراسة والتي سنتطرق لها لاحقا.

هيكلة الاستثمار والهيكلة المالية.

تحتوي الدراسة التقنو إقتصادية على هيكلة الاستثمار الذي يتم من خلالها إحتساب كلفة الاستثمار والجدول الموالي يوضح العناصر الأساسية المشكلة لهيكلة الاستثمار.

[1] وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة

الجدول رقم (10): هيكل التمويل

الأقسام	التكلفة الإجمالية
النفقات الأولية	**0,00**
الأراضي	**0,00**
واجهة البنية التحتية	**0,00**
معدات الإنتاج	**0,00**
المعدات المساعدة	**0,00**
معدات المتداول	**0,00**
معدات النقل	**0,00**
التعريفات	**0,00**
الضرائب	**0,00**
التجميع والاختبار والبدء	**0,00**
تأمين	**0,00**
القوى العاملة	**0,00**
صندوق الضمان	**0,00**
مجموع	**0,00**

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

تجدر الإشارة بعد احتساب كلفة الاستثمار المستخرجة من الجدول أعلاه يتم بعدها تحديد أطراف تمويل المشروع وكذا نسب التمويل وهذا ما يعرف بالهيكلة المالية.

حيث تحدد هذه الاخيرة أطراف تمويل المشروع وهذا حسب نمط التمويل وكذا قيم التمويل لكل طرف وهذا ما يوضحه الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (11): المساهمة الشخصية :

القيمة	177 071,00	**2.00% من إجمالي تكلفة الاستثمار**
بما في ذلك النقدية	177 071,00	**2.00% من إجمالي تكلفة الاستثمار**
بما في ذلك في الطبيعة	0,00	**0.00% من إجمالي تكلفة الاستثمار**

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

الجدول رقم (12): القرض غير المكفئ: NESDA

القيمة	2 476 083,00	**28.00% من إجمالي تكلفة الاستثمار**

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

الجدول رقم (13): قرض مصرفي:

القيمة	6 190 000,00	**70.00% من إجمالي تكلفة الاستثمار**

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

[1] وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

جدول إهتلاك القرض البنكي:

تحتوي كذلك الدراسة التقنو إقتصادية على جدول إهتلاك القرض البنكي والذي يبين لحامل المشروع هدد الدفعات التي يسددها خلال فترات زمنية معلومة وقيم محددة.

- **الميزانيات الافتتاحية للمشروع:**

وفي ميزانيات تقديره للأربع سنوات الأولى للمشروع حيث تحتوي على الاستثمارات والمخزونات، الأموال الخاصة، ومختلف الالتزامات المالية المرتبطة بالديون البنكية وتكاليف الاستغلال[1].

- **جدول حساب النتائج التقديري (TSR).**

يتم تقدير نتائج المشروع لثمان سنوات يحتوي على كافة المعطيات المساعدة على استخراج القيمة الحالية للمشروع (VAN) لأجل تقييمه ومن ثم قبوله أو رفضه.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الدراسة التقنو إقتصادية يكمن دورها في تقدير المبيعات ومدى تغطيتها للاستثمارات وبالتالي التنبؤ بجدوى المشروع من عدمه.

تجدر الإشارة إلى أنه يتم دراسة الملف من خلال المعطيات المقدمة من طرف حامل المشروع تتمثل هذه المعطيات في الفاتورة الشكلية لتأمين العتاد كذلك الفاتورة الشكلية لرأس المال العامل وكذلك مختلف المصاريف الأخرى كذلك مختلف المصاريف الأخرى والمذكورة في جدول هيكلة الاستثمار.

من خلال هذه الدراسة التي يعدها مرافق الوكالة بمعية حامل المشروع يقدم مرافق الوكالة من خلال نتائج الدراسة التقنو إقتصادية نصائح والاستشارات لفائدة حامل تتعلق بتعديل العتاد أو تغيير فكرة المشروع لما يعمل المرافق على تزويده بأفكار مرتبطة بنقاط قدوة وضعف المشروع.

المطلب الثالث: انماط و طرق تمويل NESDA:

تقدم لكم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ثلاثة صيغ من التمويل : التمويل الثلاثي ، التمويل الثنائي و التمويل الذاتي ، إضافة إلى هذه الصيغ الثلاثة ، تقدم لكم الوكالة أيضا الطريقة الجديدة للتمويل و هي طريقة التمويل الجماعي ، و تمنحكم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية حرية إختيار نوع التمويل الذي يناسبكم ، و فيمايلى تقديم لكافة الصيغ :

[1] وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

التمويل الثلاثي :هو نمط من أنماط التمويل الثلاثة التي تقدمها لكم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لأجل تمويل مشاريعكم و تجسيدها ، يشترك في هذه الصيغة التمويلية ثلاث أطراف :

- حامل فكرة المشروع .
- الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية .
- البنك .

تختلف نسب المساهمة بالنسبة لحامل فكرة المشروع و كذلك نسبة مساهمة الوكالة في هذه الصيغة من التمويل حسب تغير بعض المعايير :

- وضعية الشاب أي الفئة التي ينتمي إليها (فئة البطالين ، فئة غير البطالين).
- منطقة إنشاء المشروع (مناطق الهضاب العليا ، مناطق الجنوب ، المناطق الأخرى العادية) [1].

الهيكل المالي في صيغة التمويل الثلاثي:

الجدول رقم (14): الهيكلة المالية للقروض الكلاسيكية

التمويل الثلاثي					
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)	البنك
حتي 10 000 000 دج	الطلبة و البطالون	كافة المناطق	% 05	% 25	% 70
	الغير بطالون	مناطق الجنوب	% 10	% 20	% 70
		مناطق الهضاب و المناطق الخاصة	% 12	% 18	% 70
		بقية المناطق	% 15	% 15	% 70

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

الجدول رقم (15): الهيكلة المالية للقرض الإضافي لكراء المحل :

مصدر التمويل	قيمة القرض
الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	5 00 000 دج كأقصي حد

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

[1] المصدر وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

الجدول رقم (16): الهيكلة المالية للقرض الإستثنائي للإستغلال :

مصدر التمويل	قيمة القرض
الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	1 000 000 دج كأقصي حد

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

الجدول رقم (17): الهيكلة المالية لقرض إعادة التمويل

قرض إعادة التمويل					
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)	البنك
حتي 10 000 000 دج	كل الفئات المعنية بهذا الإجراء	كافة المناطق	% 15	% 15	% 70
		مناطق الجنوب	% 10	% 20	% 70
		مناطق الهضاب و المناطق الخاصة	% 12	% 18	% 70

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

القروض ، الإعانات و الإمتيازات الخاصة بهذه الصيغة : يتحصل حامل المشروع في هذه الصيغة_على قروض لازمة لتجسيد المشروع و قروض أخري إختيارية :

- قرض كلاسيكي غير مكافئ تساهم به الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لتمويل مشاريعكم .
- قرض بنكي تساهم فيه المؤسسة البنكية لتمويل مشروعكم .
- قرض إضافي لكراء محل مزاولة نشاطكم، أو مكان الرسو على مستوي الموانئ يصل إلى قيمة **5 00 000** دج كحد أقصي بطلب من حامل المشروع .
- قرض إظافي غير مكافئ للإستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته غلى **1 000 000** دج.
- في حالة الضرورة و بصفة استثنائية يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض لإعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي [1].

[1] وثائق رسمية مقدمة من مكتب التكوين

الإعانات :

- ✓ قروض الوكالة كلها قروض غير مكفأة أي أنها قروض دون فوائد .
- ✓ تخفيض في فائدة القروض البنكية بنسبة 100% .
- ✓ إستفادة حاملي المشاريع من فترة إرجاء أو تأجيل قبل بداية تسديد القرض .
- ✓ مدة تسديد القرض مدة طويلة الأجل .
- ✓ تسديد القرض يتم عبر دفعات سداسية .

طريقة و مدة تسديد القروض :

الجدول رقم (18): القرض الكلاسيكي غير المكافئ (قرض الإستثمار)

	مدة التأجيل أو الإرجاء	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير المكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهرا	05 سنوات عن طريق دفعات سداسية	05 سنوات عن طريق دفعات سداسية.

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

الجدول رقم (19): القرض غير المكافئ (قرض كراء المحل)

	مدة تسديد القرض الإضافي للكراء
القرض الإضافي للكراء	05 سنوات عن طريق دفعات سداسية بعد انتهاء فترة سداد القرض البنكي ، و بالموازاة مع انطلاق دفعات القرض الكلاسيكي .

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

الجدول رقم (20): قرض الإستغلال :

	مدة الإرجاء	مدة تسديد القرض الإضافي للإستغلال
قرض الإستغلال	لا وجود لمدة إرجاء أو تأجيل	دفعتان سداسيتان (دفعة كل ستة أشهر كل دفعة تمثل قيمة 50% من القيمة الإجمالية لقرض الإستغلال).

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

الجدول رقم (21): قرض إعادة التمويل:

	مدة التأجيل أو الإرجاء	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير المكافئ
قرض إعادة تمويل المشروع	18 شهرا	05 سنوات عن طريق دفعات سداسية	05 سنوات عن طريق دفعات سداسية.

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

ضمانات القروض في صيغة التمويل الثلاثي : وضعت الوكالة أليات لأجل ضمان أخطار القروض :

- ❖ رهن العتاد : حيث لابد على حامل المشروع من رهن العتاد عند مرحلة الإستغلال ، و يكون طبيعة الرهن بدرجة أولى لفائدة البنك و بدرجة ثانية لفائدة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و هذا طيلة مدة القرض.
- ❖ التأمين الكلى للعتاد: يلتزم حامل المشروع بتأمين شامل لعتاده ضد كل الأخطار طيلة حياة المشروع مع وجوب تقديم ملحق للتأمين .
- ❖ صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها حاملي المشاريع :

أنشئ صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها حاملي المشاريع سنة 1998 لضمان القروض الممنوحة من البنوك للمؤسسات المصغرة الممولة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (أناد) .

يقوم الصندوق على مبدأ التضامن بين المقترضين (المؤسسات المصغرة) و المقرضين (البنوك).

ينخرط في الصندوق كل من البنوك و المؤسسات المصغرة بنسبة إشتراك في حدود القروض الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية .

الإنخراط في الصندوق إجباري لكافة البنوك المتعاملة مع جهاز الوكالة الوكنية لدعم و تنمية المقاولاتية و المؤسسات المصغرة التي تختار صيغة التمويل الثلاثي .

يتم انخراط المؤسسة المصغرة في الصندوق بعد الموافقة البنكية .

نسبة اشتراك المؤسسة المصغرة في الصندوق محددة بـ 0.35 % سنويا ، و تحسب على أساس مبلغ و مدة القرض البنكي .

يدفع مبلغ إشتراك المؤسسة المصغرة كاملا مرة واحدة .

نسبة إشتراك البنوك في الصندوق 01 % من الباقي من الدين سنويا[1] .

[1] وثائق داخلية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

المبحث الثالث: مدخل لتقديم مؤسسة FLORA المستفيدة من دعم وكالة NESDA:

قد أشرنا سابقا بأن الوكالة تمول كافة القطاعات في مجال الخدمات الصناعية، الفلاحية، بشروط تأهيل بسيطة متعلقة بالعمر، الشهادة، التكوين، والمساهمة الشخصية لكن قبل هذا يمكن القول بأن فكرة المشروع تعد أساس نجاح المشروع كما أن كفاءة حامل المشروع ونظرته الإستشرافية لآفاق المشروع وكذا قدرته على مواجهة التحديات كلها نقاط يستشفها مرافق الوكالة في تقديم الدعم الإستشارة والمرافقة لأجل نجاح المشروع.

الفرع الأول: نشأة المؤسسة:

تعد مؤسسة FLORA مؤسسة رائدة في مجال أعمالها في المستقرأ لواقع المؤسسة منذ إنطلاق نشاطها يلحظ جليا إهتمام مالكها ومسيرها منذ نشأتها إلى يومنا هذا في مجال نشاطها وأعمالها حيث يمثل نشاطها الأساسية ذو الرمز 111305 والذي يعني بصناعة كافة الأدوات البلاستيكية سواء التي تستخدم في مجال التعليب، في مجال الأشغال العمومية، القارورات المشكلة أو ما قبل التشكيل، الصفائح البلاستيكية.

– **المؤسسة والسوق:** إن حامل المشروع قرر إستخدام عملية تجزئة سوق المنتجات تبعا للإحتياجات السوق الصناعية والشكل الموالي يبين سوق المؤسسة[1]:

الشكل (12): السوق الكلي و السوق المستهدف للمؤسسة

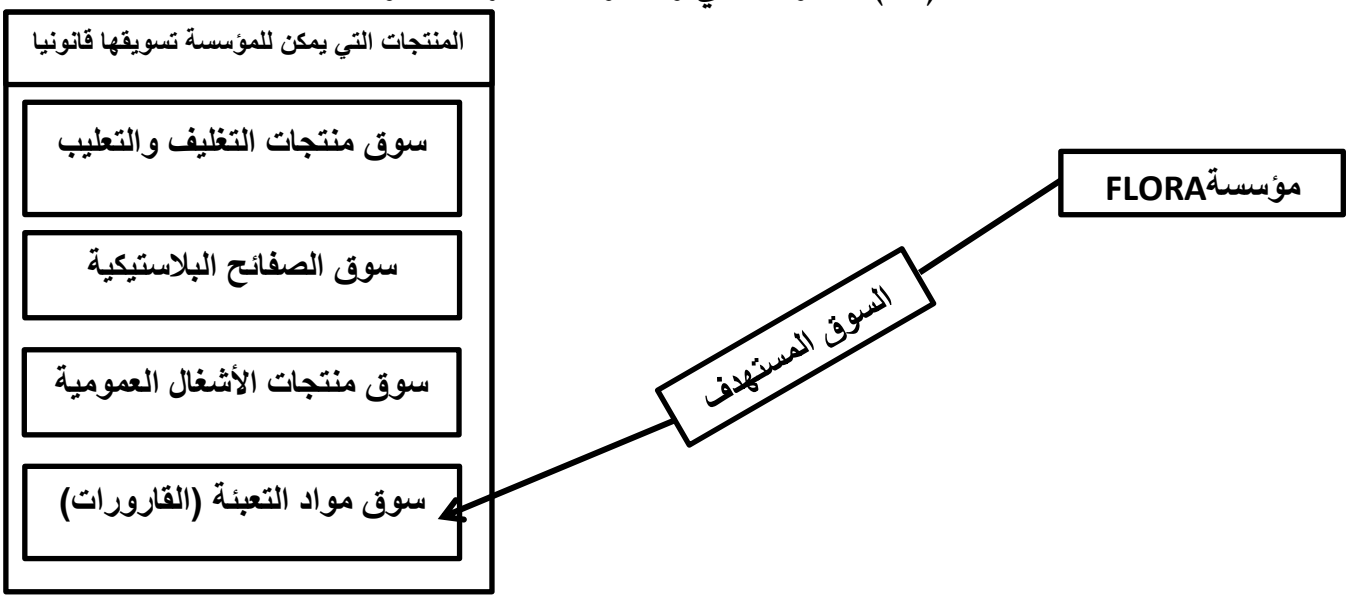

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معاينة المؤسسة.

[1] مقابلة مع صاحب مؤسسة .FLORA

ومبررات سوق القارورات هو إنتشار مجموعة من المؤسسات في الجهة الجنوبية الشرقية للولاية الناشطة في مجال صناعة المشروبات الغازية والعصائر والتي تمثل سوق حيوي بالنسبة لمؤسسة FLORA إلا ان المؤسسة فيما بعد إعتمدت على مبدأ التظافر في نشاطها حيث إعتمدت على التعبئة الذاتية للقارورات والتي تصنعها وبذلك إقتحمت سوق مواد التنظيف والشكل الموالي يوضح بعض المنتجات التي إنطلقت منها المؤسسة منذ بدايتها الأولى.

الشكل (13): المنتجات الأولية لمؤسسة FLORA

3 2 1

المصدر: صور ملتقطة من مؤسسة FLORA

الفرع الثاني: تطور المؤسسة:

من خلال مقابلة مالك ومسير مؤسسة FLORA لاحظنا بأن حامل المشروع رغم أن تكوينه في مجال الطب إلا انه إختار نشاط ذو طبيعة صناعية من خلال التكوينات التكميلية التي زاولها خاصة مجال الكيمياء الصناعية.

ولقد أشرنا في الفرع السابق من هذا المطلب أن المؤسسة عملت بمبدأ التظافر ويظهر هذا من خلال إستغلال المنتوج الاولي الذي تنتجه المؤسسة وتعبئته بمنتوج آخر وهذا لتقليل تكلفة الإنتاج فالشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (14): دورة حياة المنتوج:

P1	+	P2	=	P3

المصدر: صور ملتقطة من مؤسسة FLORA

ففي المرحلة الأولى إعتمدت المؤسسة على منتوج واحد موجه إلى سوق واحد أما المرحلة الثانية من تطور المؤسسة فقد تركت السوق التقليدي للقارورات والتعامل مع المؤسسات الصناعية وتوجهه إلى سوق مواد التنظيف بعلامة تجارية FLORA وتشكيلة منتجات متنوعة، والجدول الموالي يوضح قائمة منتجات مواد التنظيف التي تقدمها المؤسسة كسوق جديد لها[1]:

الشكل رقم (15): منتجات مؤسسة FLORA (مواد التنظيف)

قائمة المنتجات
ماء جافيل
سائل الأواني
سائل معطر
المكشطات

المصدر: صور ملتقطة من مؤسسة FLORA

أما في المرحلة الثالثة: فقد توسعت المؤسسة لتقتحم سوق جديد في قطاع صناعة المواد الغذائية (خل، ماء ورد، ماء زهر) والشكل الموالي يوضح تشكيلة المنتجات المنتجة في سوق المواد الغذائية.

[1] مقابلة مع صاحب مؤسسة FLORA.

الشكل رقم (16): منتجات مؤسسة FLORA (مواد غذائية)

المصدر: صور ملتقطة من مؤسسة FLORA

أما في المرحلة الرابعة: فقد توسعت المؤسسة مرة أخرى وتطورت لتخترق أسواق أخرى من خلال منتجات أخرى تمثلت هذه التشكيلة الجديدة في مواد الصيانة الخاصة بالسيارات وعتاد النقل كمنظفات الزجاج، الماء المقطر الخاص ببطاريات السيارات، ماء مبردات السيارات.

والشكل الموالي يوضح تطور ونمو المؤسسة مثلهم من شكل دورة حياة المنتوج:

الشكل رقم (17): تطور ونمو المؤسسة مستلهم من دورة حياة المنتوج

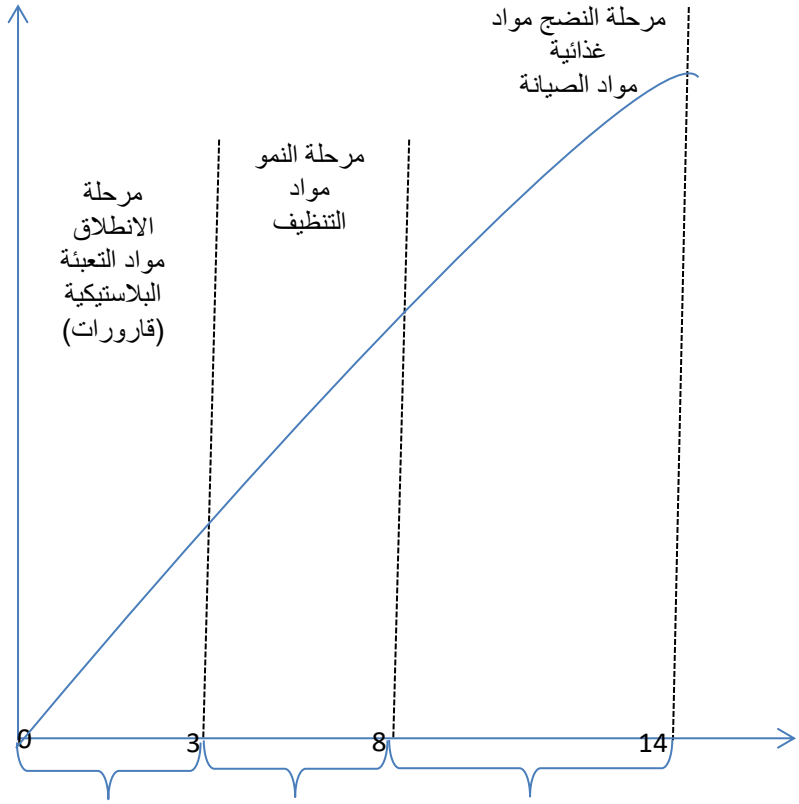

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة صاحب المؤسسة

الفرع الثالث: قيم المشروع :

أن المشروع يحمل قيم عديدة ومتنوعة من خلال الحوار المباشر مع حامل المشروع ورغم أم كلفة المشروع قدرت بـ 7450097.00 دينار فهو يوظف 17 عامل هذا العدد المعتبر من العمال الدائمين يعتبر قيمة صوصيو إقتصادية ذلك لأنه يسهم في التقليل من البطالة كما أن المشروع الذي يقدم تشكيلة واسعة من المنتجات المختلفة فإنه يسهم في النهوض بالمنتوج المحلي الذي يقابله تقليل فاتوورة الإستراد كما أن المشروع يسهم في المناولة الاقتصادية من خلال مواد التعبئة (القارورات) موجهة للزبون الصناعي والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة[1].

[1] مقابلة مع صاحب مؤسسة FLORA.

الشكل رقم (18): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

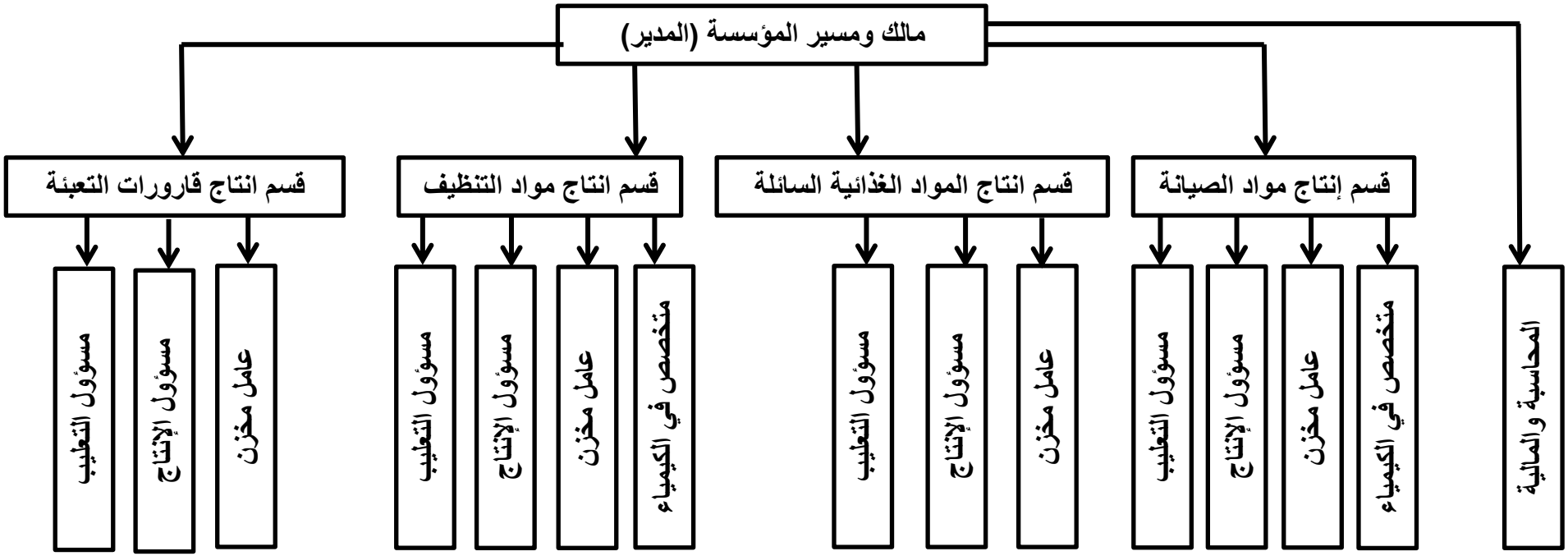

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مقابلة صاحب المؤسسة

المطلب الثاني: تمويل مؤسسة FLORA

شهدت مؤسسة FLORA توسعا في مجال نشاطها ونموا في مجال أعمالها من خلال إستهدافها لعدة أسواق وقد إستفادت هذه المؤسسة من آليات المرافقة حيث تم إيداع ملف إنشاء المشروع سنة 1999 وتم تمويله سنة 2005 لينطلق النشاط في 2009 ويعود طول معالجة الملف إلى عدة تحديات التي سوف نتطرق إليها في المطلب الموالي:

الجدير بالذكر أن مؤسسة FLORA إستفادت من تمويل مدعم من طرف جهاز NESDA أما في نموها وتطورها إعتمدت على تمويلها الذاتي كما هو موضح في الجدول (24)

الجدول رقم (22): صيغة تمويل المؤسسة

تشكيلة المنتجات / صيغة التمويل	01	02	03	04
	القارورات البلاستيكية	مواد التنظيف المنزلية	المواد الغذائية	مواد الصيانة
جهاز NESDA	X			
ذاتي		X	X	X

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معاينة المؤسسة.

الفرع الاول: مرافقة المؤسسة من طرف NESDA:

إستفادت مؤسسة FLORA من خلال مسيرها ومالكها من عدة مراحل قبل تجسيد المشروع وبعده نذكرها في الآتي:

1- مرحلة ما قبل المرافقة: حيث تم إستقبال حامل المشروع وتوجيهه ومده بمختلف المعلومات المتعلقة بطبيعة التمويل وهيكل التمويل، مختلف الإجراءات الإدارية والقانونية وكذلك كافة الإلتزامات التي يتحملها عند إنشاء المشروع وقد شهلت هذه المرحلة لحامل المشروع من عدة جوانب منها[1]:

- توضيح فكرة مشروعه.

- مخطط الأعمال الخاص بمشروعه.

[1] وثائق داخلية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

- مكان إقامة المشروع.

- السوق المحتمل للمؤسسة.

من خلال هذه النقاط السالفة الذكر توضحت الرؤيا بنسبة لحامل المشروع ومن ثم إنطق المشروع الإنطلاقة الصحيحة وهذه المرحلة هي التي تسهل في أدوار الوكالة بتقديم الإستشارة.

2- مرحلة المرافقة: إنطلقت هذه المرحلة بعد نضوج الفكرة ودراسة قابلية تجسيدها من طرف حامل المشروع وإطارات الوكالة لتاتي هذه المرحلة مكملة للمرحلة السابقة حيث إستفاد الشباب من مرافقة دقيقة وموجهة نحو تجسيد مشروع ناجح من خلال تكوين ملفه الإداري ومحاولة إقناعه بتمويل مشروعه، ومن ثم قيام الوكالة بدراسة المشروع دراسة تقنو اقتصادية من خلال المعطيات المقدمة من طرف حامل المشروع المتمثلة في الفواتير الشكلية للعتاد وكذا الفواتير الشكلية للمادة الاولية والفواتير الشكلية للتامين ومن ثم تمويل المشروع وإستفادته من كافة الإمتيازات الجبائية وكذا الإعانات (المالة) المنصوص عليها قانونا على مستوى جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

3- المتابعة: إستفادت المؤسسة من المتابعة وكانت هذه المتابعة تتم كل 06 أشهر من خلال المعاينة الميدانية للمؤسسة ومراقبة كافة التحديات التي قد تواجهها في السوق والتي في الكثير من الأحيان تدخلت الوكالة لتقليل من حدة هذه التحديات وآثارها السلبية التي قد تنعكس على مسار المؤسسة ونموها وتطورها[1].

والشكل الموالي يوضح مراحل مرافقة المشروع.

الشكل رقم (19): المراحل والخطوات الرئيسية لمرافقة انشاء مشروع

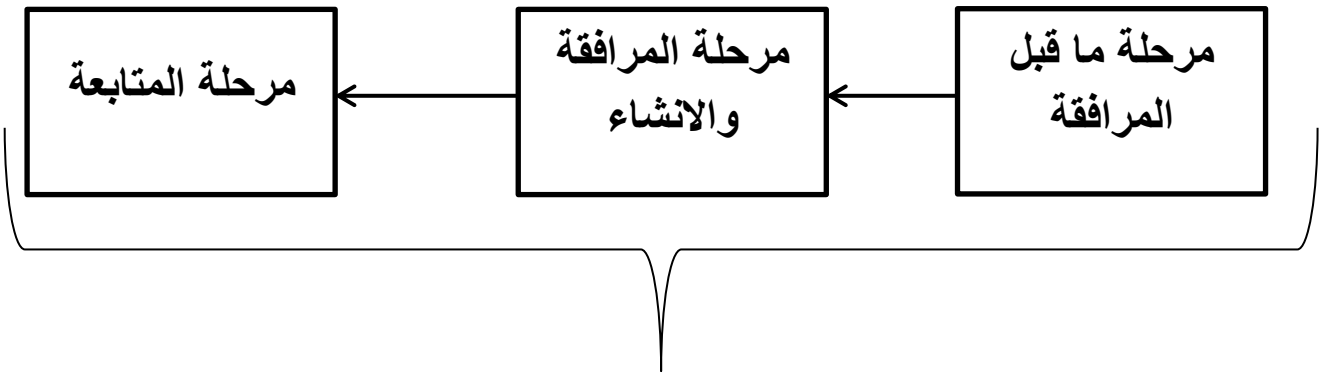

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملف المودع لدى الوكالة الخاص بمؤسسة FLORA

[1] وثائق داخلية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

الفرع الثاني: الإجراءات التمويلية لمؤسسة FLORA:

من الناحية التمويلية إستفادت المؤسسة من نمط التمويل الثلاثي بكلفة إستثمار قدرت بـ 417.157.00 7دج حيث نظمت هيكلة الإستثمار تلك المصاريف المتعلقة بعتاد الإنتاج وكذا التامين والمساهمات في صندوق أخطار القروض كل هذه المصاريف واخرى تمثل مجموع الإستثمارات والجدول الموالي يوضح هيكل اللإستثمار[1]:

الجدول رقم (23): الهيكلة الإستثمارية لمؤسسة FLORA:

الأقسام	التكلفة الاجمالية		
مصاريف إعدادية	0,00		
اراضي	0,00		
البنية التحتية	5 069200,00		
قيمة معدات الإنتاج	314 415,00		
العتاد الثانوي	1 382 000,00		
العتاد المنقول (شاحنة)	0,00		
عتاد النقل	375 121,00		
رسوم جمركية	0,00		
رسوم	0,00		
مصاريف التركيب	121 905,00		
التامين	100 000,00		
رأس المال العامل	54 516,00		
المساهمة في صندوق أخطار القروض	7 417 157,00		

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

من خلال الجدول اعلاه يتم أخذ القيمة الكلية للإستثمار المذكورة آنفا 417.157.00 7 دج وتقسيمها وفق نمط التمويل المختار من طرف حامل المشروع ونظرا لكلفة الغستثمار ونمط التمويل الثلاثي فقد إستفادت مؤسسة FLORA من القيم التالية والموضحة في الجدول التالي:

[1] وثائق داخلية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

الجدول (24): الهيكلة المالية:

نمط التمويل – ثلاثي –						
أطراف التمويل / كلفة الاستثمار	المساهمة الشخصية		مساهمة الوكالة		البنك	
	النسبة	القيمة دج	النسبة	القيمة دج	النسبة	القيمة دج
7.417.157.00	%10	745010,00	20%	1.490.019.00	70%	5.215.068.00

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن مساهمة حامل المشروع 10% وهذا نظرا لان كلفة الإستثمار أكبر من 5000.000.00 دج حيث بالقوانين المعمول بها أنذاك كانت المساهمة الشخصية تتراوح بين 5% إلى 10 % ومساهمة الوكالة كانت من 20% إلى 25% ومساهمة البنك 70% وهذا حسب كلفة المشروع.

المؤسسة والتمويل الذاتي: لقد سبق الإشارة أن المؤسسة تتمتع بعدة أسواق نظرا لنموها وتطورها وتوسعها فكل سوق يحتاج إلى معدات ومستلزمات وعتاد للإنتاج حيث أن المؤسسة استفادت في مرحلة انطلاقها للعتاد الخاص بصناعة القارورات البلاستيكية إلا أنها اعتدت في إختراق باقي الأسواق الأخرى التي تطرقنا إليها سابقا إلى إمكانياتها الذاتية[1].

الفرع الثالث: نظرة حول طبيعة القرض وطرق سداده:

والمقصود هنا الآلية التي تمول بها الوكالة المؤسسات المصغرة كواقع لا بد من التطرق إليه فجهاز الوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية يمول المؤسسات المصغرة بمعية البنوك خلال إتفاقية بين جهاز NESDA والبنوك العمومية وهذه البنوك هي: BADR، BDL، BNA، CPA وbea تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة لا يمتلك وكالة على مستوى ولاية ميلة.

من خلال المعاينة الميدانية للمؤسسة وملفها الإداري ومقابلة مالك المؤسسة يمكن القول أن مؤسسة FLORA استفادت من ميزات تمويلية نذكرها في الآتي:

– إستفادتها من قرض غير مكفئ من طرف NESDA اي أن نسبة مساهمة NESDA لا تخضع إلى نوع من أنواع الفائدة أو عقوبات للتأخير.

– أن نسبة مساهمة البنك والمقدرة بـ 70% خاضعة لنوع من معدل الفائدة المخفض إلى 3.25% تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إلغاء العمل بالائدة نهائيا سنة 2013.

[1] وثائق داخلية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

– إستفادة مؤسسة FLORA تمويلها عن طريق جهاز NESDA من 19 شهر غرجاء (تأخير سداد الدين لمدة سنة).

– من بين المزايا التي إستفادت منها مؤسسة FLORA عدم تراكم تسديد الدين حيث تتمتع الوكالة بجمول إعتلاك قرض المستقل عن جدول إهتلاك القرض البنكي[1].

الجدول رقم (25): جدول اهتلاك القرض البنكي

مبلغ القرض	**5 215 067,88**				
مدة القرض	**5**				
معدل الفائدة	**6,50%**				
معدل تخفيض الفائدة	**50%**				
السنوات	**العام 01**	العام 02	العام03	العام04	العام 05
الأصل	**1 043 013,58**	1 043 013,58	1 043 013,58	1 043 013,58	1 043 013,58
المتبقي للتسديد	**5 215 067,88**	4 172 054,30	3 129 040,73	2 086 027,15	1 043 013,58
الفوائد البنكية	**338 979,41**	271 183,53	203 387,65	135 591,76	67 795,88
الفوائد البنكية المخفضة	**169 489,71**	135 591,76	101 693,82	67 795,88	33 897,94
مساهمة صندوق اخطار القرض	**18 252,74**	14 602,19	10 951,64	7 301,10	3 650,55
المساهمة الإجمالية في صندوق أخطار القرض	**51 107,67**				

المصدر: وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

أما بداية تسديد قرض الوكالة 20% فيبدأ هذا انتهاء آخر دفعة من القرض البنكي حسب تواريخ الاستحقاقات لكل دفع.

والجدول التالي يوضح إهتلاك قرض NESDA[2]

الجدول رقم (26): إهتلاك قرض NESDA

عدد الدفعات	تاريخ تسديد الدفعة	مبلغ الدفعة
01	2011/12/31	149 001,90
02	2012/06/30	149 001,90
03	2012/12/31	149 001,90
04	2013/06/30	149 001,90

[1] وثائق داخلية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.
[2] وثائق داخلية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة.

05	2013/12/31	149 001,90
06	2014/06/30	149 001,90
07	2014/12/31	149 001,90
08	2015/06/30	149 001,90
09	2015/12/31	149 001,90
10	2016/06/30	149 001,90

المصدر: الوثائق الرسمية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المستخرجة من ملف تمويل شركة flora

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الوكالة تمنح المؤسسات مدة معتبرة مقدرة بـ 05 سنوات لتسديد قرضها و05 سنوات قبلها لتسديد القرض البنكي، والشكل الموالي يوضح طريقة ومدة تسديد القروض الذي استفادت منه مؤسسة FLORA.

الشكل رقم (20): طريقة ومدة تسديد قرض FLORA

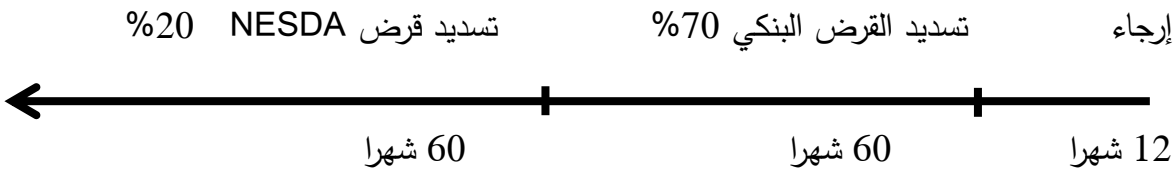

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على جداول اهتلاك القرض البنكي وقرض NESDA والمستخرجة من ملف FLORA

المطلب الثالث: مؤسسة FLORA بين الواقع، التحديات، الآفاق:

تعمل مؤسسة FLORA ضمن مزيج تكون واقع بيئي متعدد الأطراف وتحديات تسويقية مالية وكذلك آفاق وأهداف تسعى المؤسسة لبلوغها.

الشكل رقم (21): المزيج البيئي التنظيمي لمؤسسة FLORA

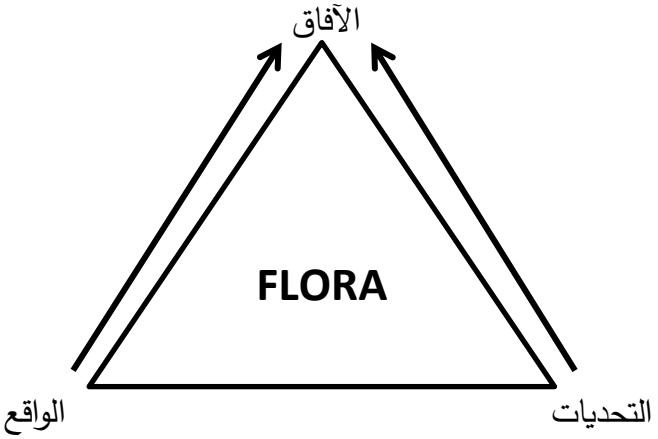

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المقابلة مع مالك ومسير مؤسسة FLORA

الفرع الأول: واقع مؤسسة FLORA:

تعمل المؤسسة في ظل واقع يمتاز بالتنوع وتعدد الأطراف المؤثرة على سير نشاط اعمالها ويعود هذا لعدة أسباب منها طبيعة نشاط المؤسسة، قطاع نشاط المؤسسة، المتغيرات القانونية، طبيعة تمويلها من طرف NESDA، كل هذا خلق مجموعة من الفرص والتحديات كما أن التقنين العام المتعلق بالعمل التجاري الجزائري يلزم هذه المؤسسة بإلتزامات عدة كالالتزامات مع الضمان الإجتماعي، إلتزامات مع مصالح الضرئب، إلتزاماتها البنكية وكذلك الالتزامات مع مديرية التجارة فيما يخص المنتوج وطريقة تعليبه.

الشكل رقم (22): التزامات مؤسسة FLORA

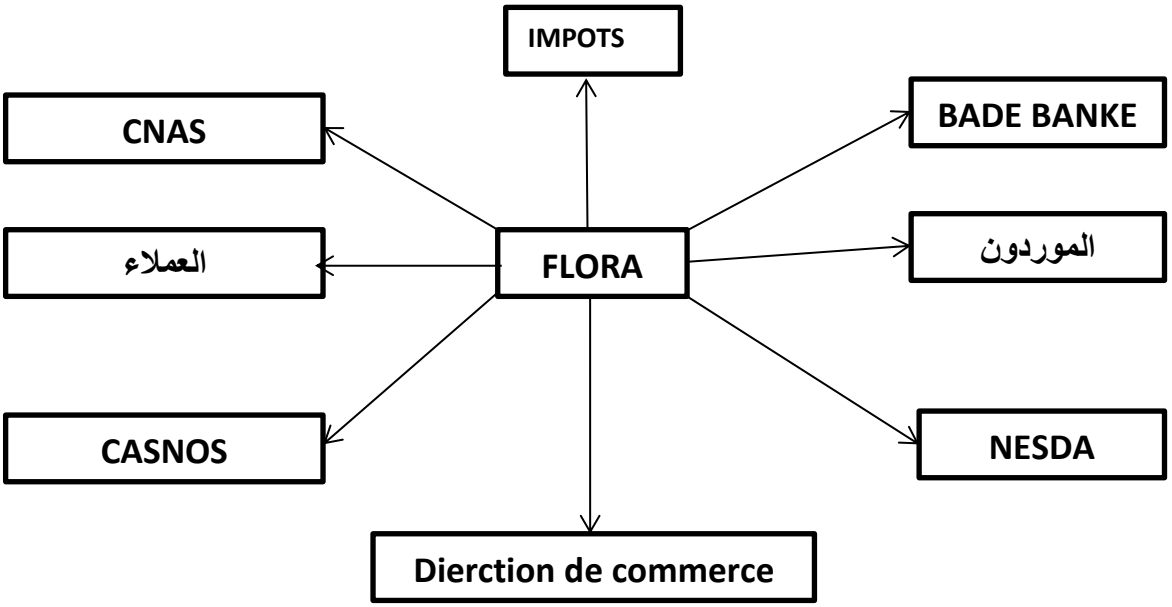

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق رسمية مقدمة من مكتب التكوين

من خلال الشكل أعلاه ملاحظ البيئة التي تعمل في ظلها المؤسسة والتي تتشكل من مختلف الفاعلين الذين يؤثرون على نشاطها ويخلقون إلتزامات مالية وأخرى مع العملاء الموردون والعملاء كلما تخلق لها تحديات نوفرها في الفرع اللاحق.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجهها مؤسسة .FLORA

إن مختلف التحديات التي تواجه المؤسسة المصغرة يمثل المخاطر التي لا بد على هذه الأخيرة أن تأخذها بعين الإعتبار ولعل أهم التحديات التي من الممكن أن تصطدم بها المؤسسة المصغرة تلك التحديات

المتعلقة بالسوق أو مختلف المشاكل المرتبطة بالموردين كذلك مختلف التحديات المالية وقد واجهت مؤسسة FLORA بعض من هذه التحديات[1].

1- التمويلات التسويقية: تتعرض معظم المؤسسات خاصة تلك التي تنشط في سوق يتميز بالمنافسة إلى تحديات تسويقية حيث تؤدي هذه التحديات بالمؤسسات إلى الإهتمام بالمنافس من حيث الجوانب المتعلقة بالسعر، الجودة، والعملاء، واجهت مؤسسة FLORAعدة أشكال من المنافسة من طرف عدة علامات ناشطة في أحد مجالاتها خاصة مجال مواد التنظيف حيث لاحظ مالك المؤسسة أن الحصة السوقية مؤسسة في هذا القطاع المرتفع شهدت استحواذا تم انخفاضا وما يفسر هذا زيادة عدد المنافسين في السوق والجدول الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (23): سوق مواد التنظيف

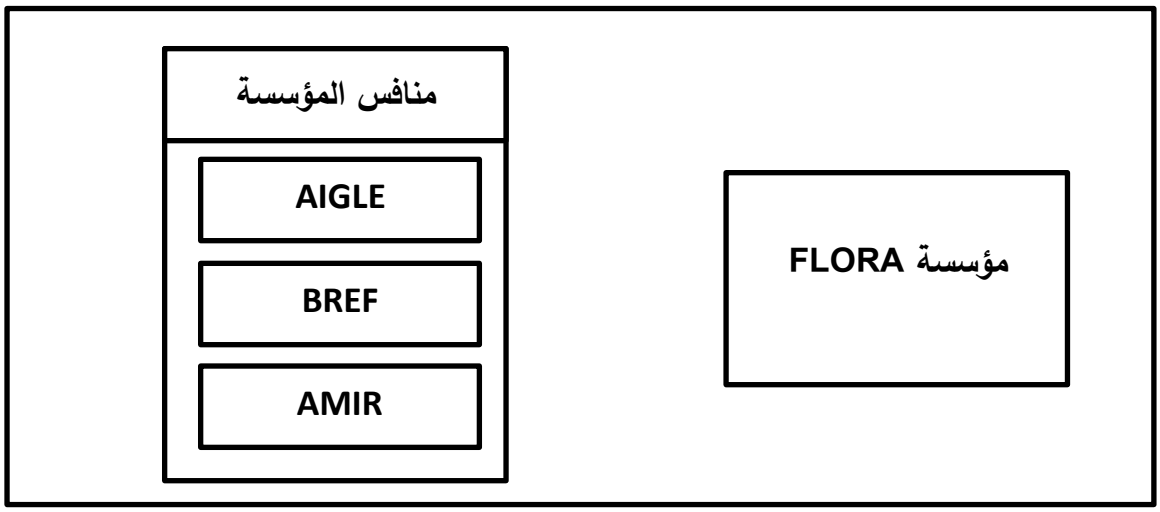

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مقابلة مع صاحب المؤسسة

2- التحديات المالية: نتيجة للتحديات المرتبطة بالسوق شكلت تحديات مالية لمؤسسة FLORA والتي بدورها أدت بها إلى وقوعها في حجز مالي جعلها عاجزة عن الإيفاء بإلتزاماتها بإتجاه البنك والكالة وقد تعرضت بموجب القوانين المعمول بها أنذاك إلى حزمة من الإجراءات العقابية من طرف البنك تمثلت في عقوبات التأخير وصلت هذه العقوبات المالية إلى ما نسبته 100% من مساهمة التمويل البنكي في مؤسسة FLORA.

3- **تحديات اخرى:** تعلق التحدي الاساسي لمؤسسة FLORA التحدي المرتبط بمقر نشاط المؤسسة مما شكل تهديد لإستقرار مجال أعمالها والمقصود بذلك مشاكل توزيع المنتجات ونقلها، إنتشار نقاط البيع حيث

[1] مقابلة صاحب مؤسسة FLORA

شكلت مؤسسة FLORA عبر ثلاث معوقات فعلية مما خلق أعباء النقل، زيادة تكاليف الكراء كما أن تغيير مقر المؤسسة يؤثر بشكل أو آخر على عملائها.

الاجراءات المتخذة من طرف المؤسسة للمواجهة هذه التحديات:

عملت مؤسسة FLORA على مجابهة هذه التحديات من خلال الاعتماد على القوانين تلك التي اعدتها وكالة NESDA بمعية البنوك أو القوانين التي تعمل بها العينات الأخرى كالبلديات.

– فالتحدي المتعلق باستقرار المؤسسة في مقر دائم يضمن لها رؤية الفرض السوقية قد عالجت المؤسسة من خلال مراسلة رئيس المجلس الشعبي البلدي في شكل طلب كراء مستودع، بطبيعة المال فالمجالس البلدية تمتلك مناطق نشاط لكراءها للمستفيدين بمبالغ يمكن القول عليها أنها مبالغ رمزية مقارنة بمبالغ الكراء عند الخواص وهذا ما تم بالفعل وبالتالي بعد مؤشرا إلى تخفيض تكاليف الثابتة وضمان موقع الدائم على المدى الطويل بالنسبة للمؤسسة وهذا يمثل نقطة قوة لها.

– أما فيما يخص بالتحديات التسويقية فقد عملت المؤسسة خاصا بعد تخطيطها التحدي المتعلق بمكان المشروع على تنويع سوقها خلال إستهداف أسواق جديدة بمنتجات جديدة.

– إن المعلومة القانونية ذات الطبيعة الإستثمارية تلعب دور هاما في مجال نشاط المؤسسات المصغرة ولعلها تمثل فرصة أو حلا لوضعية صعبة تمر بها المؤسسة وهذا ما حصل مع مؤسسة FLORA من خلال استغلالها معلومة قانونية متعلقة بإعادة جدولة الديون مع المؤسسات البنكية من خلال اتفاقية شراكة بين NESDAوالبنوك وهذا ما استفادت من المؤسسة في شكل إلغاء كل عقوبات التأخير[1].

الفرع الثالث: آفاق المؤسسة:

رغم كافة التحديات المختلفة التي واجهتها المؤسسة إلا أنها تمكنت من تجاوزها من خلال استغلالها لمختلف المتغيرات البيئية والعمل على إستخدام المعلومة خاصة تلك المتعلقة بالبيئة القانونية حاليا تعمل المؤسسة على الإرتقاء من مؤسسة مصغرة إلى مؤسسة صغيرة من خلال توسيع نشاطها واستغلال مختلف المكاسب التي حققتها حتى الآن ويمكن استشراف ذلك من خلال ما يلي:

– التوجه نحو تسديد كافة التزاماتها خلال سنة 2024.

[1] مقابلة صاحب مؤسسة FLORA

– التوجه نحو جهاز AAPI وهي الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ومحاولة الاستفادة من مختلف الامتيازات التي توفرها هذه الوكالة بالحصول على تمويل يفوق 10 ملايين دج وكذل الحصول على قطعة أرض في أحد مناطق النشاط لأجل بناء مقر يحتوي على إدارة المؤسسة وجزء آخر يحتوي على قسم الإنتاج.

– إختراق واستهداف اسواق أخرة في صناعات أخرى.

– تسعى المؤسسة أيضا إلى التوجه نحو الأسواق الدولية خاصة الإفريقية مستغلة بذلك تشجيع الدولة على ذلك[1].

[1] مقابلة صاحب مؤسسة FLORA.

خاتمة

خاتمة

حاولنا من خلال بحثنا هذا التطرق إلى دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات المصغرة، هذه الأخيرة التي تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة، لذا وجب تطوير هذه المؤسسات وتشجيع إقامتها، باعتبارها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، حيث أصبحت منذ مطلع التسعينات لديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. تعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت اهتمام لتنمية وتطوير المؤسسات المصغرة خاصة في العشرية الأخيرة، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إحدى أهم الهياكل التي تعزز بها هذا المسعى حيث تهدف إلى منح قروض بدون فائدة إلى الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة وهذا بهدف تشجيع هؤلاء الشباب ومد يد العون لهم لإنشاء هذه المؤسسات.

- الإقتراحات:

إن تنمية المؤسسات المصغرة وتطويرها يجب أن يكون في إطار عام من خلال تنمية مستديمة للاقتصاد الوطني وإعادة هيكلته بحيث يكون للمؤسسات الاقتصادية عموما دور فعال في تحقيق ذلك، والاعتماد على المؤسسات المصغرة بصفة خاصة كعامل للتنمية ورفع مستوى التشغيل و تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني. ولتحقيق ذلك نحن مطالبون ببذل جهود معتبرة لتطهير وتهيئة المحيط الاستثماري الوطني بالاعتماد على:

1- في مجال الدعم

أ- تطوير النظام المصرفي: حيث يجب أن يتدخل النظام المصرفي أكثر في دعم المؤسسات المصغرة من خلال استحداث آليات دعم جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات المصغرة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات.

- تطبيق سياسة لا مركزية القروض ورفع سقف القروض المسموح به للبنوك على مستوى فروعها ووكالاتها، و المعالجة السريعة والفعالة الملفات القروض المقدمة من قبل المؤسسات المصغرة

-إقامة شبكات اتصال آلية بين البنوك من أجل توفير الخدمات لإنجاز المعاملات بأقل وقت ممكن بين المتعاملين الذين يتعاملون مع بنوك مختلفة.

تعاون البنوك على تقديم القروض لهذه المؤسسات حتى لا يتعرض بنك معين فقط للمخاطر وذلك عن طريق تكوين محفظة مالية مشتركة لدعم هذه المؤسسات.

– تكييف أسعار الفائدة المفروضة على المؤسسات المصغرة حسب خصوصية كل مؤسسة.

بتشجيع إنشاء شركات رأس المال المخاطر وصناديق الضمان.

– تشجيع إنشاء مؤسسات متخصصة في التمويل التأجيري.

– إنشاء وكالة للتنسيق والمراقبة تحتم بالإحاطة بالاحتياجات التمويلية الحقيقية للمؤسسات المصغرة والتي يمكن اعتبارها كفضاء وسيط بين الدولة والأعوان الاقتصاديين

2– الإدارة:

تطبق معظم المؤسسات الصغرة طرق تسيير تقليدية، لذا حتى تتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي عليها أن تعمل على تطوير هذه الطرق وتوفير المحيط المناسب لها من خلال:

– تكوين وتأهيل مسيري المؤسسات المصغرة الأمر الذي يمكنهم من التحكم في أدوات التسيير الحديثة ومواجهة متغيرات المحيط

– دعم المشاركة بين المنظمات الوطنية والأجنبية بغرض جلب الخيرة، التقنية والأموال في نفس الوقت.

– إيجاد ووضع آليات تعمل على ربط وتمتين العلاقة بين المؤسسات المصغرة ومراكز البحث وكذا تطوير المقاولة الباطنية بينها وبين المؤسسات الكبيرة سواء الأجنبية أو الوطنية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– إن حاملي المشاريع استفادوا كثيرا من الامتيازات والإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي قامت بتمويل مؤسستهم المصغرة.

– مشاركة البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة بنسبة كبيرة.

– إن القرض المقدم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يعتبر قرض بدون فائدة حيث لا يتجاوز أجله 5 سنوات وهذا ما دفع حاملي المشاريع إلى اللجوء لهذه الوكالة.

– وبناء على تلك النتائج السابقة نستنتج أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA اهتمت بصورة كبيرة في إعطاء الدعم المالي للمؤسسات المصغرة بهدف القضاء على البطالة كمشكلة اقتصادية واجتماعية.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراسة هذا البحث ومحاولة التوسع في مختلف الجوانب التي تمسه، تمكنا من القيام باختبار الفرضيات كالآتي:

–**بالنسبة للفرضية الأولى،** توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية حيث أن الأدوار التي تقدمها الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة تتمثل في التمويل والمرافقة.

–**بالنسبة للفرضية الثانية،** افترضنا من خلال الفرضية السابقة أن أشكال الدعم المالي التي تقدمها NESDA هي التمويل، المرافقة ، المتابعة، التكوين، والإستشارة، وذلك يثبت صحة الفرضية.

–**أما الفرضية الثالثة،** من خلال الدراسة الميدانية توصلنا لصحة الفرضية التي تشير إلى الواقع والتحديات التي تواجه المؤسسات الممولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

01- أحمد سعد عبد اللطيف، إدارة المشروعات الإنشائية، الطبعة 01، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2004.

02- أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر الطبعة الأولى.

3- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

4- آيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " آفاق وقيود ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد السادس .

5- توفيق عبد الرحيم يوسف إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

6- جورج ريجدا، مبادئ ادارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

7- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، ايتراك، مصر، 2008.

8- سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مراجعة عبد الفتاح الشربيني، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، بدون تاريخ.

9- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2005.

10- فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ط1؛: ، 2006.

11- فتحي السيد عبدة أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2005.

12- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

13- مباركي محمد الهادي، المؤسسة الصغيرة المفهوم و الدور المرتقب، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد11، 1999.

14- محمد توفيق البقليني، جمال عبد الباقي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتاب الأكاديمية، المنصورة، 2004.

15- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى ، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006.

16- نهى إبراهيم خليل، الصناعات الغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

2- المجلات:

01- سميرة العابد وزهية عباز: ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد 00، جامعة باتنة، 2012.

02- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ع 03، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

3- مذكرات ورسائل جامعية:

01- برني ميلود، وظيفة التسويق في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة حالة المؤسسة العامة للبسكوست SGB، جامعة بسكرة، 2008.

02- بو البردعة نهلة، الغطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة منوري قسنطينة، 2011-2012.

03- رماش هاجر: أتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، مدكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012-2023.

04- شباح رشيد: ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر -دراسة حالة لولاية تيارت- ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

05- صوفان العيد: دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية،" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2010-2011.

06- عطا ياسين ، دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم التسيير ، جامعة 93،ص2009-2008.

07- قنيدرة سمية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بولاية قسنطينة- ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

08- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر- ، قسم العلوم الإقتصادية، 2003-2004.

09- محي الدين مكاحلية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات يل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة (الجزائر)، 2015.

10- محسن عواطف، إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية – دراسة حالة شركة الجزائرية للكهرباء والغاز، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

11- مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

12- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

3- ملتقيات ومقابلات:

01- بن يعقوب الطاهر ، شريف مراد ، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة المستخدمة للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ،07-08 أفريل ،2008.

02- بريبش السعيد، عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17/18أفريل،2006 جامعة الشلف.

03- بوشنافة أحمد، جمول طارق، إدارة الخطر بشركات التأمين ومتطلبات تفعيلها، ملتقى دولي حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، يومي 25-26 نوفمبر 2008.

04- بن وسعد زينة، جميل عبد الجليل، واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ذلك- حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24-25 أفريل 2006.

05- بن يعقوب الطاهر ومهري أمال: تقييم نتائج ANSEJمن حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 2001-2014 جامعة فرحات عباس سطيف، 11-12 مارس 2013، ص07.

06- حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط، أفريل ،2002.

07- قدي عبد المجيد وآخرون، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية- بسكرة، يومي 21-22- نوفمبر 2006.

08- عزمي مصطفى وأحمد نصار: دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر الجزائر، 17-18 ديسمبر 2002.

09- عبد الرحمان بن عنتر وآخرون، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها ودعم قدرتها التنافسية المغاربية، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 25-26- ماي 2003.

05- منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

06- مقابلة مع إطار تكوين في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة

07- مقابلة مع مكون وكالة ميلة (بن عويدة محمد)

08- وثائق رسمية للوكالة مقدمة من طرف مكون وكالة ميلة (بن عويدة محمد)

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

01- Jackie, boisselier, prévention et gestion des risque industriels industriels dans l'entreprise, les edition d'organisation, paris , 1979.

02- Simon, Philippe le Financement des Entreprise, 2 eme ED,Paris Dalloz,2007

03- Marc bijot, la gestiondes risques dans les PME romandes, HPRSA, genève, 2007.

4- مواقع إلكترونية:

01- egypt.org www.erma

02- (ANDI) https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar/

03- www.cnac.dz

ملاحق

الملحق رقم 01: بطاقة تقنية:

- تسمية المشروع: مؤسسة FLORA

- العلامة التجارية: FLORA

- موقع المشروع: بلدية ميلة

- تاريخ إنطلاق المشروع: 2009

- المنتجات التي تقدمها المؤسسة (تشكيلة المنتجات):.....

- منتجات التعليب (القارورات)

- المنتجات الغذائية

- منتجات الصيانة

- طبيعة المشروع شخص طبيعي ☐ شخص معنوي ☒

- سوق المنتجات: محلي (ولائي) ☐ وطني ☒ دولي ☐

- الميزة التنافسية للمنتجات التي تقدمها المؤسسة؟

- منتجات ذات جودة عالية.

- منتجات ذات أسعار تنافسية.

منتجات تحترم المعايير الصناعية سواء في المحتوى أو التعليب.

المقابلة

1- مصدر فكرة المشروع: خبرة مهنية سابقة

2- طبيعة التمويل: تمويل ثلاثي بين صاحب المشروع والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA والبنك BADR

3- كلفة الإستثمار: 7417.090.00

4- عدد العمال: اليد العاملة المباشرة 17 و اليد العاملة غير مباشرة 08

5- التحديات التي واجهتها المؤسسة (الإدارية والقانونية):

- عجز مؤقت عن تسديد الديون نتيجة ارتفاع عقوبات التأخير مع البنك.

- موقع ومقر المؤسسة: معاناة المؤسسة في إيجاد مقر استراتيجي مع تكاليف مقبولة خاصة مرحلة الانطلاق

6- التحديات التسويقية:

- حدة المنافسة: حيث تعددت العلامات التجارية خلفة منافسة حادة للمؤسسة.

7- طموحات حامل المشروع:

8- آفاق المشروع التوسعية (التوسع في السوق، التوسع في المنتجات). الولوج إلى أسواق أخرى.

9- هل قدم لك جهاز NESDA الموافقة، الإستشارة، وهل ساعدك على مواجهة التحديات؟ نعم ، طبيعة المساعدة.

ساهمت الوكالة في دعم ومرافقة المؤسسة من خلال المساهمة في تمويلها وتقديم التكوين والاستشارة إضافة إلى إلغاء عقوبات التأخير البنكية.

MINISTERE DU COMMERCE
CENTRE NATIONAL DU REGISTRE DU COMMERCE

Nomenclature des Activités Economiques soumises à inscription au Registre du Commerce

CODE	LIBELLE
111305	FABRICATION D'ARTICLES EN PLASTIQUE N.D.A.

CONTENU

- Fabrication d'articles en plastique non désignés ailleurs tels que : barques, cordes et fils en Nylon, articles de menuiserie en plastique, fermetures à glissière, mousse phénolique, emballages en plastique etc...
- Fabrication de plaques, bandes, feuilles, films de protection, jouets, vêtements, articles de mercerie, parapluies, articles de voyage ;
- Fabrication d'articles en plastiques destinés à l'ameublement, aux ménages, à la décoration, la lustrerie, aux loisirs, à la pratique du sport, au camping (baches et toiles, tentes, etc .), et tous articles similaires .
- Fabrication de tous types de cartes en plastique avec ou sans bandes magnétiques.